

أمرى الطالب التجميع المطلوب

المملكة العربية السعودية

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

شعبة الاقتصاد الإسلامي

دكتور فريد

أستاذ

دكتور عبد الحافظ

د. عبد الله علي إدار

محمد بن

# البناء الإلهي لأوججالات عملة

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة التخصّص الأولى

المجستير

في

الاقتصاد الإسلامي

١٠٠٢١٦٦

اعداد

محمد زينو ان بنير الساروني

إشراف

الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن يسر أحمد

فضيلة الدكتور / محمد رشدي إسماعيل

١١١١



١٤٠٥ هـ - ١٤٠٦ هـ

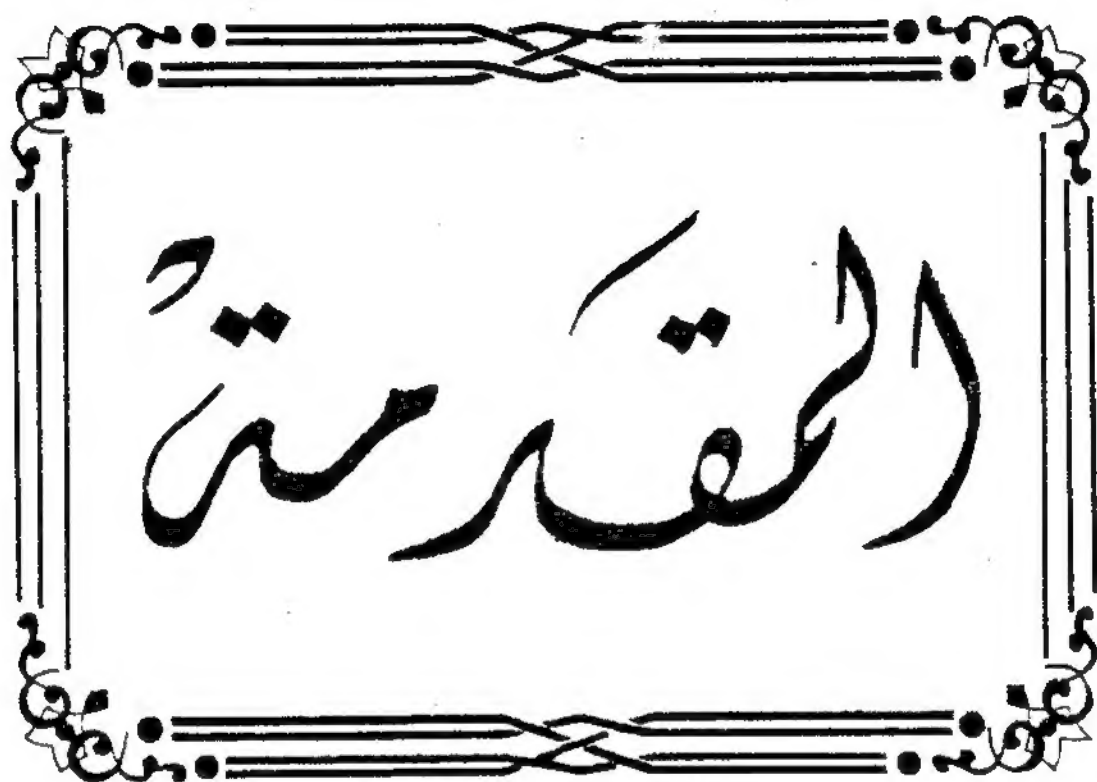
١٩٨٥ م - ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

سِرِّ مَكْرٍ وَفَعْدٍ





المقدمة

=====

وفيها :

- ( ١ ) نظره عامة
- ( ٢ ) الدوافع والغايات
- ( ٣ ) تحديد الموضوع
- ( ٤ ) منهج البحث ومصادر البيانات.

=====

\*\*\*

~~~~~

### "" "" النظر العامة "" ""

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على منهجه الي يوم الدين .

وبعد ...

لقد نعمت الإنسانية بالتي تقيأت ظلال هداية السماء، عبر تاريخها العديد بحياة آمنة راشدة في كل مناحي الحياة . اذ كانت الشريعة الاسلامية فيها سيدة الأحكام وكان رجال الفقه من خلالها يوجهون كل جديد من الأمور على ساحة حياتهم بحسب ما جاء فيها . فطوعوا بذلك كل تطور حدث لحكم الشريعة .

غير ان ما انتاب العالم الاسلامي من تخلف عن ركاب الحضارة كنتيجة طبيعية للاستعمار الذي سيطر على مقدرات البلاد الاسلامية ولعبت سنسة تقليد المغلوب للغالب دورها في المجتمعات الاسلامية مما جعلها تحيد عن جذورها الأصلية وتراثها الألهي فلذلك بليت الأفكار وجمد الاجتهاد وقعدت الهمم . واتسعت الحياة في المجتمعات الاسلامية بالسلبية والجمود .

ولما بدأ الوعي الاسلامي يأخذ طريقه الى الأمة الاسلامية للنهوض بها مما تعانيه من اثقال التخلف واتباع المستعمر الذي اخضعهم لأفكاره واعرافه التي لا تمت لأفكارهم ولا لأعرافهم بصله أخذت الأمة في التخلص من هذه الأثقال والعودة الى درستها وقواعدها ولعل أخطر ما واجهه به المستعمر العالم الاسلامي تلك الأفكار والنظم في الحياة الاقتصادية وبالتحديد ما استحدثه من الأعمال المصرفية التي وجدت بصورتها في المجتمعات الاسلامية تبعا لظروف الفكر الاقتصادي والمادى الأوروبى .

وتتبدى خطورة الأعمال المصرفية تلك في اعتمادها على أشد ما حرمه الله تعالى . وهو الربا . الذى انذر الله آكله بالحرب ان لم يذره . الا أن

هذه الاعمال انتشرت في العالم الإسلامي عبر مؤسسات مصرفية بحجسة تمويل هذه البلاد وتنميتها ، ولم يجد المسلمون بدا من التعامل فسي حياتهم الاقتصادية عبر قنوات هذه المؤسسات ولذلك تفاوتت آراء جمهور المسلمين واختلفت لديهم معايير التقييم لهذه المؤسسات .

فمنهم من آثر العزلة والابتعاد عن الأعمال التي لا تخلو من شبهة الربا . ومنهم من تخير الاستفادة من الخدمات المصرفية البعيدة عن شبهة الربا ومنهم من خاض معترك العمل في تلك المؤسسات غير مميّز للحلال من الحرام .

وقد أثر ذلك التناقض الذي سلخ المسلمين في واقعهم عما يحملونه من فكر أصيل مستمد من عقيدتهم الإسلامية ، على الحياة الاقتصادية في البلاد الإسلامية التي باءت اليوم في عداد الدول النامية " المتخلفة " والتي يربطون تخلفها بما تحمله من افكار ومعتقدات تعيقها عن الانطلاق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهة الاجتماعية .

وفي ظل هذا الوضع المحير . راح بعض العلماء والمفكرين الإسلاميين يبحثون في تراثهم العريق عن البديل الذي يلجأون اليه للبراءة من اثم الربا ، فلديهم على صعيد النظم . بدائل ربانية المصدر الآهية التشريع وعلى صعيد التطبيق أربعة عشر قرنا من الزمن . لم تعرف معاملات المسلمين ما تعانيه من شبهات الربا الآثم . فتصدوا لدراسة الأعمال المصرفية الحديثة دراسة دقيقة .

فمنهم من لم يساعده ما يحمل من خلفية فكرية على الخروج من دائرة التسليم لهذا الواقع الجديد بما له وما عليه ، فنحي منحى التساهل في قضية الفوائد الربوية مستندا الى حالة الضرورة الملجئة . او مترخصا بالمصلحة الغالبة .

ومنهم من تحرر من قيود التبعية عموما فرفض الواقع المفروض في قسرات



الضعف من المستعمر لتظهر فى الافق الاسلامي بوادرت تطلع مستنير اكثر عمقا . تدير دفة الاتجاه الفكرى الاسلامى من خط الدفاع السلبى الى خط التفهم الايجابى عن طريق دراسة الأعمال المصرفية دراسة تفصيلية لمعرفة ما يوافق منها أحكام الشريعة وما يتعارض معها . كخطوة على طريق تطويع هذه الاعمال للشريعة أو ايجاد بديل لها .

واصبحت هذه المسألة محط اهتمام الباحثين فى فترات الصحوة الاسلامية فظهرت ثمرة دراساتهم فى القرارات والتوصيات الختامية للمؤتمر السنوى الثانى لمجمع البحوث الاسلامية الذى عقد فى الجامع الأزهر بالقاهرة عام ١٩٦٥م ، والتي نصت فى أحد بنودها على أن القائمة على جميع أنواع القروض تعتبر ربا محرما لا فرق فى ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكى وما يسمى بالقرض الانتاجى وان كثيرا الربا وقليله حرام .

ودعا المؤتمر علماء المسلمين ورجال المال والاقتصاد لبذل جهودهم فى ايجاد بديل اسلامى للنظام المصرفى .

وقد استجاب العلماء ورجال المال والاقتصاد لذلك النداء فقامت مجموعة منهم بوضع الدراسات التمهيدية للتحضير الفعلى لأقامة المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية للتخلص من أساليب التعامل المالى القائم على الأسس الربوية .

وتمثلت أول محاولة تطبيقية لنقل فكرة المؤسسات المالية والمصرفية الاسلامية من النظرية الى الواقع العملى فى انشاء بنك الأذخار المحلى فى مدينة " ميت غمر " بجمهورية مصر العربية عام ١٩٦٣م . وانطلقت هذه المؤسسات لتحقيق نجاحها لاعداء الأمة الاسلامية فأحاطوها بظروف قاسية تحدث كل ما هو اسلامى فى الفترة من ١٩٦٨م وحتى ١٩٧١م حيث أسدل الستار على هذه التجربة التى حققت فى المجتمع الاسلامى نجاح فكرة انشاء أول بنك اسلامى فى الواقع العملى . وما أن تغير المناخ

السياسى فى جمهورية مصر العربية موطن أول تجربة لبنك اسلامى حتى اعيد احياء الفكرة فى صورة جديدة تحت أسم " بنك ناصر الاجتماعى " ونصت المادة الثالثة من قانون انشاء " ان البنك لايجوز له أن يتعامل مع الغير بنظام القاعدة الربوية اخذاً أو عطاءً . وتتابع بعد ذلك انشاء المؤسسات المصرفية اللاربوية . بعد النتائج الهامة التى حققها البنك فى مصر على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى .

فتم انشاء مؤسسة مالية فى المملكة الأردنية عام " ١٩٧٢ " مهتمها استثمار وإدارة اموال الأيتام بالوسائل التى لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية كما جرى تأسيس شركة مساهمة فى دى سجلت تحت أسم " بنك دى الإسلامى " نصت فى المادة الرابعة من نظامها الأساسى على أن الشركة " تباشر اعمالها على غير أساس الربا وما هو فى حكمه " .

كما تأسست فى الكويت كذلك مؤسسة مالية اسلامية تحت اسم " بيت التمويل الكويتى " يعمل وفقاً للمنهج الإسلامى فى استثمار الأموال لديه . وكذلك اقيم فى السودان ومصر مجموعة " بنك فيصل الإسلامى " تحت رعاية سمو الأمير محمد الفيصل ، تلتزم بالعمل المصرفى الإسلامى فى كافة استثماراتها واعمالها .

وعلى المستوى الدولى اثمرت اللقاءات عبر منظمة المؤتمر الإسلامى عن اتفاق وقعته ثلاث وعشرون دولة اسلامية عام ١٩٧٤ م بالموافقة على المساهمة فى اقامة ( البنك الإسلامى للتنمية ) والذى يهدف كما جاء فى المادة الأولى من نظامه الى " دعم التنمية الاقتصادية والتقاسم الاجتماعى لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعه ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

وجاء بعد ذلك انشاء الشركة القابضة على الساحة الإسلامية تحت

اسم " دار المال الاسلامى " الذى اعتبر التطور الفعلى للمؤسسات المصرفية الإسلامية . حيث يجمع الى جانب المصارف الشركات الإسلامية العديدة . وقد تجمعت هذه المنشئات الإسلامية فى الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية الذى أخذ على عاتقه القيام بالأبحاث والدراسات العلمية من أجل تطوير تلك المؤسسات الإسلامية والنهوض بها نحو التقدم والأزدهار .

وبهذا يمكن القول بأنه أصبح لدى المجتمع الإسلامى مايزيل به أسباب الحيرة والتناقض بين ما يحملونه من فكر ومعتقدات وما يمارسونه فى حياتهم العملية من تطبيق حيال عصب الحياة وهو المال .

### "" ( ٢ ) الدوافع والغايات ""

فى الحقيقة أن ما دفعنى للأهتمام بدراسة جوانب هذا الموضوع هو أولاً : ما أطلعت عليه من بعض كتابات الأخصائيين فى شؤون البنوك الإسلامية من أنه " وان كانت البنوك الإسلامية قد نجحت فعلاً فى الواقع بأبراز الأطار الإسلامى للعمل المصرفى وحققت الى حد ما بعض الأهداف الاجتماعية والاقتصادية " .

الا أن هناك صعوبات عديدة نشأت مع التطبيق وتمثلت فى أن البنوك الإسلامية تعمل جنباً الى جنب مع البنوك التجارية الربوية مما يؤدى لتقائماً الى وجود علاقات تعاملية معها كنتيجة طبيعية للتعامل مع جمهور المجتمع فى مختلف الأماكن . ومن هنا انطلق السؤال التالى :

ماهى الأسس التى تحكم العلاقة التعاملية بين البنك الإسلامى والبنوك التجارية التى تعمل على أساس النظام الربوى ؟

هذا السؤال الذى قام العديد من العاملين فى حقل البنوك الإسلامية بالأجابة عليه الا أنه حتى الآن لم يتوصل الى قانون متفق عليه

من الوجهة الشرعية يبين الكيفية التي يمكن للبنك الإسلامي من خلالها التعامل مع البنوك التجارية بأنواعها دون أن يناله اسم الربا .

ثانيا : عزز الدافع عندى ما أثير [ فى الندوة التى عقدت فى جامعة الملك عبد العزيز فى جدة ] تحت عنوان : برنامج التمويل والأستثمار بالمشاركة ، من مشكلات حية تواجه البنوك الإسلامية ويرغبون من الباحثين المساعدة فى إيجاد حلول لها ومن هذه المشكلات :

- ١ - تكييف العلاقة بين البنوك المركزية والبنك الإسلامى .
- ٢ - وتكييف العلاقة مع البنوك التجارية المحلية والأجنبية .
- ٣ - ومشكلة السيولة النقدية والمشاكل الإدارية .

وطرحت عدة اجابات لحل هذه المشكلات الا أنها كانت بشكـل حلول استثنائية لاتقدم الأرض الصلبة التى ينبغى أن تعتمد عليها البنوك الإسلامية فى تعاملها .

هذه باختصار أهم الدوافع التى حفزتنى على اختيار هذا الموضوع والعمل على دراسته رغم اعترافى بصعوبته وطوله بعض الشيء ولكن أرجو من الله تعالى أن يوفقنى لأصل الى ما أهدف اليه وهو المساهمة فى محاولة لأيجاد حل لمشكلة تعترى العمل فى البنوك الإسلامية حاليا وهى مشكلة علاقاته التعاملية مع البنوك المركزية والبنوك التجارية .

تحديد الموضوع :

ان عنوان الرسالة وهو : " البنك الإسلامى ومجالات عمله " يعكس من النظرة الأولى (( طولها وتشعبه وتداخله )) وهذا الأمر يفرض حتى لا تؤدى هذه الأمور الى الأخلال بموضوع الرسالة الى تحديد حواشيها المتشابهة بما يساعد على ايضاح خط السير الذى ارتأيت انتهاجه فى هذا السبيل .

ولقد كان اختياري لهذا العنوان انطلاقاً من امكانية ادراج المشكلات التي سأعمل على البحث فيها وهي تكييف العلاقة بين البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك سواء اكانت مركزية أو تجارية .

وحتى يتم ذلك :

فلا بد من التعريف بالبنك الإسلامي ماهيته وطبيعة اعماله المميزه له عن غيره من البنوك . ويسبق ذلك التعريف بالبنك الربوي كنافذه التي بيان التعريف بالبنك الإسلامي وطبيعة اعماله ومميزاته .

ثم أعدد الى بيان تاريخي لنشأة البنك الإسلامي وتوضيح الكيفية التي انتقلت من خلالها فكرة البنك الإسلامي من النظرية الى التطبيق وبعد ذلك اعرض لبيان اعمال البنك الاستشارية والمصرفية وما يحل للبنك الدخول في نشاطه والعمل به .

ثم أنتقل الى بيان علاقة البنك بالبنوك الأخرى التي هي نتيجة طبيعة لقيام البنك الإسلامي ومزاولة نشاطه في الميدان الاقتصادي ويذيل ذلك كله النتائج والمقترحات التي سأنوصل اليها ان شاء الله تعالى . من خلال هذا البحث .

" منهج الدراسة . . وخطة البحث . . ومصادر البيانات "

المنهج الذى سأعتمد عليه فى هذه الدراسة يعتمد على النظرية الشاملة المبنية على المقارنة بين الآراء لأستخلاص الرأى السديد فى أى وعاء كان فان العبرة بسلامة الدليل وليست تبعاً لمن قال .

وفيما يتعلق بالمصادر الفقهية فأنتهى لن أعتمد على مذهب واحد بل سأعتمد على التراث الفقهى . بمختلف مذاهبه الموحد فى مصدره ومستقاه .

وهناك جانبان فى هذا الموضوع . . جانب وصفى يتمثل فى مضمون الباب الأول . . وجانب قانونى يتناول تكيف العلاقة بين البنوك الإسلامية وغيرها من البنوك وفق المنهج الإسلامى .

وبناءً على ذلك :

قسمت البحث الى مقدمة ، وبابين ، وخاتمة .

المقدمة :

وذكرت فيها النظرة العامة للموضوع وسبب اختيارى له ومنهج الدراسة وخطة البحث ومصادر البيانات .

الباب الأول :

ماهية البنك الإسلامى وطبيعة أعماله .

الفصل الأول :

نشأة البنك الإسلامى .

تعريف البنك الإسلامى وبيان طبيعته المميزة .

المبحث الأول : تاريخ البنك الإسلامى .

أ - تكوينه . ب - تطوره .

المبحث الثانى : فكرة البنك الإسلامى فى العصر الحديث.

المبحث الثالث : انتقال الفكرة الى التطبيق .

### الفصل الثانى :

الأعمال التى يقوم بها البنك الإسلامى

المبحث الأول : الأعمال الاستثمارية .

المطلب الأول : معايير الاستثمار .

المطلب الثانى : الأسلوب الإسلامى للاستثمار .

المبحث الثانى : الأعمال المصرفية .

المطلب الأول : فتح الحسابات المصرفية .

المطلب الثانى : أعمال التحويل للداخل والخارج .

المطلب الثالث : خطابات الاعتماد .

المطلب الرابع : الاعتماد المستندى .

المطلب الخامس : تأجير الصناديق الحديدية .

المطلب السادس : إدارة الممتلكات وتمثيل الغير .

المبحث الثالث : دور البنك الإسلامى فى اصلاح البنىة الاجتماعى .

### الباب الثانى :

علاقة البنك الإسلامى بالبنوك الأخرى .

### الفصل الأول :

علاقة البنك الإسلامى بالبنوك التجارية .

المبحث الأول : علاقة البنك التجارى بالبنك التجارى .

المبحث الثانى : علاقة البنك الإسلامى بالبنوك التجارية وأوجه

أختلافها فى المعاملات .

( ك )

المبحث الثالث : علاقة البنوك الإسلامية بالتجارية في ظل مرحلة  
انتقالية من نظام وضعي الى نظام اقتصادي  
اسلامي

الفصل الثاني :

علاقة البنك الإسلامي بالبنك المركزي .

المبحث الأول : التعريف بالبنك المركزي وبيان سلطاته في النظام الرأسمالي

والاشتراكي .

المبحث الثاني : كيف علاقة البنك الإسلامي بالبنك المركزي في

ظل النظم الاقتصادية الوضعية من حيث :

المطلب الأول : الرقابة الكمية للبنك المركزي .

المطلب الثاني : الرقابة الكيفية للبنك المركزي .

المطلب الثالث : الرقابة المباشرة للبنك المركزي .

المبحث الثالث : علاقة البنك الإسلامي بالبنك المركزي في ظروف

مرحلة انتقالية من نظام وضعي الى نظام

اقتصادي اسلامي .

المبحث الرابع : البنك المركزي والنشاط المصرفي في ظل نظام اقتصادي اسلامي .

الخاتمة :

وفيها : النتائج . . . والمقترحات .

المراجع

الفهرس



مصادر البيانات :

---

وسأعتمد فى الكتابة فى هذا الموضوع على الكتب والمراجع المتوفرة حول هذه الموضوعات الى جانب البيانات الخاصة بالبنوك الإسلامية كذلك الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية والنشرات والتقارير التي تصدر عن الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.

وكان اختيارى لكلمة ( البنك ) فى عنوان الرسالة بدل كلمة (مصرف) لشيوها فى الاستعمال كمثال على ذلك : ( البنك الإسلامى للتنمية ) وأن كانت كلمة ( المصرف ) هى الأفضل من الناحية اللغوية.

والله الموفقى ،،،،



# البَابُ الْأَوَّلُ

ماهية  
البنك الإسلامي  
وطبيعة أعماله

## ” الباب الأول ”

---

(( \* )) ماهية البنك الإسلامى وطبيعة أعماله ” ( \* )

---

وفيه :

تمهيد وفصلان

---

التمهيد :

تعريف البنك الإسلامى وطبيعة أعماله .

الفصل الأول :

تاريخ البنك الإسلامى .

الفصل الثانى :

الأعمال التى يقوم بها البنك الإسلامى .

## ” الباب الأول ”

### تمهيد

ماهية البنك الإسلامى وطبيعة أعماله :

لمعرفة ماهية البنك الإسلامى فلا بد من تعريفه : فما هو البنك الإسلامى ؟ وقبل تعريف البنك الإسلامى نعرف البنك عموماً كمقدمة نعبر منها الى تعريف البنك الإسلامى وطبيعة أعماله .

البنك : لغة :

ان كلمة بنك ، قد اشتقت من الكلمة الإيطالية ” بنكو ”<sup>(١)</sup> وهى تعنى الرف أو المنضدة ، ومن ثم اتسع معناها الى منضدة طويلة فى مصرف أو محل تجارى حيث كان الصيارفة والمقرضون فى العصور الوسطى فى أوروبا يعرضون عليها عملاتهم وهكذا اشتقت كلمة بنك وشاع استخدامها فى دول العالم المختلفة .<sup>(٢)</sup>

اصطلاحاً :

بالرغم من عدم الاتفاق على تعريف عام للبنك الا أنه يمكن القول بأن البنك :

” مؤسسة أو شركة مساهمة مكونة لغرض التعامل فى النقود والائتمان ، ويقدم مكاناً أميناً للودائع النقدية لعملائه ، ويمنح السلف النقدية ، ويصدر أوراق البنكنوت كما فى بعض الدول ،<sup>(٣)</sup> وييسر المعاملات

(١) دائرة معارف أعمال البنسوك ص ٣٠ . بوستون ط ١٩٦٢ .

(٢) أعمال البنوك والشرعية الإسلامية ص ١١٠ د / محمد صلاح الدين

دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع - الكويت - طبعة أولى ١٩٧٦ .

(٣) بنك اسكتلند .

عن طريق القيود الدفترية بحيث يقلل من الحاجة الى النقود الفعلية لاداء العمليات المختلفة فى ميدان النشاط الاقتصادى . (١)

وفى تعريف آخر :  
أنه المنشأة التى تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل ثم تستخدم هذه الودائع فى منح القروض والسلفيات . (٢)  
وهذا التعريف يطلق بصفة عامة على البنوك التجارية .

ويعرف أيضا :

بأنه هيئة محلية يتعلق عملها بالمال ويخول لها سلطة خصم وتداول السندات الأذنية والكمبيالات وغيرها من مستندات الديون . ومن اعمالها قبول الودائع المالية والاوراق التجارية . وأقراض النقود بالضمان العقارى أو الشخصى . (٣)

وبصفة عامة فان تعريف البنك يتم طبقا للغرض الذى أنشئ البنك من أجله . مثل البنك التجارى والبنك الصناعى والبنك الزراعى . (٤)  
أما تعريف البنك الإسلامى :

فهو مؤسسة مالية اسلامية تقوم بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية واعمال الاستثمار وانشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمران والمساهمة فيها فى الداخل والخارج . (٥)

(١) موسوعة المصطلحات الاقتصادية . ص ٥٣ د . / حسين عمر ، دار الشروق جدة - ط ١٩٧٩ م .

(٢) مذكرات فى النقود والبنوك . د / اسماعيل محمد هاشم . دارالجامعات المصرية - الاسكندرية .

(٣) اعمال البنوك والشرعية الإسلامية . ص ١٢ د / محمد مصلح الدين . دار البحوث العلمية . ط ١٩٧٦ م .

(٤) دائرة المعارف الأمريكية ج ٣ ص ١٠٥ . طبعة نيويورك ١٩٦٣ م .

(٥) ١٠٠ سؤال وجواب فى البنوك الاسلامية ص ١٢٧ د / أحمد النجار . ط . الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية . ١٩٧٨ .

## “ الطبيعة المميزة للبنك الإسلامى عن غيره من البنوك ”

أن البنك الإسلامى فى حقيقته مؤسسة مالية واقتصادية واستثمارية وتنموية واجتماعية فهو متعدد الأغراض بسبب ما يحمله من طبيعة مميزة تحمل صفات متعددة منها :

### ( ١ ) الصفة التعددية :

ان البنك الإسلامى هو البنك الذى يبنى على العقيدة الإسلامية ويستمد منها كل كيان ومقوماته . وهى تمثل البناء الفكرى الذى يسير عليه . فالبنك الإسلامى لا تنحصر وظيفته فى الناحية الاقتصادية بالمعنى الضيق وهو تعظيم الربح الذى يستدل منه على سلامة المشروع<sup>(١)</sup> بالإضافة الى ذلك لابد من العمل على تحقيق المصالح الكلية للمجتمع الإسلامى من الناحية المالية .

ولذلك فان البنك الإسلامى الذى يقوم أساسا بتطبيق نظام مصرفى جديد يختلف عن غيره من النظم المصرفية القائمة لأنه يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ليس فقط فى عدم التعامل بالفائدة بل فى مجال المعتقدات الأساسية التى تختلف عن المعتقدات الأساسية للبنك غير الإسلامى .<sup>(٢)</sup>

### ( ٢ ) الصفة التنموية :

ان التزام البنك بالشريعة الإسلامية فى معتقده ومنهجه يعنى شمول تطبيق التعاليم الإسلامية والتى منها ان يقوم البنك الإسلامى بالتركيز على التنمية النفسية والعقلية والأخلاقية والاجتماعية . وعلى ذلك فان شعسار البنك الإسلامى هو التنمية لصالح المجتمع . الى جانب التنمية الاقتصادية للمجتمع<sup>(٣)</sup> والتى تدور حول مايلي :

(١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية . ج ٣ ص ٨٨ ط . الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية . ١٩٨٠ .

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٩١ .  
(٣) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ج ٣ ص ٩٤ .

- أ - عدم تبديد الثروات الطبيعية واستخدامها الاستخدام الأمثل .
- ب - زيادة الطاقة الإنتاجية وحسن استخدام المتاح منها .
- ج - تقوية البنية الاقتصادية الهيكلية للمجتمع .
- د - التصنيع المتقدم الشامل .
- هـ - النهوض بكل قطاعات النشاط الاقتصادي .

والتنمية النفسية والعقلية والاجتماعية وتدور حول ما يلي :

- ١ - ازالة التقاليد التي لاتخدم الإسلام والمسلمين .
- ٢ - كسر طوق التبعية للعالم الخارجى ومايجره من ويلات .
- ٣ - انشاء البنك الإسلامى الذى يتولى تحقيق هذه الأهداف .

### ( ٣ ) الصفة الاستثمارية :

ان البنك الإسلامى نتيجة لتحريم التعامل بالفائدة والعقود الفاسدة التى تعتمد عليها البنوك التجارية كمصدر مهم من مصادر جميع المدخرات وتحقيق الأرباح الى جانب استثمارات المحفظة . فان البنك الإسلامى يعتمد اساسا على اسلوب الاستثمار بدل سعر الفائدة لتحقيق ارباحه . وقد أحدث البنك الإسلامى حافزا جديدا لتجميع المدخرات بدل سعر الفائدة الذى تعتمد عليه البنوك التجارية الا وهو عائد المشاركة فى الاستثمار . وما يترتب عليه من الربح والفله .

وقد يكون عائد البنوك التجارية اعلى عائدا فى ميادين الأعمال الا أن عائد المشاركة فى البنك الإسلامى . والذى يعنى حصول اصحاب الأموال على عائد حقيقى . عادة مايكون اعلى من سعر الفائدة .<sup>(١)</sup>

وكون عائد المشاركة فى الاسلام محفوف بالمخاطرة وعائد البنوك

(١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية . ج ٣ ص ١٠٤ . الاتحاد الدولى ١٩٨٠ .

التجارية خالى من المخاطرة. يعادله أن الادارة الجيدة للبنك الاسلامى والسلوك الاسلامى لقادة البنك والعاملين فيه . ودراصة جدوى المشروعات دراسية فنية جيدة كفيل بتخفيض هذه المخاطرة وقد تنعدم تماما .<sup>(١)</sup>

#### ( ٤ ) الصفة الايجابية :

ان البنك الاسلامى بأعتباره بنكاً استثمارياً يعمل بأسلوب التمويل بالمشاركة يجعل له طبيعة خاصة متميزة عن البنك التجارى فهو لا يقف موقفاً سلبياً ينتظر من يريد التميز<sup>بالمشاركة</sup> من العملاء بل يجب أن يذهب للعملاء ليشترك معهم ويشاركهم ويعرض عليهم مشروعاته المدروسة دراسة جيدة .

فالبنك الاسلامى لا ينتظر ارباحه من الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة بصرف النظر عن النتائج التى حققها المقرض كما هو الحال فى البنوك التجارية . وانما يعتمد على البحث عن فرص للتنمية والاستثمار بالمشاركة اى يذهب الى المجتمع ليتفاعل معه ويشارك الناس فى استثماراتهم ويدعوهم للمشاركة فى استثماراته ليحققوا مثله عائداً مرتفعاً على الأموال المملوكة بالمشاركة .<sup>(٢)</sup>

#### ( ٥ ) الصفة الاجتماعية :

ان البنك الاسلامى بحكم صفته العقدية ملتزم بالتكافل الاجتماعى من حيث تجميع الزكاة وصرفها فى أوجه الصرف الشرعية ومن حيث العداة فى توزيع عائد الأموال المستثمرة .<sup>(٣)</sup>

ولكى يتم للبنك الاسلامى ممارسة المسؤولية الاجتماعية لابد من

(١) المواد العلمية لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة ج ١ نشرة ١ ، ط

جامعة الملك عبد العزيز ١٤٠١ هـ . ص ٦٠ .

(٢) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ج ٣ ص ١٠٧ .

(٣) الدراسة المصرية لأقامة نظام العمل فى البنوك الاسلامية ص ٢٨ المقدم الى وزراء خارجية الدول الاسلامية ١٩٧٢ جده .



انشاء صناديق الزكاة وإدارات للتأمين التعاوني وإدارات للقرض الحسن .  
الى جانب وضع هذه المسؤولية في استراتيجية البنك وسياساته في دراسة  
المشروعات فان النظر الى التنمية الاقتصادية ينبغي أن يكون متصلا بالتنمية  
النفسية والاجتماعية اي ينبغي أن تدخل المكاسب الاجتماعية والنفسية في  
حسابات البنك عند دراسة جدوى المشروعات .

فليس الهدف في البنك الاسلامي هو تعظيم العائد المباشر للاستثمار  
فقط بل يهدف أيضا الى تعظيم العائد الاجتماعي أو العائد الاسلامي  
للاستثمار .<sup>(١)</sup>

هذه هي الصفات المميزة لطبيعة البنك الاسلامي عن غيره من البنوك  
العامة معه في ميدان المجتمعات في الدول الاسلامية .

---

(١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ج ٣ ص ١٠٩ .

# الفصل الأول

نشأة

البنك الإسلامي



## المبحث الأول

((\*) تاريخ العلم المصرفي . (\*) ))

تمهيد :

أن البنك الإسلامى كالبذك الأخرى فى جذوره الأولى لم يكن مجرد فكرة لشخص معين من البشر ، بل هو نتاج ظروف وتطورات اقتصادية واجتماعية احكمت حلقاتها عبر فترات زمنية متلاحقة فأنتجت ما تعرفه اليوم اصطلاحاً بالبنك .<sup>(١)</sup>

وستحدث فى هذا المبحث عن :

( ١ ) قيام العمل المصرفي .

( ٢ ) تطوره .

( ١ ) : قيام العمل المصرفي .

ان المنطقة التى ولد فيها الإسلام ليست الا جزءاً من العالم المتراعى الذى كانت تسوده حضارات اجتماعية متعددة الألوان والاتجاهات والمعتقدات وكان بينها وبين غيرها من المدن مبادلات تجارية متنوعة محدودة .

وقد اتسعت هذه المبادلات التجارية والنقدية بين قطاعات الأمم المختلفة ، مما أوجب انتقال النقد من منطقة الى أخرى تبعاً لتوسع نشاط التبادل . وما يتبع ذلك الانتقال من تعرض النقد الى مخاطب سر السرقة والضياع ناهيك عن ثقل وزنه . وكانت هذه صفة مشتركة بين عموم التجار . فعمدوا الى الصاغة وصيارفة النقود يعهدون اليهم بحفظ نقودهم

(١) الأعمال المصرفية والإسلام ص ٢٠ . مصطفى عبد الله الهمشيرى .

ط . البحوث الإسلامية ، القاهرة ١٩٧٣ م .

فى خزائهم مقابل اجر يدفعه التجار للصيارفة، وكان التجار يأخذون صكوكا تمثل قيمة ودائعهم من الذهب ويستردون منه ما يحتاجونه فى تجارتهم الى أن شاع استخدام هذا النوع من الصكوك فى المعاملات النقدية تبعا لزيادة الثقة بها، الأمر الذى أدى الى مكوث أرصدة التجار النقدية فى خزائن الصيارفة أحيانا لمدد طويلة لا يسحب منها الا نسبة معينة، وكانت هذه النسبة تزداد وتنقص تبعا لدرجة الثقة فى الصيارفة من جانب المودعين فبدأ الصيارفة بناء على ذلك ينتفعون بما لديهم من نقود يقرضونها أحيانا لفترات طويلة بفائدة يحددونها بحسب ما يلمسونه من حاجة المحتاجين دون أى قيد يحدد ذلك القدر مع أخذ الضمانات الوثيقة منهم كفالسدة لسداد القروض عند حلول الأجل. (١)

وهكذا تطورت فكرة الأيداع لدى الصيارفة من الأمانة الى استغلال هذه الأمانة، وأصبحت تجارة جمع النقود تمثل نشاطا اقتصاديا هاما. وقد تم للصيارفة ذلك بتشجيع الأغنياء على ايداع أموالهم لمدد طويلة نظير فائدة سنوية يدفعونها لهم بدلا من أن يأخذوا منهم أجرا مقابل الأيداع. ومن ثم يقرضون هذه الأموال بفائدة أكبر ويحصلون على الفرق بين الفائدة بين الدائنة والمدينة ربحا لهم. (٢) وكان رواد هذه العمليات المصرفية الأولى هم اليهود المقيمون فى أوروبا وكذلك فى انحاء متفرقة من أقطار العالم. (٣) وكان هذا مثلهم أيضا فى القديم حيث تاجروا فى النقود. كما تؤكد لنا نصوص التوراة واحداث التاريخ. (٤)

فورد فيما يسمى بالتوراة : (٥)

” لا تقرض أخاك بربا، ربا فضة أو ربا طعام شيئا مما يقرض بربا

(١) محاضرات فى النظم الإسلامية ص ١٨٦ . د/ محمد عبد الله العربى . ط القاهرة .

(٢) الاعمال المصرفية والإسلام ص ٢ . مصطفى الهمشرى .

(٣) محاضرات فى النظم الإسلامية . د . العربى ص ١٨٦ .

(٤) الاعمال المصرفية والإسلام . مصطفى الهمشرى ص ٣١ .

(٥) سفر التثنية ٢٣ / آية ١٩ ، ٢٠ .

للأجنبي تقرض برها . ولكن لأخيك لا تقرض برها ، لكى يباركك الرب آلهك فى كل ما تمتد اليه يدك فى الأرض وأنت داخل اليها لتمتلكها . ” .

كما روى عنهم أيضا فى كتب التاريخ انهم كانوا يتاجرون ويزرعون — ويقرضون الأموال بالربا الفاحش للأعراب ويحترفون بعض الحرف مثل الصياغة ، وهى حرفة اشتهروا بها منذ القديم ، ويعقدون الأسواق ليقصدها العرب للامتياز .<sup>(١)</sup>

وفى الجزيرة العربية مهد الإسلام كانت مكة وماحولها ترتبط بروابط اقتصادية تجعل التجارة لازمة من لوازم حياتها ، ومع زيادة النشاط التجارى نشأت عمليات ايداع الأموال واستثمارها عن طريق الأقراض . وهناك ما يستدل به على أن الطائف قديما ” وهى قرية قريبة من مكة ” كان فيها جالية يهودية كبيرة لم يكن لبعضها صناعة الا الأقراض بالربا للنشاط التجارى لأهل الطائف وماحولها .<sup>(٢)</sup>

ويحدثنا القرآن الكريم وتاريخ الأمة العربية قبل الرسالة أنه كان لمكة وماحولها رحلتين تجاريتين رحلة الشتاء ورحلة الصيف . جعلتا مكة أعظم مركز تجارى فى الجزيرة العربية تعيش اقتصاديا على التجارة الخارجية التى يتم تمويل جزء كبير منهما بالقروض الربوية التى كانت معظمها من أهل مكة ومن يهود الطائف ، ثم تعدى الأمر أبعد من ذلك ، فأمتد نشاط الأقراض للقرى المجاورة . ويستدل من التاريخ ان أقراض العباس بن عبد المطلب عم الرسول صلى الله عليه وسلم وخالد بن الوليد وغيرهما كان يتجاوز حدود مكة الى أهل الطائف .<sup>(٣)</sup> وقد وضعة الرسول صلى الله عليه وسلم فى خطبة الوداع حيث قال :

(١) تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٦ ص ١٢٥ ( والامتيار هو : جلب الطعام ) .

(٢) محاضرات فى النظم الإسلامية والعربى ص ١٧٣ .

(٣) محاضرات فى النظم الإسلامية د / العربى ص ١٧٤ .

” ان كل ربا موضوع ولكن لكم رؤوس اموالكم لاتظلمون ولا تظلمون  
قضى الله انه لاربا وان ربا العباس بن عبد المطلب موضوع  
كله ” (١).

وقد كانت القروض الربوية قبل الرسالة على شكلين :

#### ( ١ ) اقراض بربا لأجل معين :

وكان الربا يحدد بما يتفق عليه الطرفان ، فطورا كان المقرض يدفع  
الربا على أقساط دورية ، وطورا كان يدفعه جملة واحدة عند حلول أجل  
القرض فاذا عجز المقرض عن السداد أعطى أجلا جديدا بعد مضاعفة قيمة  
القرض، وفي حالة تقسيم الربا على اقساط دورية ، كانت تتضاعف هذه الأقساط  
مقابل تأجيل سدادها . (٢)

( ٢ ) هو أن يبيع البائع السلعة بثمن مؤجل فاذا حل الأجل أو عجز  
المشتري عن اداء الثمن زيد في الثمن وامتد الأجل .

وأن البيع مع تأجيل الثمن لم يكن لعجز المشتري عن تعجيل الثمن  
بل كان لأمهاله حتى يبيع السلعة التي اشتراها . وهذا الأمر يؤكد أن شركة  
الوجوه كانت معروفة لدى العرب قبل الإسلام . وصورتها : أن شخصين أو أكثر  
يعقدون عقد شركة فيما بينهم يغير تقديم مال من أحدهم وكانوا اعتمادا على  
الثقة القائمة بينهم يشتررون مع تأجيل الثمن فاذا باعوا سلعتهم المشتركة  
اقتسموا الربح بعد وفاء الثمن الذي كان يقترن بفائدة ربوية علسى  
البائعين مقابل الأجل . (٣)

وكان أهل مكة الى جانب ذلك من أشكال الاقراض يعطون المال  
مضاربة على حصة في الربح بينهم وبين المضارب .

(١) السيرة النبوية / لابن هشام : ٦٠٣ / ٤ .

(٢) محاضرات في النظم الاسلامية . د / العربي ص ١٢٥ .

(٣) محاضرات في النظم الاسلامية . د / العربي ص ١٢٥ .

وكذلك كان أهل مكة لما وجودوا في أخلاق بعضهم أمنا كافيا وثقة يودعون أموالهم ونفائسهم عندهم بلا ربا . ومثال هذا " أن الرسول صلى الله عليه وسلم قبل النبوّة كان مشهورا بين الناس بالأمين ولم يتعامل بربا قط . ويذكر أن الودائع بقيت لديه حتى قبيل هجرته صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة حيث وكل الأمام على كرم الله وجهه برد هـا إلى أصحابها . (١)

ومن هذا يتبين أن العرب قبل الإسلام كغيرهم كانوا يعرفون أولى الفنون المصرفية وهي القروض الربوية على أشكالها والمضاربة وإيداع الودائع أمانة . تأثرا من التعامل الاقتصادي والأختلاط الاجتماعي بيهود الطائف رواد هذا الفن كما يدل على ذلك استقراء التاريخ . (٢)

### ( ٢ ) تطور فكرة البنك الإسلامي

لما جاء الإسلام أحدث ثورة في أساس حياة العرب عامة وفي الحياة الاقتصادية بشكل خاص حيث حرم الربا . وافر المضاربة تكريما للإنسان عن الظلم لنفسه ولغيره .

وفي ظله اتسعت عمليات إيداع الأموال التي كانت معروفة قبل الإسلام تبعا لزيادة الثقة بين الناس بأتمان بعضهم بعضا على الأموال والنفائس وكان الأيداع نوعا من الحفظ الأمين يلتزم فيه المودع برد عين الأمانه دون التصرف بها . إلا أن هذا الإيداع تطور وأصبح هناك استخدام للوديعة .

فقد ورد أن الزبير بن العوام ( وهو صحابي جليل ) كان من الرجال

(١) السيرة النبوية - عبد الله بن هشام الحميري - ج ١ ص ٤٨٥ ، القاهرة ١٩٥٥ - البابي الحلبي .

(٢) تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٦ ص ٢٢ .



المؤمنين على حفظ أموال الناس الا أنه كان لا يرضى بأن يأخذ الأموال ليبقيها مختزنة عنده بل كان يفضل اخذها قرضا ليتمكن من التصرف بالمال المودع عنده باعتباره قرضا وليس أمانة، ومن جهة أخرى ليعطى صاحب المال ضماناً أكيداً في حصوله على ماله .<sup>(١)</sup>

لأنه لو بقي المال امانة فان هلك دون تعد ولا تقصير فانه يهلك على مالكة واما اذا كان المال قرضا فانه يصبح مضمونا في ذمة المقرض.

وقد قال عبد الله بن الزبير عن أبيه : ان الرجل كان يأتيه بالمال ليستودعه أباه، فيقول الزبير : لا ولكن هو سلف . انى أخشى عليه الضيعة .

وكان من نتيجة هذا أن بلغ مجموع ما كان على الزبير من أموال بعد وفاته كما أحصاها ولده عبد الله ألفاً ألف ومئتا ألف درهم<sup>(٢)</sup> ( أى مليونان ومئتا ألف درهم ) .

ويستدل بهذا التصرف الذى كان يقوم به الزبير بن العوام فى الصدر الأول من الإسلام على أمور منها :

- ١- ان هذا الأمر يعتبر انتقالا لمفهوم الوديعة من الأمانة الى القرض.
- ٢- ان الأموال المودعة عند الزبير لم تكن مملوكة لشخص واحد أو أشخاص محصورين بل كانت مملوكة لعدد كبير من الناس مما يدل على اتساع شهرة الزبير يكونه معتمدا لهذا النوع من الأيداع أى كمؤمن على الودائع بصفة قروض.

وهذا ما دعا البعض الى القول : بأن الزبير كان له بنك مركزه

(١) الطبقات الكبرى . لابن سعد . ج ٣ ص ١٠٩ . بيروت ١٩٥٢ .

(٢) الطبقات الكبرى . لابن سعد . ج ٣ ص ١١٠ . بيروت ١٩٥٢ .

المدينة المنورة وله فروع فى الأسكندرية وللکوفة والبصرة . (١) \*

ومما يؤكّد تعدد المودعين عند الزبير ان ابنه عبد الله أبى أن يقسم الميراث حتى بعد قضاء الديون عن أبيه ، بل راح ينادى فى مواسم الحج لأربع سنين متتالية : ( الا من كان له على الزبير مال فليأتنا لنقضه . . . ) فلما مضت السنين الأربع قسم التركة التى بلغت حسب إحدى الروايات (٢) . . . خمسة وثلاثون ألف ومائتى ألف درهم ) .

وأما فى مجال التعامل بالعملات النقدية فان اختلاف انواعها وأوزانها استدعى ظهور الحاجة لمبادلتها بعضها ببعض .

ففى المدينة المنورة كان التجار يسألون النبى صلى الله عليه وسلم عما يحل وما يحرم فى هذا المجال . وورد عن ابن عمر رضى الله عنهما : أنه قال : " كنت أبيع الأبل فى البقيع ، فأبيع بالدنانير وأخذ بالدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ بالدنانير فوقع فى نفسى من ذلك فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو فى بيت حفصة ، أو قال حين خرج من بيت حفصة فقلت : يا رسول الله رويدك أسألك : أنى أبيع الأبل بالبقيع . فأبيع بالدنانير وأخذ بالدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ بالدنانير ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شئ " . (٣)

وقد حفلت كتب الفقه الإسلامى بشروح مطولة للمصرف وضوابطه وشروطه مستنبطة من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم حول التعامل بالدراهم والفضة وغيرهما من الأصناف الربوية . ولم يقف الأمر عند مبادلة العملات النقدية بعضها ببعض بل تعداها الى اعمال التمويل القريبة مما يجرى فى عصرنا الحاضر .

(١) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية د / سامى حمود ص ٤٩ .

(٢) الطبقات الكبرى . لابن سعد ج ٣ ص ١٠٨ .

(٣) السنن الكبرى / أحمد بن الحسين بن على البيهقى ، ج ٥ ص ٢٨٤ ، ط

أولى حيدرآباد ١٣٤٤ هـ الهند .

\* نقلا عن التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية فى البصرة فى القرن الاول الهجرى . د . صالح أحمد العلي - طبعة ثانية - بيروت دار الطليعة

١٩٦٩ . ص ٢٩٥ .

فذكر ان ابن عباس رضى الله عنهما ، كان يأخذ الورق بمكة على  
أن يكتب بها الى الكوفة .<sup>(١)</sup>

وقد تطورت اعمال التمويل حتى أصبحت مهنة لها قواعدها المنظمة  
وكان غالب من يقوم بها هم الصيارفة .

ويذكر فى هذا المجال أن سيف الدولة الحمدانى والذى كان أميراً  
على حلب فى منتصف القرن الرابع الهجرى ، كان زائراً لبغداد بأنه قصد  
الفرجة دون أن يعرف فيها ، فسار متنكراً الى دوربنى خاقان السماع .  
فخدموه دون أن يعرفوه ، ولما هم بالانصراف طلب الدواة وكتب لهم رقعة  
فلما فتحوها وجدوا أنها موجهة لأحد الصيارفة فى بغداد بألف دينار  
فلما عرضوا الرقعة على الصيرفى اعطاهم الألف دينار فى الحال . فسأله  
عن الرجل ، فقال : ذلك سيف الدولة الحمدانى .<sup>(٢)</sup>

ويستدل من هذه الوقائع ان استعمال الصكوك المسحوبة على الصيارفة  
لتأدية المدفوعات بدلاً من الدفع النقدي فى نطاق التحويل التجارى  
أو الشخصى من بلد الى آخر لا يتم فى مراحل متقدمة من الأطمئنان والثقة  
واستقرار التعامل فى المجتمع الإسلامى ، أضف الى ذلك أن فيه دليل على  
وجود تنظيم متكامل يمكن من خلاله لمن يقيم فى بلد ما ان يسحب مالا  
وهو موجود فى بلد آخر دون أن يحضر بنفسه عند الصيرفى الذى يعرف  
صحة الأمر المكتوب من التوقيع الظاهر عليه .

وهذا الأمر يدل على السبق فى هذا المضمار اذا ما عرفنا أن هذه  
الوقائع حدثت فى القرن الرابع الهجرى أى قبل أكثر من ألف عام . حيث لم  
تعرف أوروبا بعد هذه الصكوك الخطية الا فى القرن الثالث عشر الميلادى .

(١) المبسوط ، للإمام السرخسى ج٤ ص ٣٧ ، ط السعادة القاهرة ١٣٢ هـ .

(٢) ظهور الاسلام ، أحمد أمين ج ١ ، ص ١٠٨ ، ط ٣ ، القاهرة ،  
النهضة العلمية ١٩٦٢ م .

ويذكر كثير من كتّاب الحضارة ان استعمال الصكوك للأغراض التجارية شاع فى مدينة البصرة وصار لها قواعد واصول من حيث طريقة الختم والشهود.<sup>(١)</sup>

وأصبح وجود الصراف لاغنى عنه فى سوق البصرة وذلك حوالى عام ٤٠٠ هـ - ١٠١٠ م.<sup>(٢)</sup> وهو الوقت الذى كانت فيه سفن المسلمين وقوافلهم تجوب البحار والبلاد وكانت كل من الأسكندرية وبغداد هما اللتان تقرران الأسعار للعالم فى ذلك العصر فى البضائع الكمالية على الأقل.<sup>(٣)</sup>

وأما فى مجال الاستثمار المالى ، فان هذا الجانب كان أقل ثراءً وغنى من غيره من وجوه العمل المصرفى . فقد كان النشاط المصرفى فى الحضارة القديمة يغلب عليه طابع الخدمة على طابع الاستثمار المالى . ولذا لا تتوقع أن تسبق المجتمعات الإسلامية زمانها فى ابتداء فن الاستثمار المالى الذى لم تدع الحاجة اليه<sup>(٤)</sup> فى ذلك الوقت .

وعندما حرم الإسلام الأقراض برها حيث لا يتحمل المقرض أية مخاطرة ، وأقر اسلوب الاستثمار للمال عن طريق المضاربة غير بذلك دور رأس المال فى النشاط التجارى . وبات من يملك مالا ولا يحسن عملا أو يرغب باستطيع أن يدفعه الى غيره ليعمل به على حصة معلومة من الربح .

فيكون الإسلام بذلك قد صحح مسار الاستثمار المالى ليصبح اداة انتاج فعلية . على تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا .

وقد كتب الفقهاء المسلمون كتابات دقيقة فى أحكام المضاربة

(١) النظم الاسلامية . د / صبحى الصالح ص ٣٩٧ ، أولى دار العلم بيروت ١٩٦٥ م .

(٢) الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى - آدم متز ، ترجمة محمد أبو الهادى أبوريدة . ج ٢ ص ٣٨١ ، بيروت دار الكتاب العربى ١٩٦٧ .

(٣) المرجع السابق ج ٢ ص ٣٧١ .

(٤) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الإسلامية ، د / سامى حمود ، ص ٥٥ ، القاهرة . ١٩٧٦ .

وشروطها <sup>(١)</sup> . وتطرقوا لحالات تعدد رب المال وتعدد العامل فيه ، مما أدى الى انتقال المضاربة من العلاقة الفردية الى ظهور دور الوسطاء الماليين الذين يأخذون المال مضاربة لا ليعملوا فيه بأنفسهم بل ليدفعوه لمن يعمل فيه بحسب ما يتفقون عليه . وتتمثل هذه الصورة فى قيام شخص يأخذ مال مضاربة من شخص آخر على النصف مثلث يقوم العامل فى المال بأعطائه مضاربة أيضا لشخص آخر بالثلث مثلا . وبهذا يستفيد المضارب المتوسط بالفرق بين النصف والثلث وهو السدس لصالحه . وهذه الصورة لم تكتمل ملاحظها الا فى العصور المتحضرة حيث بقى الأمر فى نطاق <sup>(٢)</sup> التعامل الفردى . فيما بعد .

وقد ظل حال المجتمع الإسلامى محصورا فى هذه الأنواع من التعامل الى أواخر عهد الأزد هار الحضارى للمجتمع الإسلامى الذى بدأت أسباب الضعف تدب فيه . وبدأت الأحداث تتوالى على البلاد الإسلامية من اضطرابات وحروب وانقسامات صاحبها جمود الفقهاء عن ميدان الاجتهاد فى باب المعاملات والمشاكل المستجدة . وبدأ حال الأمة الإسلامية فى الانحدار ولم يعد هناك من يقوم ببيان الحكم الشرعى لما يستجد فى حياة الناس . لأنشغال العلماء بأمر الدولة التى راحت يد الاستعمار الأوروبى تمتد اليها للسيطرة على مقدراتها السياسية والاقتصادية والأجتماعية ولم تنج دولة فى الوطن الإسلامى من هذا الاستعمار بشكسل أو بآخر ، فقد قام الاستعمار بعد أن تمكن من البلاد الإسلامية حربيا باستغلال ثرواتها لصالحه عبر شركاته التى دخلت معه الى مناطق جديدة صالحة للاستغلال . وتضافرت الشركات المالية الى جانب ذلك لفتوح فروع لشركاتها فى جميع المستعمرات تحت شعار تنمية هذه البلدان . وفى

(١) وسيأتى تفصيلا لذلك فى الفصل الثانى من هذا الباب ، ص ١٠٢ .

(٢) تطوير الأعمال المصرفية ، د / سامى حمود ، ص ٥٧ .

ظل هذا شعار دخل النشاط المصرفى الغربى وعاد الأقراض بالربح —  
يفتك من جديد فى جسم المجتمع الاقتصادى وتغير من جديد أيضا دور رأس  
المال ليصبح المفهوم ان المال لوحده يخلق المال بدلا من ان  
المال مع العمل يخلق المال .

ولم يكن هدف الدولة الاستعمارية وشركاتها فى الحقيقة هو تنمية  
البلدان التى استعمروها وانما كان دائما الهدف الحقيقى هو استغلال ثروات  
هذه الدول لصالحهم وايجاد اسواق جديدة لمنتجاتهم . وهذا ما حدث  
لأكثر الدول الاسلامية ، ففي جمهورية مصر العربية . . مثلا :

كانت بداية النشاط المصرفى بمعناه الحقيقى على شكل فروع لبنوك  
أجنبية مركزها الرئيسى فى الخارج أو على شكل بنوك مركزها فى مصر  
ورأس مالها معظمه أجنبى وذلك " كبنك الخصه والتوفير " الذى أسس  
عام ١٨٨٧ ، والبنك الأهلى المصرى الذى أسس عام ١٨٩٨ . وقد أسست  
هذه البنوك لتمويل التجارة الخارجية وبخاصة تجارة القطن فأنشأت هذه  
البنوك مكاتب لها لشراء محصول القطن من كافة أنحاء مصر بهدف السيطرة  
على أسعاره لتحقيق مصلحة المستورد الذى تعمل لحسابه . وكانت مهمتها  
الرئيسية هى خدمة البلاد التى تتبع لها ورعاياها المقيمين فى مصر .<sup>(١)</sup>

وبقى الأمر على ما هو عليه من تمكن البنوك الأجنبية من استغلال  
ثروات البلاد وامتداد نشاطها الى مجمل الميادين حتى كان العسء وان  
الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦ وشعر القائمون على أمور الدولة بخطورة  
الجهاز المصرفى الأجنبى الذى يعمل كوسيلة ضغط اقتصادى لشل حركة  
الأثتمان فى مصر . وكذلك حين امتنعت هذه البنوك عن تمويل محاصيل  
القطن لأحراج الدولة فى ذلك الوقت ، فعمد القائمون على أمر البلاد

(١) البنوك التجارية ، د / حسن محمد كمال د / حسن أحمد غلاب ط مكتبة  
عين شمس ، القاهرة ١٩٧٩ م .

حيثما الى تمصير البنوك كخطوة أولى فى تدعيم الاستقلال الاقتصادى  
للدولة من التبعية للسيطرة الأجنبية وكان ذلك سنة ١٩٥٢ م.

هذا ما وصل اليه الحال فى الدول الإسلامية فى ظل الاستعمار  
الا ان هذا الواقع بدأ بالتغير بعد ما بدأت الدول الإسلامية عموماً  
بالتحرر مما هى فيه من تبعية واستعمار.

=====

## المبحث الثانى "

(( \* ) فكرة البنك الإسلامى فى العصر الحديث ( \* ))

مع بداية الوعى التحريرى فى الدول الإسلامية ومناهضة الاستعمار وحصول أكثر الدول الإسلامية على استقلالها السياسى رأى قادتها ومفكروها أن الاستقلال السياسى لن يكتمل ولن يستمر إلا بالاستقلال الاقتصادى . لأنهم عرفوا عبر ظروف الاستعمار الطويل الذى عايشوه أثر القوة الاقتصادية الأجنبية ودورها فى استعمارهم واستغلالهم حيث مهدت للشركات الأجنبية سبل الأمتياز على أرضهم واستغلال ثرواتهم ، وباتت اقتصادياتهم مرتبطة ارتباطا كليا بما يحدث فى الدول المتقدمة . تنتعش بآنتعاشها وتكسد بكسادها .

ولقد كانت العصارف الأجنبية وما تقوم به من استثمارات تمثل همزة الوصل فى هذه الحلقة من التبعية الاقتصادية والتى تعاني البلدان الإسلامية من ذيولها حتى اليوم .<sup>(١)</sup>

ويعود سبب التبعية الاقتصادية فى البلدان العربية والتى هى جزء من العالم الإسلامى الى عوامل يمكن تقسيمها الى :

أ - عوامل أساسية .      ب - وعوامل مساعدة .

أ - العوامل الأساسية :

أن طبيعة الاقتصاديات فى الوطن العربى وهو تخصصها فى انتاج المواد الأولية والتى غالبا ما تنحصر فى محصول رئيسى واحد ، واعتماد

(١) اقتصاديات الوطن العربى ، د / غريب الجمال ص ٤٣٨ ، ط . معهد الدراسات الإسلامية - القاهرة - ١٩٧٠ م .



الدخل القومي في هذه الدول على عائد هذا المحصول الرئيسي من التجارة الخارجية ، وهذه التجارة تتم مع الدول الأجنبية والتي كان لها مصالح استعمارية واسعة في هذه الدول . فجعلت منها حينذاك مصدرا لإنتاج المواد الأولية لتغذية صناعاتها وسوقا لتصريف منتجاتها من تلك الصناعات .

ويلاحظ أن تقلبات الظروف الاقتصادية لهذه البلدان الصناعية اثرت وما زالت تؤثر في الدخل القومي للدول العربية .

وهكذا نشأت التبعية الاقتصادية للعالم العربي تجاه الدول المستعمرة واستمرت بعد الحصول على الاستقلال السياسي بسبب عوامل الضعف الاقتصادية .

ويمكن تعريف التبعية الاقتصادية بأنها :

تبعه ظروف النشاط الإنتاجي في البلدان النامية لظروف الطلب في البلدان الصناعية المتقدمة .  
(ب) العوامل المساعدة :

تنحصر العوامل المساعدة لاستمرار التبعية في الوطن العربي في نشاط المصارف الأجنبية والوطنية التابعة لها في النواحي الاقتصادية مع التركيز على استثماراتها لرؤوس الأموال الأجنبية .

(١) المصارف :

خلال القرن التاسع عشر كانت كل البنوك العاملة في البلاد العربية بنوكا غير وطنية . أو فروع البنوك الأجنبية مراكزها الرئيسية في البلدان

---

(١) تعريف للدكتور / عبد الرحمن يسري أحمد .  
الشرف على الرسالة .

التابعة لها .<sup>(١)</sup> وكان نشاطها الأساسى هو تمويل عمليات التجسّارة الخارجية فى السلع الأولية بين الدول العربية وبين الدول التى تتبع لها هذه البنوك . ولذلك لم تهتم بالنشاط الصناعى وأنواع الأنشطة الاقتصادية الأخرى الضرورية للتنمية ، حيث أن هذه الأمور لا تعنيها فى تحقيق أرباحها . ولم تكن هذه البنوك خاضعة للرقابة على الأثمان . أما لعدم وجود بنوك مركزية ، أو لخضوع البنوك المركزى الوطنية لإدارة أجنبية وقد سهل ذلك للبنوك الأجنبية من أن تقوم بتحويل أرباح شركاتها الى الخارج . كما ساعدت القوانين الوضعية فى البلدان المستعمرة على استمرار عمليات التحويل الرأسمالى الى الخارج لصالح الدول المستعمرة مما أدى الى ضعف اقتصاديات الكثير من الدول العربية .

ولما نشأ الأحساس بضرورة التحرر من هذه التبعية الاقتصادية بدأت حركة التحرر الاقتصادى فى البلاد العربية وصاحب هذا انشاء شركات وبنوك وطنية وبدأت حدة التبعية وآثارها تخف تدريجيا كما حدث فى جمهورية مصر العربية . التى سيطرت على جهازها المصرفى منذ عام ١٩٥٢<sup>(٢)</sup> . وساعد هذا الأمر على تحرير جانب كبير من اقتصادياتها من عبودية التبعية الاقتصادية للبلاد الأجنبية .

الا أن تأسيس البنوك الوطنية لم يساعد الدول العربية كثيرا ففى تصفية التبعية وانهاؤها ذلك لان هذه البنوك اتبعت وللأسف نفس نظام البنوك الأجنبية فى التمويل وأساليب الاستثمار الأمر الذى لم يؤدى الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول العربية الى الأمام .

## ( ٢ ) النقود المتداولة :

لقد أخذت النظم النقدية فى الدول العربية صورا مكنت من إحكام

(١) تطور النظام المصرفى فى الدول العربية ، د / على الجريتلى ص ٣٥ .

(٢) اقتصاديات الوطن العربى . د / غريب الجمال ص ٤٣٩ .

حلقات التبعية الاقتصادية للدول الاستعمارية المسيطرة ومن مظاهرها  
هذه الصور :

أ - تداول نقد الدولة المسيطرة في الوطن العربي . ولم تنج دولـة  
عربية من هذا الوضع . فقد تم تداول الجنيه الاسترليني في العراق عام ١٩٣١ (١)  
كما تم تداول الجنيه الأسترليني في السودان حتى تاريخ اعلان استقلاله . (٢)

ب - كون غطاء الأصدار في البلدان العربية هو عملة الدولة المسيطرة  
أوسندات على خزانته مما مكن الدول المسيطرة من التحكم المطلق في حجم  
الأصدار تبعاً لحجم ما تودعه في بنك الأصدار من عملاتها أوسنداتها  
تبعاً لحجم التبادل التجاري بين البلدين .

وقد كان هذا النظام مطبقاً في جمهورية مصر العربية عام ١٩١٦ وفي  
العراق عام ١٩٣٢ وفي سوريا ولبنان عام ١٩٣٤ (٣)

ج - وجود مناطق تسيطر عليها دول رأسمالية معينة وتكون الدول العربية  
عضو في تلك المنطقة . مما يؤدي الى التزام الدول العربية بكل ما يفرضه  
تلك الدول المسيطرة في ادارتها للمنطقة النقدية وتحمل الدول العربية  
بالتالي كافة النتائج والآثار الاقتصادية الناجمة عن ذلك (٤) . مثل منطقة الاسترليني  
ومنطقة الدولار .

ولقد كان للتبعية النقدية آثاراً سيئة على الدول العربية عموماً الا أنها  
عادت بالفائدة على الدول المسيطرة . ذلك لان الدول العربية لم تتمكن  
من استخدام حصيلة صادراتها من عملة المنطقة النقدية التي تتبعها فـي  
استيراد ما يلزمها من الواردات من البلاد التي هي خارج المنطقة النقدية .

- 
- (١) اقتصاديات الوطن العربي ، د / جمال ص ٤٤٠ ، بتصرف .  
وتطور النظام المصرفي في الدول العربية . د / علي الجريتل ص ٢٢ .  
(٢) المرجع السابق ص ٤٤١ .  
(٣) المرجع السابق ص ٤٤١ .  
(٤) اقتصاديات الوطن العربي . د / جمال ص ٤٤٣ ، بتصرف .

وذلك لعدم قابلية عملتها لمبادلتها بعملات دولة أو منطقة نقدية أخرى .  
 فى حين تمكنت الدول المسيطرة من استغلال الموارد العربية فى خدمتها .  
 وهذا ما حدث ابان الحرب العالمية الثانية مع انكلترا التى كانت تسيطر  
 على منطقة الكتلة الاسترلينية . وقد أدت تبعية الدول العربية الى هذه  
 المنطقة التى جعل الاسترلينى غطاء لما تصدره الدول العربية من عملتها المحلية  
 فكلما زادت الأرصدة الأسترلينية شجع ذلك على إصدار حجم متزايد من أوراق  
 النقد المتداول وقد أدى ذلك الى وجود حالات تضخمية حادة فى الدول  
 العربية الأعضاء فى تلك المنطقة . نظرا لقد هور القوة الشرائية للاسترلينى وانخفاض  
 قيمته وسوء الاوضاع الاقتصادية فى انكلترا بسبب الحرب وما بعدها .  
 ( ٣ ) الاستثمارات الأجنبية :

لقد تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على الدول العربية فى منتصف  
 القرن التاسع عشر وذلك نتيجة لطبيعة الظروف التى سادت فى الدول  
 العربية فى ذلك الوقت . فلقد كانت الدول العربية موردا خصباً مهماً  
 لانتاج المواد الأولية اللازمة للصناعات القائمة فى الدول الصناعية وسوقاً  
 رائجة لتصريف منتجاتها من تلك الصناعات . مما كان يحقق للمستثمرين  
 الأجانب أعلى الأرباح حيث التكاليف ضئيلة ويتمتع بكثير من الامتيازات  
 والأعفاء الضريبية .

ولقد كانت هناك ظاهرة عامة مشتركة لرؤوس الأموال الأجنبية العاملة  
 فى الدول العربية وهى أن رؤوس أموالها توجه فى النهاية الى الميادين  
 التى تؤدى الى انتاج المواد الأولية التى تحتاج اليها مصانعهم .

وبأكتشاف البترول فى المنطقة العربية بدأت الاستثمارات الأجنبية  
 تتدفق بغزارة تبعاً لتوالى الاكتشافات لهذا العنصر الحيوى . الذى  
 زادت أهميته لأعتماد الصناعة عليه وزاد بالتالى حجم الاستثمار فيه لدرجة  
 التنافس بين الدول الرأسمالية الغربية واليابان فى تصدير أموالها حتى  
 أصبحت الاستثمارات البترولية الآن أهم الاستثمارات الأجنبية فى الدول

العربية<sup>(١)</sup> . التي كان لها أعمق الأثر في تمكين التبعية الاقتصادية في هذه الدول ، ذلك لان هذه الاستثمارات كانت تتحرك من مراكزها الأجنبية وليست خاضعة للسلطة الاقتصادية الوطنية . كما شكلت هذه الاستثمارات أدوات ضغط سياسية في البلاد العربية .

هذه العوامل مجتمعة أدت الى تبعية النشاط الاقتصادي في الدول العربية انتعاشا وكسادا الى اقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا مما جعل قادة هذه الدول ومفكروها يحاولون البحث عما يخلص اقتصاديات دولهم من التبعية التي كان لها أسوأ الأثر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي أيضا .

فهدوا بإنشاء البنوك الوطنية. والتي تعمل تحت ادارة وطنية. وتأسيس البنوك الأجنبية وتحويلها الى بنوك وطنية. كما قاموا بتأسيس البنوك المركزية للإشراف والرقابة على اصدار النقد وتوجيه البنوك العاملة في ميدان النشاط الاقتصادي الى تنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية في الاستثمار والتنمية .

ولكن هذه الخطوة وبعد مرور فترة طويلة من قيامها وممارسة البنوك لنشاطها المصرفي لم تؤد الى تخليص اقتصاديات الدول العربية من التبعية تماما بل لازالت هناك آثار لهذه التبعية تظهر في ميدان التجارة الخارجية للسلع الأساسية للدول العربية وتعتبر أداة ضغط سياسية عليها . كما أن هذه الخطوة لم تؤد الى تنمية الدول العربية اقتصاديا الى حد الاعتماد على مواردها وامكانياتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل ما تحتاج اليه .<sup>(٢)</sup> كما هو الحال في عدد من الدول العربية التي تفاوتت معدلات التنمية فيها . فبينما أدت زيادة الثروة نتيجة لاكتشاف البترول والدخل في بعضها الى تطور ملحوظ في بنيتها الاقتصادية

(١) اقتصاديات الوطن العربي . د / جمال ص ٤٤٢ بتصرف .

(٢) تطور النظام المصرفي في الدول العربية ص ٤٦ د / علي الجريتلبي

شكري فريد - ط . مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٣ م .

واسواقها المالية وعلى العكس تماما أدى انخفاض الدخل القومى وضعف المدخرات الى تأخر النظام المالى والتقدم الاقتصادى . نتيجة لعدم الاستقرار السياسى وعدم ترشيد الاستثمارات وتوجيهها الى الأنشطة الضرورية للدولة . فى بعضها الآخر . مما الجأ علماء الاقتصاد فى هذه الدول الى اعادة دراسة المشاكل الاقتصادية وكذلك اعادة البحث والدراسة للنظام الاقتصادى القائم فيها ، وذلك بعجز هذا النظام على مدار السنوات التى طبق فيها عن القيام بتنفيذ سياسات التنمية الاقتصادى وتحقيق الاستقرار النقدى .

وقد تنبه بعض هؤلاء العلماء الى أن هناك تراثا عريقا فى هذه الميادين الا وهو التراث الاسلامى الذى حكم ازدهار الحضارة الإسلامية لقرون خلت . كفىل اذا ما اعيد تطبيقه فى مجالات حياتهم أن يحقق لهم الاستقرار الاقتصادى والسياسى على السواء . ذلك ان هذا التراث مستنبط من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . فراحوا يعرضون على موازينه الشرعية كل مناهجهم وانظمتهم فى حياتهم الاقتصادية .

فوجدوا على صعيد الأعمال المصرفية تراثا زاخرا بالأساليب الشرعية لاستثمار الأموال استثمارا يحقق غاياتهم فى التنمية الاقتصادية ويصحح لهم اسلوب تعاملهم ويعيد لرأس المال دوره الطبيعى فى الإنتاج . حيث أن المال لا ينتج المال . كما هو الواقع فى البنوك الوضعية . بل أن العمل مع المال هما اللذان ينتجان المال . كما توصلوا اليه من دراساتهم . التى عقدت لها الندوات والمؤتمرات . وكان من بينها المؤتمر العالمى الأول للأقتصاد الإسلامى .<sup>(١)</sup> الذى كانت أول ثمراته انشاء المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى .<sup>(٢)</sup> وأوصى المؤتمر بأنشاء كراسى للدراسات الاقتصادية

(١) عقد فى مكة المكرمة بتاريخ ١٣٩٦/٢/٢١ هـ - ١٩٧٦/٢/٢١ تحت رعاية جامعة الملك عبد العزيز .

(٢) أنشأ فى جدة . فى جامعة الملك عبد العزيز . عام ١٩٧٦م - ١٣٩٦ هـ .

الإسلامية في الجامعات . من أجل دراسة علم الاقتصاد في شتى فروعـه على ضوء المنهج الإسلامي لكي يصبح علم الاقتصاد الإسلامي هو المنهج الذي يؤدي إلى رسم السياسات الاقتصادية القادرة على حل مشاكل العالم الإسلامي الاقتصادية ويدفع بعجلة التقدم والنمو مع تحقيق العدالة الاجتماعية<sup>(١)</sup> .

وبأن عقاد مثل هذه المؤتمرات والندوات أصبح لدى المجتمع الإسلامي المادة العملية التي تصلح كأساس يمكن الاعتماد عليها في تأصيل نظرية الاقتصاد الإسلامي .

والذي يعنينا . بحثه هنا من النظام الاقتصادي الإسلامي هو الجهاز المصرفي الإسلامي الذي يقوم على فكرة معينة .

فما هي فكرة البنوك الإسلامية؟

ان فكرة البنوك الإسلامية تنحصر في التطبيق الحقيقي لأحكام الشريعة الإسلامية في ميدان العمل المصرفي بوجه خاص والنشاط الاقتصادي بوجه عام .

فهى تقوم أساسا على احلال مبدأ المشاركة كأسلوب للعمل . بدلا من مبدأ سعر الفائدة الذي يتحكم في نشاط الجهاز المصرفي .

والبنك الإسلامي ليس فقط هو الذي القى سعر الفائدة اخذ أو عطاء واستندل بها أسلوب المشاركة مع العملاء كأساس لعملية بل إلى جانب ذلك هو بنك يقوم بتوجيه الاستثمارات للنشطة الضرورية في المجتمع من أجل تنميته اقتصاديا واجتماعيا عن طريق التكافل الاجتماعي الذي يبعه البنك في سياسته .

(١) المواد العلمية لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة نشر ١ ص ٢ .

وبذلك فالبنك الاسلامى هو المؤسسة المالية الاقتصادية يـــــــ  
والاستثمارية والتنموية والاجتماعية . فهو بنك متعدد الأغراض <sup>(١)</sup> يقوم بأعمال :

- ( ١ ) استثمارية ومشاركات .
- ( ٢ ) اعمال وخدمات مصرفية .
- ( ٣ ) اعمال التكافل الاجتماعى . <sup>(٢)</sup>
- ( ١ ) الأعمال الاستثمارية والمشاركات :

أ ( الأستثمار المباشر وغير المباشر فى مجال الزراعة والصناعة والتجارة . .  
مثل :

- القيام بأستصلاح الأراضى واستزراعها .
- القيام بأستخراج المعادن والزيوت والمحاجر .
- القيام بعمليات شراء الأراضى وبيعها .
- القيام بأعمال المقاولات المعمارية وغيرها .
- تأسيس الشركات التجارية وبيع وشراء أسهمها .
- تأسيس وإنشاء شركات النقل البرى والبحرى والجوى وتعبئـــــــة  
الطرق وإنشاء الموانىء .

ب ( العمليات التجارية . . بأجل قصيرة عن الأستثمارات نسبيا وتشمل  
انواع التجارات المباحة شرعا .

ج ( المشاركات فى الأستثمار فى الأمثلة المتقدمة . <sup>(٣)</sup>

( ٢ ) مجال الأعمال والخدمات المصرفية :

أ - الودائع : بالعملات المحلية والأجنبية .

- 
- (١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ج ٣ ص ٨٧ .
  - (٢) المواد العلمية لبرنامج الأستثمار والتمويل بالمشاركة نشرة ١ ص ١١ .
  - (٣) المرجع السابق ص ١٢ .



- ب - تحصيل الشيكات لحساب العملاء .
- ج - تحويل الأموال الى الداخل والخارج عن طريق مراسلين أو فروع . عن طريق الشيكات المصرفية والحوالات البريدية والتليفونية والتلكس .
- د - فتح الاعتمادات المستندية .
- هـ - خطابات الضمان .
- و - تحصيل الكمبيالات الخاصة بالعملاء بدون فائدة .
- ز - بيع وشراء الاوراق المالية وحفظها . وتحصيل الحقوق المترتبة عليها .
- ح - تأجير الخزائن الحديدية لحفظ المستندات والمعــادــن الثمينة .
- ط - التمثيل المصرفي للمؤسسات والمصارف التي تمارس اغراضا مماثلة .

### ( ٣ ) اعمال فى مجال التكافل الاجتماعى :<sup>(١)</sup>

- أ ( تحصيل الزكاة المستحقة على رأس مال البنك والودائع المودعة من العملاء وتوزيعها كزكاة على مصارفها الشرعية .
- ب ( منح القروض الاجتماعية : للمرضى والمسنين . والطلبة وصغار الحرفيين وتؤول الى تبرع اذا مات المريض أو عجز المقترض عن سدادها ويعتبر هذا القرض من قبيل القرض الحسن .

(١) المرجع السابق : نشرة ١ ص ١٤ .

(٢) المواد العلمية لبرنامج الأستثمار نشرة ١ ص ١٥ .

### "" البحث الثالث ""

#### "" "" انتقال فكرة البنك الإسلامى الى التطبيق "" ""

بعد عرض للفكرة التى يقوم عليها البنك الإسلامى نعرض هنا تطبيقاً لهذه الفكرة فى عالمنا المعاصر .

لقد كانت البدايات الجادة فى تطبيق أول نموذج للبنك الإسلامى فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٣ م على شكل بنك ادخار . فقد صدر المرسوم الجمهورى رقم ١٧ عام ١٩٦١ م بإنشاء نظام بنوك الادخار المحلية . وتم العمل بهذا النظام فى جمهورية مصر العربية فى ١٢ / ١٢ / ١٩٦٣ م<sup>(١)</sup> ، فى مدينة ميت غمر وكان هذا النوع من البنوك يعمل بنظام بديل لسعر الفائدة ويتلخص عمل البنك من خلال ثلاث حسابات : -

#### ( ١ ) حساب الودائع :

ويقبل البنك فى هذا الحساب ودائع الافراد بحد أدنى وبدون حد أعلى ، للمودع فى هذا الحساب حق سحب رصيده كله أو مايشاء منه متى يشاء ودون اخطار . ولا يدفع البنك اى فائدة أو ربح على المبالغ المودعة فى هذا الحساب .<sup>(٢)</sup>

#### ( ٢ ) حساب الأستثمار بالمشاركة :

يقبل البنك فيه الودائع بحد أدنى معين ويقوم بأستثمار اموال هذا الحساب بمعرفته مباشرة أو بمشاركة ذوى الخبرة والأختصاص فى مشروعات متعددة زراعية وصناعية وتجارية .

ويقوم البنك فى نهاية كل عام بتسوية حساباته لتوزيع الأرباح على المستثمرين فى هذا الحساب .

(١) منهج الصحة الاسلامية . د / احمد النجار . ص ١٣١ ط ١٩٧٩ م .

(٢) المرجع السابق ص ( ١٢٠ ) .

• ولم ينشر نظام عمل بنوك الادخار . ليكره مستنداً فى اعتاده كمرجع .

## ( ٣ ) حساب الزكاة والخدمة الاجتماعية :

ويقبل فيه البنك أموال الزكاة التي يريد أصحابها ان يقوم البنك عنهم بصرفها فى مصارفها الشرعية . وكذلك يتقبل الصدقات والهبات والتبرعات. (١)

وقد عمل البنك الاسلامى بهذا النظام فى تجربته الأولى وحقق نتائج ملموسة . فأول مشروع استثمر البنك فيه أمواله مصنع للاجور الأحمر حسب احتياجات المنطقة التي كان البنك يعمل فيها . واستثمر البنك أمواله أيضا فى بناء المدارس الخاصة وغيرها من المشاريع. (٢)

الا أن عمر هذه التجربة لم يدم طويلا فصا أن حل عام ١٩٦٦ م حتى تغير المناخ السياسى فى مصر وأصبحت الفروع التي توسع البنك فى انشائها فى مدن محافظة الدقهلية الى جانب المركز الرئيسى فى ميت غمر يوضع امامها العراقيل بسبب الصراعات التي تدور بين القيادات التنفيذية والقيادات السياسية فى المحافظة وفى مصر عموما . وأخذت مراكز القوى تعمل على إسفلان النماذج والفروع التي تم افتتاحها فى المدن والقرى . ووضعت المؤسسة المصرية العامة للأدخار المشروع تحت ادارتها بعد أن أعدت تقريراً لتقويم التجربة وكان مضمونه ان التجربة لم تحقق الأهداف التي وضعتها المؤسسة لذلك تم تشكيل لجنة للأشراف على عمل تلك الفروع مسن أجل انشاء كيان قانونى وقواعد لعمله . الا أن هذا الأمر لم يحدث وادخلت ميزانية المشروع بأكمله ضمن ميزانية البنك المركزى، أيذانا بأعادة المشروع الى النظام الاقتصادى الرئوى الذى يعمل به البنك المركزى (٣) للأشراف عليه .

ولكن البنك المركزى لم يقبل الأشراف على المشروع . (٥) ووضع تقريراً

(١) منهج الصحة الإسلامية ، د / النجار ص ١٢١ .

(٢) المرجع السابق : ص ١٤١ .

(٣) المرجع السابق : ص ١٥٤ .

(٤) المرجع السابق : ص ١٧٠ .

(٥) المرجع السابق : ص ١٨٥ .

يوضح فيه عدم الموافقة على النظام الذى تعمل به بنوك الأدخار المحلية .

وشكلت لجنة من خبيرين فى البنك المركزى والبنك الأهلى لتغيير خطة العمل التى يقوم البنك على اعتمادها فى عمله وإعادة سعر الفائدة الى نظامه من جديد . والحد من نشاط الاستثمار بالمشاركة بدعوى الخسائر التى متبت بها تلك الاستثمارات .<sup>(١)</sup>

وبهذا تكون التجربة قد انتهت اعتمادها على النظام الإسلامى فى الاستثمار وهو اسلوب المشاركة . فى مصر وعادت الى النظام الربوى بسبب اعداء الإسلام الذين راحوا يكيدون لكل ما هو اسلامى فى تلك الفترة من التاريخ .

الا أن من أهم النتائج التى حققتها هذه التجربة فى المجتمع الاسلامى هى اثارة فكرة انشاء البنوك الإسلامية على المستويين الدولى والمحلى :<sup>(٢)</sup>  
فعلى المستوى الدولى :

تم بعد لقاءات متعددة فى ظل منظمة المؤتمر الإسلامى دراسة أحسن السبل لتحقيق التنمية والتعاون المالى والاقتصادى المتبادل بين الدول الإسلامية الأعضاء فى المؤتمر الإسلامى من أجل تنفيذ احد أهداف المؤتمر الذى ينص عليه ميثاقه وهو :

(( ( تنمية ودعم التعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من ميادين النشاطات )) ) .

لذلك اقترح انشاء مؤسسة دولية مالية مختصة بالتنمية والاستثمار والرفاهية الاجتماعية تستمد توجيهاتها وأصولها من المبادئ والمبادئ الإسلامية وتكون تعبيراً عملياً عن وحدة الأمة الإسلامية وتضامنها .<sup>(٣)</sup>

(١) منهج الصحة ، د / النجار ، ص ( ٢٤٢ ) .

(٢) “ “ “ “ “ “ ( ٢٧٠ ) .

(٣) مجموعة اتفاقيات وأنظمة وقوانين البنوك الإسلامية ص ٢٧ مركز البحوث والتنمية ١٩٧٧ .

وطرحت فكرة انشاء هذه المؤسسة فى مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بتاريخ ٢٨ / ديسمبر ١٩٧٠م وأحيلت الفكرة لدراستها فى المؤتمر الأول لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة فى ديسمبر ١٩٧٣م . وبعد استكمال الدراسات التحضيرية لإنشائه ووضع هيكله التنظيمية والإدارية وافق مؤتمر وزراء المالية الإسلامية الثانى المنعقد فى جدة عام ١٩٧٤م على توقيع اتفاقية انشاءه فى المملكة العربية السعودية . من قبل الدول الأعضاء ١٢ / أغسطس / ١٩٧٤م .

وسميت هذه المؤسسة " البنك الإسلامى للتنمية " .<sup>(١)</sup> ويمارس البنك نشاطه وفقاً لأحكام منها :  
مادة ( ١ ) - الأهداف :

يهدف البنك الإسلامى للتنمية الى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعه ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

مادة ( ٢ ) - الوظائف والصلاحيات :<sup>(٢)</sup>

- لكي يتحقق هدف البنك تكون له الوظائف والصلاحيات التالية :
- ١- المشاركة فى رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية فى الدول الأعضاء .
  - ٢- الاستثمار فى مشروعات البنىة الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى .
  - ٣- منح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية فى القطاعين الخاص والعام فى الدول الأعضاء .
  - ٤- انشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة من بينها صندوق لمعاونة المجتمعات الإسلامية فى الدول غير الأعضاء .

(١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، ج ١ ص ١٦٩ .

(٢) المرجع السابق ، ج ١ ص ١٧٠ .

- ٥- النظارة على صناديق الأموال الخاصة .
- ٦- قبول السودائع واجتذاب الأموال بأية وسيلة أخرى .
- ٧- المساعدة فى تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وخاصة السلع الإنتاجية .
- ٨- استثمار الأرصدة التى لا يحتاج إليها البنك فى عملياته بالطريقة المناسبة .
- ٩- تقديم المعونات الفنية للدول الأعضاء .
- ١٠- توفير وسائل التدريب للمستغلين فى مجال التنمية بالدول الأعضاء .
- ١١- اجراء الأبحاث اللازمة لممارسة النشاطات الاقتصادية والعالمية المصرفية فى الدول الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .
- ١٢- التعاون فى حدود أحكام هذه الاتفاقية وبالطريقة التى يراها البنك مناسبة مع جميع الهيئات والمنظمات والمؤسسات ذات الأهداف المماثلة فى إطار من التعاون الاقتصادى العالمى .
- ١٣- القيام بأى نشاطات أخرى تساعد البنك على تحقيق أهدافه (١٠)

#### مادة (٣) - العضوية :

- ( ١ ) الأعضاء المؤسسون للبنك هم الدول الأعضاء فى المؤتمر الإسلامى وهم :
  - ١- المملكة الأردنية الهاشمية .
  - ٢- جمهورية أفغانستان .
  - ٣- دولة الإمارات العربية المتحدة .
  - ٤- الجمهورية الأندونيسية .
  - ٥- الجمهورية الإسلامية الباكستان .
  - ٦- دولة البحرين .
  - ٧- جمهورية بنجلاديش .

---

(١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ج ١ ص ( ١٧٠ ) .  
 - البنوك الإسلامية . د / شوقي شحاته . ص ( ١٤٥ ) .  
 - مجموعة اتفاقيات وأنظمة وقوانين البنوك الإسلامية ص ( ٢٩ ) .

- ## ٨ - جمهورية تركيا .

## ٩- الجمهورية التونسية.

١٠ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

١١ - المملكة العربية السعودية .

١٢- جمهورية السودان الديمقراطية.

١٢ - الجمهورية العربية السورية.

٤١- جمهورية الصومال الديمقراطية.

١٥ - سلطنة عمان .

## ١٦- الجمهورية الغينية.

١٧ - دولة قطر.

## ١٨ - جمهورية الكاميرون المتحدة.

١٩- دولة الكويت.

٢٠- الجمهورية العربية الليبية.

٢١- ماليزيا .

٢٢- جمهورية مصر العربية.

٢٣ - المملكة المغربية .

٢٤ - الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

٢٥- جمهورية النيجر .

(١) ٢٦ - الجمهورية العربية اليمنية.

ويوقع هو "الأعضاء الاتفاقية اما في التاريخ المنصوص عليه في المادة

٦٦ وهو نهاية شهر اكتوبر ١٩٧٤ ، وأقبل هذا التاريخ .

والتي تستوفي كافة الشروط الأخرى للعضوية في خلال ستة أشهر

من هذا التاريخ .

(١) ملحق رقم (أ) في مجموعات اتفاقيات وأنظمة وقوانين البنوك الإسلامية

( ٢ ) يجوز لأية دولة أخرى عضو في المؤتمر الإسلامى ان تطلب الانضمام للبنك بعد بدء سريان هذه الاتفاقية ويقبل طلب عضويتها بشروط يحددها قرار من البنك يصدر بأغلبية المحافظين الممثلين لأغلبية أصوات جميع الأعضاء .<sup>(١)</sup>

### الموارد المالية :

- مادة ( ٤ ) - رأس المال المصرح والمكتتب :
- ١ - أ - تسمى الوحدة الحسابية للبنك الدينار الإسلامى ويعادل وحدة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولى .
- ب - رأس المال المصرح للبنك ( ٢٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ) الفامليون دينار اسلامى ، مقسمة الى ( ٢٠٠.٠٠٠ ) مائتى ألف سهم ، والقيمة الاسمية للسهم الواحد ( ١٠.٠٠٠ ) عشرة آلاف دينار اسلامى معروضة لاكتتاب الأعضاء وفقا لأحكام المادة الخامسة .
- ورأس المال المكتتب فيه مبدئيا ( ٧٥٠.٠٠٠.٠٠٠ ) سبعمائة وخمسون مليون دينار اسلامى .
- ٢ - يجوز لمجلس المحافظين زيادة رأس المال المصرح به فى الوقت وبالشروط التى يراها مناسبة وذلك بموجب قرار يصدر بأغلبية ثلثى مجموع عدد المحافظين الذين يمثلون على الأقل ثلاثة أرباح مجموع أصوات الدول الأعضاء .

### مادة ( ٥ ) - الأكتتاب وتوزيع الأسهم :

- ١ - تكتتب كل دولة عضو فى رأس مال البنك والحد الأدنى للأكتتاب هو ( ٢٥٠ ) سهم .
- ٢ - تعلن الدولة العضو عن العدد المبدئى للاسهم التى تكتتب بها .

---

(١) مجموعة اتفاقيات وأنظمة وقوانين البنوك الإسلامية ص ( ٢٩ ) .



٣- تكتب الدولة العضو والتي يقبل طلب عضويتها وفقا للفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٣ ) فى الجزء الذى لم يتم الأكتتاب فيه من رأس المال المصرح به بعدد من الأسهم يحدده قرار مجلس المحافظين مع مراعاة الفقرة الأولى .

٤- فى حالة صدور قرار من مجلس المحافظين بزيادة رأس المال يتاح لكل عضو فرصة معقولة للأكتتاب فى هذه الزيادة وبالشروط التى يحددها قرار مجلس المحافظين وذلك بنفس النسبة التى اكتب بها فى اجمالى رأس المال المكتتب فيه قبل حدوث هذه الزيادة مباشرة .

٥- يجوز لمجلس المحافظين ان يوافق على طلب أى عضو فى زيادة اكتتابه فى رأس مال البنك بقرار الأغلبية بالأصوات وبالشروط التى تراها .

٦- تصدر الأسهم التى يكتب فيها الأعضاء المؤسسون مبدئيا بقيمتها الاسمية . اما الأسهم الأخرى فتصدر بالسعر الاسمى مالم يقرر مجلس المحافظين اصدارها بشروط أخرى .

مادة ( ٦ ) - تسديد المبالغ المكتتب فيها :

١- تسدد قيمة الأسهم التى يكتب فيها العضو المؤسس مبدئيا على خمسة أقساط متساوية يمثل كل منها ٢٠ ٪ من قيمة الأسهم .

٢- يتم سداد القسط الأول من جانب الدولة العضو ويعمله حصره قابلة للتمويل ومقبوله لدى البنك اما خلال ٣٠ يوما من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية أو من تاريخ ايداع العضو تصديقه أو قبوله لها <sup>(١)</sup> .

٣- يتم سداد الباقي ٨٠ ٪ على أربعة أقساط سنوية يتم سدادها فى نفس التواريخ المقابلة لتاريخ استحقاق القسط الأول كما هو مقرر فى الفقرة ٢ أو قبله ولاى عضو بأختياره أن يدفع باقى الأقساط قبل تاريخ

(١) مجموعة اتفاقيات وانظمة وقوانين البنوك الاسلامية ص ٣٠ ، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ج ١ ص ١٧١ .

الأستحقاق .

٤ - وتدفع هذه الأقساط لحساب البنك فى مؤسسة النقد العربى السعودى والتى تعتبر امينا على هذه الأموال .

### استخدام موارد البنك :

لا تستخدم موارد البنك وتسهلاته الا لتحقيق الأهداف والقياسات بالوظائف الواردة على التوالى فى مادة ( ١ ) و ( ٢ ) وعلى الأسس الاقتصادية السليمة .

العملة التى تتم على اساسها عمليات البنك :  
تتم القروض على أساس الدينار الإسلامى الا اذا رأى البنك غير ذلك فى حالات خاصة كما تسدد جميع الالتزامات المستحقة للبنك بعملات حرة قابلة للتحويل بقبلها البنك .

### التنظيم والادارة :

يتكون الهيكل الإدارى للبنك من مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين والرئيسى ونائب أو أكثر للرئيس ، والعدد اللازم من الموظفين للقيام بأعمال البنك .

ويتكون مجلس المحافظين من عدد من المحافظين ونوابهم وتعينهم كل دولة من الدول الأعضاء محافظاً ونائباً له وتكون مدة خدمتها متوقفة على رغبة الدولة التى اختارتها .

ويختار مجلس المحافظين فى اجتماعه السنوى احد المحافظين ليكون رئيساً له ويستمر فى هذه الوظيفة حتى يتم انتخاب رئيس غيره فى الاجتماع السنوى التالى للمجلس .

(١) المواد العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ج ١ ص ١٧٣ .

مجموعة اتفاقيات وأنظمة وقوانين البنوك الإسلامية ص ٣٢ .

وتتركز سلطات البنك فى مجلس المحافظين . الذى يجوز له تفويض مجلس المديرين التنفيذيين فى كل أو بعض اختصاصاته فيما عدا الاختصاصات التالية :

- ١- قبول أعضاء جدد وتحديد شروط قبولهم .
  - ٢- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به .
  - ٣- إيقاف العضوية .
  - ٤- الفصل فى استئناف تفسيرات نصوص هذه الاتفاقية أو تطبيقات لها صدرت عن مجلس المديرين التنفيذيين .
  - ٥- الموافقة على عقد اتفاقيات عامة للتعاون مع منظمات دولية أخرى .
  - ٦- انتخاب رئيس البنك .
  - ٧- انتخاب المديرين التنفيذيين للبنك وتقرير مكافأته .
  - ٨- المصادقة على الميزانية العامة للبنك وحساب الأرباح والخسائر .
  - ٩- تحديد احتياطات وتوزيع أرباح البنك .
  - ١٠- ممارسة السلطات الخاصة الممنوحة له بنص صريح فى هذا النظام .
- ويتكون مجلس المديرين التنفيذيين من عشرة أعضاء ويشترط فيهم ألا يكونوا أعضاء فى مجلس المحافظين . ويجب أن يكون المديرون التنفيذيون على درجة عالية من التأهيل والكفاية فى الشؤون المالية والاقتصادية كما يجرى انتخابهم وفقا للنظم واللوائح التى يضعها مجلس المحافظين ويكون انتخاب المديرين التنفيذيين لمدة ( ٣ ) ثلاث السنوات ويجوز إعادة انتخابهم .

ومجلس المديرين التنفيذيين مسئول عن إدارة الأعمال العامة للبنك ومن أجل تحقيق هذا الغرض يمارس المجلس بالإضافة الى السلطات المخولة له بموجب هذه الاتفاقية كل السلطات المفوضة له من مجلس المحافظين .

---

(١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ج ١ ص ١٧٧ .  
مجموعة اتفاقيات وأنظمة وقوانين البنوك الإسلامية . ص ٣٧ .

ويمارس المجلس عمله فى المركز الرئيسى للبنك ويجتمع المجلس كلما دعت حاجة العمل الى ذلك .

#### التصويت على القرارات : (١)

يكون لكل دولة عضو خمسمائة صوت اساسى بالإضافة الى صوت لكل سهم اكتب فيه . وفى التصويت فى مجلس المحافظين يكون لكل محافظ من مجموع اصوات الدولة العضو التى يمثلها . وهناك أمور تقرر بالأغلبية العادية وهى أغلبية اصوات المحافظين فى الاجتماع .

— وأما التصويت فى مجلس المديرين التنفيذيين فيكون لكل مدير تنفيذى عدد الأصوات التى حصل عليها فى التصويت على انتخابه . وهناك أمور تقرر فى المجلس بالأغلبية العادية وهى أغلبية الأصوات للمديرين التنفيذيين الحاضرين فى الاجتماع .

#### مقر البنك :

المركز الرئيسى للبنك مقره مدينة جدة فى المملكة العربية السعودية ويجوز للبنك أن ينشئ مكاتب له فى أى مكان آخر .

#### السنة المالية للبنك :

تعتبر السنة الهجرية هى السنة المالية للبنك .

#### طابع البنك الذولى وحظر النشاط السياسى : (٢)

ان البنك لا يقبل قروضا أو مساعدات يكون من شأنها بأى صورة أن تضر أو تحد أو تقلل أو تعدل من غرض البنك ووظائفه .

- (١) المواد العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ج ١ ص ١٨٠ .
- مجموعة اتفاقيات وانظمة وقوانين البنوك الاسلامية ص ٤ .
- (٢) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ج ١ ص ١٨١ .
- مجموعة اتفاقيات وانظمة وقوانين البنوك الاسلامية ص ٤١ .

كما أنه يحظر على رئيس البنك ونائبيه والمديرين التنفيذيين والموظفين فيه أن يتدخلوا في الشؤون السياسية لأي عضو . كما ينبغي ألا يتسأثروا في قراراتهم بالصبغة السياسية للعضو المعنى بالقرار ويجب أن تكون الاعتبارات الاقتصادية وحدها هي التي تحكم قراراتهم - وينبغي أن يكون تقدير هذه الاعتبارات بدون أي تحيز لتحقيق أهداف البنك وحسن قيامه بوظائفه .

ويكون ولاء الرئيس ونائبيه والموظفين للبنك فقط دون أي سلطة أخرى أثناء قيامهم بأعمالهم . ويجب على كل دولة عضو في البنك أن تحترم الصفة الدولية لهذا العمل وأن تمتنع عن أي محاولة للتأثير على أي من العاملين في أداء عمله .

#### اللغة الرسمية للبنك :

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبنك وتستخدم اللغتان الإنجليزية والفرنسية كلغتي عمل ويعتبر النص العربي لهذه الاتفاقية هو النص المعتمد في التفسير والتطبيق .

وإذا نشأت أي مشكلة في تفسير أو تطبيق نصوص هذه الاتفاقية بين عضو من أعضائه أو بين عضوين فأكثر فأنها تعرض على مجلس المديرين التنفيذيين ليصدر فيها قراراً.

#### التحكيم : (١)

إذا نشأ خلاف بين البنك وبين بلد لم تعد عضواً فيه أو بينه وبين أحدى الدول الأعضاء بعد صدور قرار بأنها عطيات البنك فإن مثل هذا الخلاف يعرض على التحكيم بمعرفة محكمة من ثلاث محكمين . يعين البنك

(١) الموسوعة العملية والعملية للبنوك الإسلامية ج ١ ص ١٨٨ .  
مجموعة اتفاقيات وأنظمة وقوانين البنوك الإسلامية ص ٥ .

أحد هم ويعين البلد الطرف في النزاع محكما آخر ويعين المحكم الثالث بمعرفة رئيس محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الأطراف على غير ذلك .  
ويكفى للوصول الى قرار توفر اغلبيه اصوات المحكمين ويكون هذا القرار نهائيا وملزما للأطراف.

ولقد تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بعمل البنك الاسلامى للتنمية فى نهاية شهر اكتوبر عام ١٩٧٤ م بواسطة الدول الأعضاء فى مقر مؤسسة النقد العربى السعودى بجدّه وتم افتتاح البنك فعلا فى ٢٥ اكتوبر عام ١٩٧٥ م .  
وكان للموافقة على انشائه اهمية تاريخية بالغة الاعتبار منها :  
١ - ان اتفاقية تأسيس البنك الاسلامى للتنمية تعتبر أول وثيقة رسمية لوجهة النظر الاسلامية فى النظام المصرفى الحديث.

٢ - انها تشير الى مرحلة جديدة وميزة بالطابع العملى للأسلام بما يشتمل عليه من ثروه روحية وخلقية وفكرية فى مجال النظم المصرفية والفكر الاقتصادى فى العصر الحديث.

٣ - انها اعلان رسمى من مجموعة الدول الاسلامية بوجود تنظيـم اسلامى مميز فى المجال الاقتصادى .<sup>(١)</sup>  
هذا على المستوى الدولى .  
أما على المستوى المحلى للدول الاسلامية :

فأنه قد تم اعادة الدعوة لإنشاء بنوك اسلامية فى الدول الاسلامية تتعامل مع الجمهور . فتم انشاء :

- ١ - بنك ناصر الاجتماعى .
- ٢ - بنك دبنى الاسلامى .
- ٣ - بنك فيصل الاسلامى المصرى .

(١) مصرف التنمية الاسلامى ، د / رفيق المصرى ، ص ٣٧١ ، ١٩٧٦ م بيروت .

- ٤ - بنك فيصل الإسلامى السودانى .
- ٥ - بيت التمويل الكويتى .
- ٦ - المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية .
- ٧ - البنك الإسلامى الأردنى للتمويل والاستثمار .
- ٨ - بنك فيصل الإسلامى بالبحرين .
- ٩ - دار المال الإسلامى .

"" "" بنك ناصر الاجتماعى (١) ""

#### انشاؤه :

تم انشاؤه بقرار من رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧١ بشكل هيئة عامة تحت اسم " بنك ناصر الاجتماعى " ويكون لهذه الهيئة الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها القاهرة وتتبع لوزير الخزانة.

#### اهداف البنك :

توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى بين المواطنين وتحقيق مجتمع الكفاية والعدل .

#### وظائف البنك :

- ( ١ ) تقرير نظام المعاشات والتأمين وعلى الأخص التأمين التعاونى . وذلك لغير المنتفعين بنظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية .
- ( ٢ ) منح قروض للمواطنين بدون فوائد . سواء للأغراض الاستهلاكية أو الانتاجية على اختلاف فئاتهم .
- ( ٣ ) قبول الودائع وعلى الأخص الودائع الادخارية وتنظيم استثمارها .

(١) البنوك الاسلامية ، د / شوقى شحاته ، ص ٢٢٠ .  
- انظر ملحق رقم (١) وانظر ص ٤٨ من هذا المبحث

( ٤ ) استثمار اموال الهيئة فى المشروعات العامة والخاصة بأسلوب المشاركة . مما يسهم فى توفير فرص العمل للأفراد وهذا ما يوجب على البنك تسيير خبرته الفنية لخدمة المشاركين . وبذلك يتحقق المزاوجة بين العلم متمثلا فى الخبرة وبين العمل متمثلا فى الجهد .

( ٥ ) منح اعانات ومساعدات للمستحقين لها من المواطنين ويكــــون ذلك وفقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية للبنك .

(١) نظام العمل فى البنك :

لا يجوز ان يتعامل البنك مع الغير بنظام الفائدة اخذا أو عطاء بل يتعامل على أساس المشاركة فى استثمارات ومنح قروض بدون فوائد للمواطنين .

ولتحقيق اغراض البنك يستعين بالأجهزة التابعة للحكومة والحكم المحلى والقطاع العام .

كما لا يتقيد البنك بأحكام القانون رقم ( ١٦٤ ) لسنة ١٩٥٧ والخاص بقانون البنوك والأئتمان .

رأس مال البنك :

يتكون رأس مال البنك : من المبالغ التى تخصص بقرار من رئيس الجمهورية من موارد خارج موازنة الدولة لهذا الغرض . الى جانب الأموال التى تخصص من الهيئات العامة والوحدات الاقتصادية .

موارد البنك :

وتتكون موارد من :

١- نسبة صافى أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة قبل التوزيع تحدد بقرار من رئيس الجمهورية .

(١) البنوك الاسلامية . د / شوقي شحاته : ملحق رقم ( ١ ) .



- ٢- اشتراكات المتفعين بأحكام نظم التأمين والمعاشات التي يتم تقديرها طبقاً لأحكام اللائحة التنفيذية .
- ٣- ما تخصصه الدولة لها سنوياً من اعتمادات الموازنة العامة للدولة .
- ٤- الاعتمادات المدرجة في ميزانية الجهات العامة التي تباشر نشاطاً مماثلاً ويتقرر نقلها إلى ميزانية البنك .
- ٥- المبالغ التي تخصصها وزارة الأوقاف للهيئة من إيرادات الأوقاف الخيرية لاستخدامها للقروض والمساعدات الاجتماعية .
- ٦- أموال الزكاة والهبات والتبرعات والوصايا التي يقبلها مجلس إدارة البنك بما لا يتعارض وأغراض البنك .
- ٧- الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الهيئة والأعمال والخدمات التي تؤديها للغير والعمولات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

#### مجلس إدارة البنك : (١)

يتكون للبنك مجلس إدارة يصدر بتعيين رئيسه وأعضائه وتحدد مرتباتهم ومكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية . ويختص المجلس بتقرير السياسة التي يسير عليها البنك لتحقيق الغرض الذي قام من أجله والإشراف على تنفيذ هذه السياسة في استثمار أموال البنك وأرباحه . والموافقة على الميزانية السنوية للبنك وحسابه الختامي .

كما يقوم المجلس بوضع القرارات المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والفنية واللوائح الداخلية للبنك ودون التقيد بالقواعد الحكومية .

#### السنة المالية للبنك : (٢)

تبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها .

(١) البنوك الإسلامية ، د / شحاتة . ص ٢٢١ .

(٢) المرجع السابق . ص ٢٣٠ .

مدى انتماء البنك الى الإسلام :

لم يشر البنك فى قرارته ولوائحه وحتى قوانين انشائه بأنه يطبق أحكام الشريعة الإسلامية وأن كان لا يتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً ويقوم باستثماراته على أساس المشاركات ومنح القروض للمواطنين بدون فوائد.

ويمكن القول بأن نظام عمله من هذه الناحية لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية - ولكنه حدد أهدافه والغرض من قيامه بأنه يعمل على توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى وتحقيق مجتمع الكفاية والعدل . وان رسالته إنسانية .

وهذا ما يدل عليه عنوان الهيئة التى شكلت بقرار حكومى يعمم بنظام اقتصادى وضعى فى الأنشطة الاقتصادية " بنك ناصر الاجتماعى " .

ولكن بدخول البنك عضواً فى الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ومحاولة الاستفادة من الأحكام واللوائح التى تنظم عمل البنوك الإسلامية أدرج ضمن عداد البنوك الإسلامية العاملة فى ميدان النشاط المصرفى .

XXXXXXXXXXXXX  
=+=+=+=+=+=+=+=

(١)  
 " " بنك دىبى الاسلامى " "

---

(١) انشاءه :

---

- تم انشاء بنك دىبى الاسلامى على شكل شركة مساهمة عامة محدود ه .  
 بمدينة دىبى من المؤسسين : وهم :
- ١- سعيد أحمد لوتاه .
  - ٢- ناصر راشد لوتاه .
  - ٣- سلطان أحمد لوتاه .
  - ٤- محمد ناصر لوتاه .
  - ٥- عبد الله سعيـد .

وصدر مرسوم اميرى من جاكم اماره دىبى : الشيخ راشد بن سعيد  
 آل مكتوم بالموافقة على انشاء هذه الشركة بتاريخ ٢٩ / صفر / ١٣٩٥ هـ  
 الموافق ١٢ / مارس / ١٩٧٥ م .

(٢) رأس المال :

---

رأس مال الشركة خمسون مليون درهم مقسمة على مائة ألف سهم كل  
 سهم قيمته الاسمية خمسمائة درهم وجميع الأسهم اسمية ومتساوية الحقوق .  
 وقد اكتب المؤسسون بعشرة آلاف سهم قيمتها خمسة ملايين درهم دفعت  
 بالكامل عند توقيع عقد التأسيس .

(٣) الأكتتاب العام :

---

يطرح فى الأكتتاب العام تسعون الف سهم قيمتها خمسة وأربعسون  
 مليون درهم . يدفع المكتتب عند تقديم طلب الأكتتاب مائة درهم عن كل  
 (١) عقد التأسيس الصادر عن البنك ، طبع فى مطبعة دىبى فى نشرة عن  
 ( بنك دىبى الاسلامى ) شركة مساهمة عامة محدود ه .

ملحق رقم (٢)

سهم ويكون التخصيص بعد اقفال باب الأكتتاب .

( ٤ ) المدة : (١)

---

مدة الشركة ثلاثون عاما تبدأ من تاريخ نشر المرسوم المرخص فسى  
انشائها ويجوز مدها وتجديدها .

( ٥ ) المقر الرئيسى للشركة :

---

مقر المركز الرئيسى للشركة فى مدينة ( د بى ) ويجوز لها أن تفتتح  
فروعاً وتوكيلات وأن تتخذ المراسلين وفقاً للعرف المصرفى وما ورد فى نظام  
الشركة .

( ٦ ) ادارة الشركة :

---

للشركة مجلس للأدارة وجمعية عمومية للمساهمين ومراقب للحسابات  
وفقاً للأنظمة المعمول بها فى شركات المساهمة .

( ٧ ) السنة المالية للشركة :

---

السنة المالية للشركة هى السنة الميلادية .

( ٨ ) اغراض الشركة :

---

الأغراض التى أسست من أجلها الشركة مبينة فيما يلى :

وهى تباشر جميع اعمالها على غير أساس الربا وما فى حكمه :

١ - القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابها أو لحساب  
الغير .

---

(١) ملحق رقم ( ٢ )

- ٢- القيام بأعمال الأستثمار مباشرة أو بشراء مشروعات أو بتمويل مشروعات أو أعمال مملوكة للغير . ويجوز للشركة أن تكون لها صلة أو أن تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاول اعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى دى أو فى الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها بأى عقد قانونى كالاندماج والضم .
- ٣- قبول الودائع النقدية على اختلاف صورها للحفظ أو للأستثمار .
- ٤- شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الخارجية وبيع وشراء حوالاتها
- ٥- التمويل لأجال قصيرة بضمان أوراق تجارية .
- ٦- فتح الأعلتمادات وتقديم سائر التسهيلات المصرفية لقاء كفالة شخصية أو بدونها .
- ٧- إصدار الكفالات لمنفعة شخص ثالث بضمانه أو بدونها .
- ٨- تحصيل بدلات الحوالات والكمبيالات والصكوك وتخليص بوالص الشحن والمستندات الأخرى لحساب العميل أو لحساب شخص ثالث مقابل أتعاء لصالح الشركة .
- ٩- تلقى الأكتابات بالنسبة لعمليات تأسيس الشركات المساهمة وشراء وبيع الأسهم لحساب الشركة أو لحساب شخص ثالث .
- ١٠- القيام بأعمال بنوك وصناديق التوفير .
- ١١- حفظ جميع أنواع النقود والمعادن الثمينة والسندات والطرود وتأجير الخزائن الخاصة .
- ١٢- القيام بأعمال الأمين والوكيل وقبول الوكالات وتعيين الوكلاء .
- ١٣- استخدام الآلية المصرفية الحديثة التى تمكن الشركة من سرعة انجاز العمليات وتوفير الوقت وتحقيق الدقة فى التنفيذ وذلك عن طريق استعمال الآلات الألكترونية الدقيقة وذلك بالنسبة لحسابات الشركة مع جواز تأجير خدمات هذه الآلات للغير .

- ١٤- إنشاء المصارف وشركات الاستثمار على اختلاف أنواعها والقيام بكافة الأعمال المرتبطة بها أو المشابهة لها .
- ١٥- إنشاء أنظمة تعاونية تتفق وأحكام الشريعة لتأمين أموالها الخاصة والودائع النقدية وسائر القيم المنقولة والثابتة . وإنشاء هيئات تأمين تبادلي لصالح الغير .

( ٩ ) التزام أحكام الشريعة الإسلامية :

---

تلتزم الشركة بصفة أساسية بأن تقوم بجميع أعمالها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية آخذ وعطاء<sup>(١)</sup> .

وبنك دبي الإسلامي عضو في الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية .

---

---

( ١ ) عقد تأسيس بنك دبي الإسلامي .

نشرة عن ( بنك دبي الإسلامي ) شركة مساهمة محدودة .  
ملحق رقم ( ٢ )

## "" بنك فيصل الاسلامى المصرى (١) ""

### (١) انشاؤه :

تم انشاء بنك فيصل الاسلامى المصرى على شكل شركة مساهمة مصرية بمدينة القاهرة بموجب قانون صادر عن رئاسة الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ م . يرخّص بتأسيس هذه الشركة . وبموجب قرار وزارى صادر من فضيلة وزير الأوقاف رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ م وبأصدار النظام الأساسى لبنك فيصل الاسلامى المصرى . ويشار اليه فيما بعد باسم البنك .

### (٢) رأس المال :

حدد رأس مال البنك بمبلغ ثمانية ملايين من الدولارات الأمريكية يقسم الى ( ٨٠٠٠٠ ) ثمانين ألف سهم أسمية قيمة كل سهم مائة دولار أمريكى موزعة على النحو التالى :

أ - تكون حصة الجانب المصرى ( ٤٠٨٠٠ ) سهم تمثل ٥١ ٪ من رأس المال تدفع بالجنينة المصرى بالسعر المعلن أو بالدولار أو بأية عملة قابلة للتحويل ويخصص من هذه الأسهم ٢٥ ٪ على الأقل من عدد ها تطرح للأكتتاب العام على المسلمين من الأشخاص الطبيعيين والأعتباريين الملتزمين بعدم التعامل بالربا .

ب - وتكون حصة الجانب السعودى ( ٣٩٢٠٠ ) سهما تمثل ٤٩ ٪ من رأس المال تدفع بالدولار الأمريكى ، ويجوز للجانب السعودى أن يطرح جزءا من حصته للأكتتاب للعرب والمسلمين من غير المصريين .

وقد زيد رأس مال البنك فى قراراتين للجمعية التأسيسية للبنك . فزيد

فى القرار الأول الى ( ٣٠ ) مليون دولار أمريكى . وذلك فى ٢٥ / صفر

(١) نشرة لبنك فيصل الاسلامى المصرى . قانون انشاء ونظامه الأساسى ص ٥ .

(٢) المرجع السابق ص ١ . (٣) قانون البنك ونظامه الأساسى ص ٣٣ . ملحق رقم ( ٣ )

١٣٩٨ هـ الموافق ٣ / فبراير / ١٩٧٨ م .  
 وزيد فى القرار الثانى الى ( ٤٠ ) <sup>(١)</sup> مليون دولار امريكى وذلك  
 فى غرة شعبان سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ٦ يوليو ١٩٧٨ م .

### ( ٣ ) المدة :

المدة المحددة للبنك هى خمسون عاما من تاريخ نشر هذا النظام  
 وكل تجديد لهذه المدة يتم وفقا للأجراءات التى نص عليها النظام .

### ( ٤ ) المقر الرئيسى للبنك :

مقر المركز الرئيسى للبنك مدينة القاهرة ويجوز له أن ينشئ فروعاً  
 أو توكيلات بجمهورية مصر العربية وخارجها .

### ( ٥ ) إدارة البنك : <sup>(٢)</sup>

للبنك مجلس لإدارة مكون من تسعة أعضاء تقوم الجمعية العمومية  
 بانتخابهم . ويختار مجلس الإدارة رئيساً من بينهم كما يختار محافظاً عاماً  
 من بين أعضاء مجلس الإدارة أو من غيرهم . يكون مسوؤلاً عن إدارة البنك  
 امام المجلس .

وللبنك جمعية عمومية تمثل جميع المساهمين تقوم بتعيين هيئة الرقابة  
 الشرعية والتى تشكل من خمسة أعضاء من علماء الشرع وفقهاء القانون المقارن  
 المؤمنين بفكرة البنك الإسلامى لمدة ثلاث سنوات . وتكون مهمة الهيئة  
 تقديم المشورة والمراجعة فيما يتعلق بتطبيق احكام الشريعة الإسلامية <sup>(٣)</sup> .  
 وللبنك أيضاً مراقبان للحسابات من الأشخاص الطبيعيين تعيينهم  
 كذلك الجمعية العمومية وتحدد اتعايبهما <sup>(٤)</sup> .

(١) قانون البنك وإنشائه ونظامه الأساسى ص ٢٤ ملحق رقم ( ٣ )

(٢) المرجع السابق ص ٢٣ ، ٢٧ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٦ . (٤) المرجع السابق ص ٣١ .



## ( ٦ ) السنة المالية للبنك :

السنة المالية للبنك السنة الهجرية تبدأ من أول محرم وتنتهى فى آخر ذى الحجة . من كل عام . ويذكر التاريخ الميلادى تاليا للتاريخ الهجرى فى جميع المكاتبات والعقود والمطبوعات والنماذج والسجلات .

( ٧ ) أغراض البنك :<sup>(١)</sup>

الافراض التى يهدف اليها البنك من قيامه هى القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية واعمال الاستثمار وانشاء مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمران والمساهمة فيها فى الداخل والخارج . وله على وجه الخصوص مباشرة العمليات التالية :

- أ ١ - فتح حسابات الودائع النقدية الجارية .
- ٢ - فتح الأعمسادات .
- ٣ - قبول الودائع واستثمارها مع اموال البنك فى كل ماتجيزه الشريعة الإسلامية من معاملات .
- ٤ - حفظ الأمانات فى الخزائن الخاصة .
- ٥ - تقديم خطابات الضمان .
- ٦ - تقديم وقبول التأمينات الشخصية والعينية بما فى ذلك الرهون .
- ٧ - القيام بعمليات الصرف الأجنبى .
- ٨ - اصدار الشيكات .
- ٩ - قبول الصكوك ( كأسهم الشركات والكمبيالات لحفظها وتحصيل الحقوق المترتبة عليها لحساب اصحابها ودفع وتحصيل الشيكات وأوامر وأذونات الصرف مالم تكن متضمنه فوائد ربوية أو محظورات شرعية ) .

( ١ ) قانون انشاء بنك فيصل الإسلامى المصرى ونظامه الاساسى - ملحق رقم ( ٣ )

١٠ - القيام بعمليات تخزين البضائع المقدمة من العملاء ضماناً لمعاملتهم .

١١ - اصدار الأسهم لحساب الشركات والمؤسسات ومعاونتها في عمليات الاكتتاب عند تأسيسها أو زيادة رؤوس أموالها .

١٢ - القيام بأعمال امناء الاستثمار وأية أعمال مصرفية أخرى لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية .

١٣ - يقوم البنك بالأعمال التجارية والصناعية والزراعية وغيرها اما مباشرة أو عن طريق شركات يؤسسها أو يشترك فيها .

١٤ - تمثيل المصارف والمؤسسات التي تمارس اغراضا مماثلة .

١٥ - استئجار وشراء الأراضى وتأسيس وشراء المباني والممتلكات لمباشرة أوجه نشاطه فى حدود اغراضه .

١٦ - الاستثمارات المختلفة فى كل ما تجيزه الشريعة الإسلامية من معاملات لا تحل حراماً ولا تحرم حلالاً .<sup>(١)</sup>

( ب ) يجوز للبنك أن يكون له مصلحة مباشرة كمساهم أو شريك أو مالك ففى أى مشروع تجارى أو صناعى أو زراعى أو عقارى أو عمرانى .

( ج ) للبنك أن يقوم بجميع الأعمال المصرفية والعمليات الاستثمارية اللازمة لتحقيق أهداف البنك بشرط أن لا تشوبها أية حرمة شرعية من ربح أو خلافه .

( د ) يجوز للبنك أن يقبل الهبات والتبرعات من الأفراد والهيئات بغسرسض انفاقها فى ما يحقق اهداف البنك فى الخدمات الاجتماعية والمساعدات<sup>(٢)</sup>

(١) قانون انشائه ونظامه الأساسى ص ١٣ ملحق رقم ( ٣ ) .

(٢) المرجع السابق .

## ( ٨ ) التزام أحكام الشريعة الإسلامية :

تنص المادة الثالثة من قانون انشاء البنك بأن تخضع جميع معاملات البنك وأنشطته لما تفرضه الأحكام والقواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بتحريم التعامل بالربا وبأداء الزكاة المفروضة شرعاً وتعتبر الزكاة التي يؤدّيها البنك من قبيل التكاليف على الإنتاج . ويتولى شيخ الجامع الأزهر ووزير الأوقاف التحقق من التزام البنك بتخصيص الزكاة وانفاقها في مصارفها الشرعية

تقوم هيئة الرقابة الشرعية مطابقة معاملاته وتصرفاته لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية .<sup>(١)</sup>

## ( ٩ ) النظام الأساسي للبنك :

للبنك نظام أساسي يتضمن اللوائح التنظيمية التي تنظم علاقة البنك بالأطراف المشاركة فيه . كما تحدد رأس ماله وكيفية تقسيمه الى أسهم والحقوق والالتزامات على الأسهم وحاملها . كما تنظم النواحي المتعلقة بالجمعية العمومية للمساهمين وبيان اختصاصاتها وسلطاتها وكيفية التصويت لاختيار مجلس الإدارة والمحافظ وتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بالإضافة الى تعيين مراقب الحسابات وتتضمن اللوائح أيضاً كيفية حصر ارباح عمليات البنك وتوزيعها وتحويلها الى احتياطات . وكذلك تصفية البنك وأعماله .<sup>(٢)</sup>

(١) قانون انشاء بنك فيصل الإسلامي المصري ونظامه الأساسي ص ٥ ملحق رقم ( ٢ ) .

(٢) المرجع السابق ص ١٢ .

## "" "" بنك فيصل الإسلامى السودانى "" ""

### ( ١ ) انشاءؤه :

تم انشاء بنك فيصل الإسلامى السودانى على شكل شركة مساهمة عامة وفق قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ م . وقد صدر عن رئيس الجمهورية الأمر المؤقت نمرة ٩ لسنة ١٩٧٧ . بأقامة هذه الشركة ( بنك فيصل الإسلامى السودانى ) وتم التوقيع عليه فى ٤ / ٤ / ١٩٧٧ م . بعدد ينسب الخرطوم . ويعار اليه فيما بعد بأسم البنك<sup>(١)</sup>

وقد أجمع خمسة وثمانون من المؤسسين السودانين والسعوديين وغيرهم من دول الخليج العربى فى مايو ١٩٧٧ م بالخرطوم ووافقوا على تأسيس هذه الشركة ( بنك فيصل الإسلامى السودانى ) واكتتبوا فيما بينهم فى نصف رأس المال المصرح به .

### ( ٢ ) رأس المال :

حدد رأس مال البنك بمبلغ ستة ملايين جنيه سودانى . مقسمة على أسهم ( ٦٠٠.٠٠٠ ) ستمائة ألف سهم قيمة السهم ( ١٠ ) عشرة جنيهات سودانية . على أن تكون ٤٠ ٪ من الأسهم للمواطنين السودانين و ٤٠ ٪ منها للمواطنين السعوديين و ٢٠ ٪ منها للمسلمين من الدول الأخرى .

على أن تدفع مساهمة الجانب غير السودانى بعملات قابلة للتحويل . وقد زيد رأس مال البنك فى أغسطس ١٩٧٨ م الى عشرة ملايين جنيه سودانى . وزيد فى ١ / ٥ / ١٩٨١ م بقرار من الجمعية العمومية الى ( ٥٠ ) مليون جنيه .

(١) قانون البنك وعقد تأسيسه ملحق رقم ( ٤ )  
نشرة بنك فيصل الإسلامى السودانى ص ١ - ٢ .

وفى عام ١٩٨٢م تمت زيادة رأس المال الى ( ١٥٠ ) مليون جنيهه  
سودانى طرح منها للأكتتاب العام عشرة ملايين جنيهه مقسمة الى ١٠٠٠٠٠٠٠  
مليون سهما عاديا . قيمة السهم ١٠ عشرة جنيهات. (١)

( ٣ ) المقر الرئيسى للبنك :<sup>(٢)</sup>

يكون المقر للمركز الرئيسى للبنك فى مدينة الخرطوم بجمهورية  
السودان الديمقراطية وينشئ البنك فروعا له فى جميع انحاء القطر .

( ٤ ) ادارة البنك :

يدير البنك مجلس ادارة له كافة السلطان فى ادارة البنك بحسب  
مواد النظام الاساسى للبنك . ويتكون من عشرة أعضاء على الأقل وخمسة  
عشر عضوا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العمومية ويعين مجلس الادارة مديرا  
عاما للبنك يحدد المجلس صلاحياته ورواتبه .

وتتكون الجمعية العمومية من مساهمى البنك ويرأس اجتماعاتها رئيس  
مجلس الادارة وتجتمع دوريا فى كل سنة فى المكان الذى يحدده مجلس  
الادارة .

وتعين الجمعية العمومية مراجعا لحسابات البنك وتحدد اتعابه  
وللمراجع حضور الجمعية العمومية وطرح مايراه عليها كما أن الجمعية العمومية  
تقوم بتعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الثلاثة من علماء الشرع للأشراف  
والرقابة على عمليات البنك ومطابقتها لأحكام الشريعة الاسلامية .<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) تقرير مجلس الادارة عن الاجتماع السنوى للمساهمين عام ١٩٨٢م .  
(٢) عقد تأسيس بنك فيصل الإسلامى السودانى مادة ٢ ملحق رقم ( ٤ ) .  
(٣) النظام الأساسى للبنك مادة ٧١ .

## ( ٥ ) السنة المالية للبنك :

السنة المالية للبنك هى السنة العيادية .

## ( ٦ ) اغراض البنك : (١)

يهدف البنك من قيامه الى تحقيق الأغراض التالية :

( ١ ) القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة فى مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية فى أى اقليم أو منطقة أو مدينة بجمهورية السودان الديمقراطية أو خارجها .

( ٢ ) قبول الودائع بمختلف أنواعها .

( ٣ ) تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل فى النقد الأجنبى بكل صوره .

( ٤ ) سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء كانت تدفع فى جمهورية السودان أو فى الخارج وبوالص الشحن وأى أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل والتعامل بأى طريقة فى هذه الأوراق شريطة خلوها من أى محظور شرعى .

( ٥ ) اعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التى يقرها البنك .

( ٦ ) الاتجار بالمعادن الثمينة وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة .

( ٧ ) العمل كمنفذ وأمين للصايا الخاصة بالعملاء وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لى حكومة أو سلطة أخرى أو لى هيئة عامة أو خاصة .

( ٨ ) تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية فى تعاملاته مع هذه المصارف .

( ١ ) عقد تأسيس البنك فيصل الإسلامى السودانى مادة رقم ٤ ملحق رقم ( ٤ )

( ٩ ) قبول الاموال من الافراد أو الاشخاص الاعتباريين سواء كانت بفرض توفيرها أو استثمارها .

( ١٠ ) القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتباريون .

( ١١ ) فتح خطابات الاعتماد والضمان وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادى والقيام بأعمال امناء الاستثمار .

( ١٢ ) تقديم الاستشارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامى وخاصة البنوك الاسلامية .

( ١٣ ) قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول اموال الزكاة وتوجيهها الى المصارف الشرعية المحددة .

( ١٤ ) الاشتراك بأى وجه من الوجوه مع هيئات أو شركات أو مؤسسات تزاوُل أعمالا شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق اغراضه فى جمهورية السودان الديمقراطية أو خارجها شريطة أن لا يكون فى ذلك تعاملًا بالربا أو محظورا شرعيا .<sup>(١)</sup>

( ١٥ ) انشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو تجارية أو صناعية أو زراعية أو شركات معاونة له فى تحقيق اغراضه كشركات تأمين تعاونى أو عقارات وخلافها .

( ١٦ ) امتلاك واستئجار واستثمار العقارات والمنقولات وله ان يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأى وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار امواله بأى طريقة يراها مناسبة .

---

(١) مادة رقم ( ٤ ) من عقد التأسيس لبنك فيصل الإسلامى السودانى .

ملحق رقم ( ٤ )

( ١٧ ) القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات وجدواها الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

( ١٨ ) المشاركة في الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى .<sup>(١)</sup>

( ٧ ) التزام احكام الشريعة الإسلامية :

يلتزم البنك بأن تخضع جميع معاملاته لما تفرضه الأحكام القطعية والقواعد الأساسية في الشريعة الإسلامية وبالأخص عدم التعامل بالربا .<sup>(٢)</sup>

( ٨ ) النظام الأساسي للبنك :

للبنك نظام أساسي يتضمن اللوائح التنظيمية التي تنظم علاقات الأطراف المشاركة في البنك كما تحدد رأس مال البنك وزيادته وتقسيمه إلى أسهم وكيفية ترتب الحقوق والالتزامات على الأسهم وتصرف حاملها . كما أن النظام الأساسي يوجه الجمعية العمومية في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتحديد صلاحياته وصلاحيات المدير العام الذي ينتخب من أعضاء مجلس الإدارة . ويحدد أيضا عمل هيئة الرقابة الشرعية وبالإضافة إلى عمليات حصر رأسمال البنك وتوزيعها أو تحويلها إلى احتياطات . ومراجعة الحسابات وتصفية البنك إلى غير ذلك من الأمور المتعلقة بالبنك .

(١) عقد تأسيس البنك مادة ( ٤ ) . ملحق رقم ( ٤ )

(٢) عقد تأسيس البنك مادة ( ٣ ) .



## "" بيت التمويل الكويتي ""

### (١) انشاءه<sup>(١)</sup> :

تم انشاء بيت التمويل الكويتي على شكل شركة مساهمة كويتية بالمرسوم الأميري رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧م يصرح فيه لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ووزارة العدل ( إدارة شئون القصر ) ووزارة المالية في تأسيس الشركة المساهمة تحت اسم بيت التمويل الكويتي . وهو العنوان القانوني لهذه الشركة وتم التوقيع بالموافقة على تأسيس الشركة في ٣ ربيع الآخر ١٣٩٧ هـ الموافق ٢٣ مارس ١٩٧٧م .

### ( ٢ ) رأس مال بيت التمويل :

مقدار رأس مال الشركة عشرة ملايين دينار مقسمة الى عشرة ملايين سهم قيمة كل سهم دينار واحد وجميع الأسهم نقدية وأسمية .<sup>(٢)</sup>

### ( ٣ ) الأكتتاب العام :

يكتتب المؤسسون في رأس مال الشركة بأسهم يبلغ عددها أربعة ملايين وتسعمائة ألف سهم على الوجه التالي :

أ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية تسعمائة ألف سهم قيمتها تسعمائة الف دينار .

ب - وزارة المالية مليوني سهم قيمتها مليوني دينار .

ج - إدارة شئون القصر مليوني سهم قيمتها مليوني دينار ويتعهد

المؤسسون بدفع ٢٥ ٪ من قيمة الأسهم في أي من البنسوك

العاملة في دولة الكويت .

(١) عقد التأسيس والنظام الأساسي . ١٩٨١م الكويت - ص ٣ . المادة الأولى ملحق (هـ)

(٢) مادة رقم ( ٨ ) من عقد التأسيس ص ٨ .

وطرح الباقي من الأسهم للاكتتاب العام في  
دولة الكويت. (١)

#### ( ٤ ) مدة الشركة :

---

مدة هذه الشركة غير محدودة  
تبدأ من تاريخ صدور المرسوم  
المخصص بتأسيسها وتنقضي بأحد  
أسباب الانقضاء القانونية. (٢)

#### ( ٥ ) المقر الرئيسي للشركة :

---

مقر مركز الشركة الرئيسي ومحلها  
القانوني في مدينة الكويت  
ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها  
فروعاً ومكاتب أو توكيلات  
في الكويت أو في  
الخارج. (٣)

---

(١) عقد التأسيس والنظام الأساسي مادة رقم (٩) ص ٩ ملحق رقم (٥) .

(٢) المرجع السابق - مادة رقم (٤) ص ٦ .

(٣) المرجع السابق - مادة رقم (٣) ص ٦ .

## (٦) إدارة الشركة :

يتولى إدارة الشركة مجلس للأدارة مؤلف من عشرة أعضاء يعيِّن  
المؤسسون خمسة منهم وتنتخب الجمعية العمومية الأعضاء الباقين بالأقتراع  
المسرى . مدة العضوية ثلاثة سنوات . ويشترط فى عضو مجلس  
الادارة ان يكون مالكا بصفه شخصيه او معنوية للذى يمثله عدد من الأسهم  
لا تقل عن ( ٥٠٠ ) خمسمائة سهم وينتخب مجلس الادارة رئيسا له ونائبا  
للرئيس لمدة ثلاث سنوات ويكون الرئيس هو الذى يمثل الشركة امام  
القضاء .

ولمجلس الادارة اوسع سلطه فى اداره الشركة والقيام بجميع الأعمال  
التي تقتضيها ادارة الشركة وفقا لأغراضها .

ويشارك فى ادارة الشركة الجمعية العمومية والتي تتكون من المساهمين  
والتي يضع جدولها التأسيسى للمؤسسون للشركة ويضع مجلس الادارة للجمعية  
جدول الأعمال العاديه وغير العاديه وتقوم هذه الجمعية بتعيين مراقب  
للهسابات من المحاسبين القانونيين وتحدد اتعابه وعليه مراقبه السـنـة  
الماليه المعين لها <sup>(١)</sup> .

## (٧) السنة الماليه :

تبدأ السنة الماليه للشركة من اول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من  
كل عام ويستثنى من ذلك السنة الماليه الاولى للشركة فتبدأ من تاريخ  
اعلان قيام الشركة نهائيا وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من السنة التالية <sup>(٢)</sup> .

(١) عقد التأسيس والنظام الأساسى مادة رقم ١٦ و ٢٠ و ٢٧ و ٣١ و ٥٢

ص ( ٢٠ ) . ملحق رقم ( ٥ )

(٢) المرجع السابق مادة ٥٣ ص ( ٢٠ ) .

## ( ٨ ) اغراض الشركة :

الاجراض التى تأسست الشركة من اجلها هى :-  
 ( ١ ) القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية التى تجيزها القوانين  
 والانظمة واللوائح المرعية للمصارف بشرط عدم التداخل بالربا سواء فى  
 صورة فوائد اربيه صورة اخرى .

( ٢ ) القيام بأعمال الاستثمار مباشرة او بشراء مشروعات او بتمويل مشروعات  
 او اعمال ملوكة للغير وذلك على غير اساس الربا .

ويجوز للشركة التعاون مع الهيئات التى تزاوِل اعمال شبيهه بأعمالها  
 او التى قد تساعد على تحقيق اغراضها . ولها ان تشترك مع هذه  
 الهيئات او الارتباط معها بصورة او بأخرى . كالوكالة والتفويض والتكامل  
 ولها ان تدخل فى اى تنظيم معتمد قانونا وعرفا كنظم الشركات القابضة  
 والتابعة وشركات المجموعه <sup>(١)</sup> .

## ( ٩ ) التزام الشركة لأحكام الشريعة الاسلامية :

ان الشركة تقوم بسائر الاعمال والخدمات المصرفية والاستثمارية مباشرة  
 او بالتعاون مع الهيئات والشركات والحكومة بشرط عدم التعامل بالربا حسب  
 ما نصت عليه المادة رقم ٥ و ٦ و ٧ من النظام الأساسى و وثيقة التأسيس <sup>(٢)</sup> .

## ( ١٠ ) النظام الأساسى للشركة :

للشركة نظام اساسى بموجب اقرار القانون المرخص لها يعمل على وضع

(١) عقد التأسيس والنظام الأساسى للشركة مادة رقم ٤ ص ( ١٠ ) ملحق رقم ( ٥ )

(٢) عقد التأسيس والنظام الأساسى مادة رقم ٥ و ٦ و ٧ ص ( ٦ ) .

اللوائح التنظيمية للعمل التي تنظم علاقات الأطراف المشاركة فـسـى  
ادارة الشركة . فبين النواحي الإجرائية التي تتعلق بالجمعية العمومية  
للشركة وكيفيه اجتماعاتها وعملها للتصويت على انتخاب اعضاء مجلس  
الاداره ويوضح اسلطات والاختصاصات التي يتمتع بها مجلس الاداره من  
تحديد المسؤوليه القانونية امام القضاء وغيرها . وتخفيض رأس المال  
او زيادته او بيع المشاريع التي تقوم بها الشركة كما يحدد الجبهه التي تعين  
المستشارين والمحاسبين العاميين وتحديد اتعابهم .

ويحدد النظام كيفيه قطع الاحتياطات وتوزيع صافى الأرباح بعد ذلك  
بحسب القيمة المدفوعه من الاسهم (١)

=====

## “البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار”

### (١) انشاء البنك :

تم انشاء البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار في المملكة الاردنية الهاشمية بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ على شكل شركة مساهمة عامه محدوده والشار اليها فيما بعد باسم “ الشركة ” ويكون لها شخصيه معنوية مستقلة اداريا وماليا تطبق عليها فيما عدا ما هو منصوص عليه في القانون احكام قانون الشركات وتعد يلاته<sup>(١)</sup>.

### (٢) رأس مال الشركة :

حد درأس مال الشركة بأربعة ملايين دينار اردني مقسمه على اربعة ملايين سهم قيمة كل منها دينار اردني واحد . تحدد ملكيه المساهم الواحد فيما لا يتعدى نسبة ٥ ٪ من رأس المال ما لم تكن الزيادة حاصله بطريق الارث الشرعى .

يدفع المؤسسون ٢٥ ٪ من قيمة الاسهم المكتتب بها عند تسجيل الشركة وي طرح باقى الاسهم للاكتتاب العام . على ان يتم تسديد القيمة المتبقية حسب ما يقرره مجلس الاداره ضمن مده اقصاها اربع سنوات من تاريخ تسجيل الشركة<sup>(٢)</sup>.

### (٣) مده الشركة :

ليس هناك مده محددة للشركة<sup>(٣)</sup>.

(١) عقد التأسيس والنظام الداخلى للبنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار مادة ٣ ص (٣٢) ملحق رقم (٦)

(٢) المرجع السابق مادة ٦ و ٧ ص (١٦) .

(٣) المرجع السابق مادة ٤ ص (١٥) .

## ( ٤ ) المقر الرئيسي للشركة :

يكون المركز الرئيسي للشركة في مدينة عمان ويجوز لها ان تنشئ الفروع والوكالات والمكاتب في داخل المملكة وخارجها .<sup>(١)</sup>

( ٥ ) اغراض الشركة :<sup>(٢)</sup>

( ١ ) تهدف الشركة الى تغطيه الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية واعمال التمويل والاستثمار على غير اساس الربا وذلك حسب الاختصاصات الواردة في قانون تأسيس الشركة . وتشمل هذه الغايات على وجه الخصوص ما يلي :-

أ- توسيع نطاق التعاضل مع القطاع المصرفي عن طريق تقديم الخدمات غير الربويه مع الاهتمام بادخال الخدمات الهادفه لاهياء صور التكافل الاجتماعى المنظم على اساس المنفعة المشتركة .

ب- تطوير وسائل اجتذاب الاموال والمد اخرات وتوجيهها نحو المشاركة فى الاستثمار بالاسلوب المصرفي غير الربوى .

ج- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ولاسيما تلك القطاعات البعيدة عن امكان الافاده من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة .

( ٢ ) تقوم الشركة بالاعمال التى تمكنها من تحقيق تلك الغايات عن طريق العمل فى المجالات التالية :-

(١) ملحق رقم (٦) مادة ٢ ص (١٣) .

(٢) المرجع السابق مادة ٣ ص (١٤) .

أ - الأعمال المصرفية غير الربوية ويدخل في هذا النشاط :-  
فتح الحسابات بقبول الودائع - والتعامل بالعملات الأجنبية  
تقديم التسليف المحدد الأجل كخدمة مجردة عند الفائدة - إدارته  
الممتلكات القيام بدور الوصي - القيام بالدراسات الخاصة لحساب  
المتعاملين مع الشركة .

ب - الخدمات الاجتماعية :-  
تقوم الشركة بدور الوكيل الأمين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية  
الهادفة إلى توثيق أواصر الترابط والتراحم في المجتمع وذلك  
عن طريق تقديم الغرض الحسن لغايات إنتاجه وإنشاء وإدارته  
الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة .

ج - أعمال التمويل والاستثمار :  
تقوم الشركة بهذه الأعمال على غير أساس الربا وذلك من خلال  
وسائل التمويل عن طريق المضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع  
العرايحة للأمر بالشراء<sup>(١)</sup> .

#### ( ٦ ) إدارته الشركة :

يدير البنك بالطريقة التي تدار بها الشركات المساهمة بوجه عام وذلك  
عن طريق مجلس الإدارة المنتخب وفق النظام الداخلي من قبل الهيئة  
العامة التي تتكون من المؤسسين والمكتتبين . ويكون اجتماعها مرة كل سنة  
بعد انتهاء السنة المالية للشركة . ويكون لها إلى جانب انتخاب أعضاء  
مجلس الإدارة تعيين مدققي الحسابات . ويتكون مجلس الإدارة من

(١) عقد التأسيس للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار مادة ٣



احد عشر عضوا ينتخبوا من بينهم رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس . ويجتمع المجلس ست مرات في السنة ويكون له الصلاحيات التي تمكنه من ممارسة عمله بالمرونة اللازمة ومن الاعمال التي يمارسها <sup>(١)</sup> :-

١ - اقرار الأسس العامة للعمل واصدار اللوائح الداخلية المتعلقة بتنظيم وإدارة البنك وشؤون الموظفين والعاملين فيه .

٢ - اقرار اللوائح الداخلية المتعلقة بتنظيم العمل وقبول الودائع الاستثمارية واصدار سندات المقارضة وطريقه حساب نسبة المشاركة فسي الأرباح .

٣ - رسم السياسة العامة الواجبه التطبيق في مجالات توظيف الأموال والموارد المالية المتاحة .

٤ - اقرار رسوم الخدمة والعمولات والأجور التي يمكن للبنك ان يتقاضاها عن الأعمال المصرفية وأعمال إداره .

٥ - تعيين المفوضين عن البنك واعطاء صلاحية التوقيع عنه للموظفين في إداره الفروع وحسب حاجه العمل .

٦ - اعداد التقرير السنوي ومراجعته الميزانية و اقرار حسابات الأرباح والخسائر .

٧ - تعيين مستشار شرعي من بين اهل العلم والتخصص في الأحكام الشرعية العملية لمراقبة اللوائح واعطاء التعليمات التطبيقية التي يسير عليها البنك بهدف التأكد من خلو التعامل من مظاهر الربا التي يلتزم البنك بأجتنابها <sup>(٢)</sup> .

(١) عقد التأسيس والنظام الداخلي للبنك الاسلامي الاردني مادة ٢٥

ص ( ٤٠ ) ملحق رقم ( ٦ )

(٢) المرجع السابق مادة ٢٧ ص ( ٤٢ ) .

## ( ٧ ) السنة المالية :

تبدأ السنة المالية للشركة في الأول من كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الأول كل سنة .<sup>(١)</sup>

## ( ٨ ) التزام الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية :

فصل المادة الثانية من قانون التأسيس رقم ١٣ لسنة ١٩٧٨ يلتزم البنك بالأحكام الفقهية المعتمدة على أساس الاختيار من بين سائر المذاهب الإسلامية وفقاً للمصلحة الشرعية الراجحة ودون التقيد بمذهب معين . ويحرم التعامل بالربا في نطاق العمل المصرفي بنوعيه في الديون والبيع .<sup>(٢)</sup>

## " المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية "

## ( ١ ) إنشاء المصرف :

تم إنشاء المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية على شكل شركة مساهمة مصرية بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠ صادر عن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط والمالية والاقتصاد - د / عبد الرزاق عبد المجيد .<sup>(٣)</sup>

## ( ٢ ) رأس مال الشركة :

حدد رأس مال الشركة المبدئي بمبلغ ٠٠٠ ر . ١٢ دولار أميركي

- (١) عقد التأسيس والنظام الداخلي مرجع سابق مادة رقم ٦٥ ص ( ٢٨ ) ملحق رقم ( ٦ )
- (٢) المرجع السابق مادة رقم ٢ من قانون التأسيس ص ( ٣٠ ) .
- (٣) عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية نشرة صادرة عن المصرف مادة رقم ١ ص ( ٣ ) ملحق رقم ( ٧ ) .

مقسمة على أسهم اسميه قيمة كل سهم ١٠ دولار امريكى وتبلغ نسبة مشاركة الجانب المصرى ١٠٠٪ فهى شركة مصرية بالكامل .

وقد دفع المؤسسون ربع كامل القيمة الاسمية للأسهم عند الاكتتاب (١) .

### ( ٣ ) مدة الشركة :

مدة هذه الشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ نشر القرار المخصص بتأسيسها وكل تجديد لهذه المادة او اطاله لها او تقصيرها يكون بقرار من الجمعية العمومية للشركة وموافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويعتمد ذلك من وزير الاقتصاد (٢) .

### ( ٤ ) المقر الرئيسى للشركة :

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينه القاهرة بجمهورية مصر العربيه ويجوز لمجلس الاداره ان ينشئ لها فروعاً او توكيلات فى مصر والخارج (٣) .

### ( ٥ ) اغراض الشركة :

غرض هذه الشركة من قيامها هو مباشرة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية المصرح بها لبنوك الاستثمار والأعمال طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وغيره من القوانين المصرية المنظمة لأعمال هذه البنوك . وذلك بالعمله المصرية والعملات الأجنبية سواء لحسابه او لحساب الغير او المشترك معه بالاضافة للقيام بالأعمال التجارية وكذا الاضطلاع بكافة ما تتطلبه اعمال ومشاريع التنمية .

(١) عقد التأسيس والنظام الاساسى للصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية مادة رقم ٦ ص ( ١٠ ) - ملحق رقم ( ٧ )

(٢) المرجع السابق مادة رقم ٥ ص ( ١٠ ) .

(٣) المرجع السابق مادة رقم ٤ ص ( ٩ ) .

وللشركة فى سبيل تحقيق اغراضها القيام بالأعمال التالية :<sup>(١)</sup>

- ١ - فتح الحسابات وقبول الودائع بالعملات المصرية والأجنبية .
- ٢ - فتح الأئتمان والقروض بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية .
- ٣ - اصدار خطابات الضمان والكفالات .
- ٤ - استحداث وإدارة صناديق استثمار الأوراق المالية والاسهم والصكوك الاسلامية .
- ٥ - استحداث صناديق التضامن والتكافل وذلك وفق نظم تعاونية اسلامية .
- ٦ - اعداد الدراسات الفنية والاقتصادية والمالية والادارية والاستشارية للمشروعات .
- ٧ - الحصول على موارد نقدية من اسواق المال المحلية والدولية على نحو يتفق واحكام الشريعة الاسلامية لتوظيفها فى مختلف اوجه نشاط الشركة .
- ٨ - على وجه العموم تقوم الشركة بكافة الأعمال المصرفية والأعمال التجارية والمالية والاستثمارية التى تقوم على اساس المشاركة او المايعة وغيرها من الاشكال المتفق مع احكام الشريعة الاسلامية<sup>(٢)</sup> .

( ٦ ) السنة المالية للشركة :

تبدأ السنة المالية للشركة فى أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) عقد التأسيس والنظام الاساسى للمصرف مادة رقم ٢ ص ( ١١ ) ملحق رقم ( ٧ ) .
  - (٢) المرجع السابق ص ( ١٣ )
  - (٣) المرجع السابق مادة ٥٠ ص ( ٢٧ ) .

## (٧) اداره الشركة :

يتولى اداره الشركة مجلس اداره يتكون من تسعة اعضاء على الأقل وحمسه عشر عضوا على الأكثر تعيينهم الجمعية العمومية وينبغي ان لا تقل ملكية عضو مجلس الاداره عن ( ٢٠٠٠ ) الفى سهم من اسهم تأسيس المصرف ويعين مجلس الاداره لمدة ثلاث سنوات ويعين المجلس من بين اعضائه رئيسا ويعقد المجلس جلساته فى مركز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقادها ويجب ان يجتمع مجلس الاداره اربع مرات على الأقل خلال السنة المالية .

ولمجلس الاداره اوسع سلطه لاداره الشركة فيما عدا ما نص النظام عليه انه من اختصاص الجمعية العمومية . ويضع للمجلس اللوائح المتعلقة بالشئون الادارية والمالية وشئون العاملين ومعاملتهم المالية . كما يضع المجلس لائحته لتنظيم اعماله واجتماعاته . ورئيس المجلس هو ممثل الشركة امام القضاء وامام الغير . ويعاون المجلس فى ادارة الشركة لجنة ادارية معاونه مكونه من العاملين والعمال بالشركة . وتتولى اللجنة دراسته سبل رفع الانتاج وتطويره وحسن استخدام الموارد وكل ما من شأنه زيادة وكفاية الانتاج .

وترفع التقارير التى تعدها اللجنة المعاونه الى مجلس الاداره لأخذ القرار فيها<sup>(١)</sup> .

واما فيما يتعلق بتعديل اغراض الشركة الاساسية او زياده التزامات المساهمين فان الجمعية العمومية التى تجتمع بصورة عادية كل سنة هى المختصة بالنظر فى هذه الأمور . الى جانب تعيين مراقبي الحسابات

(١) عقد التأسيس والنظام الاساسى للمصرف ص (١٨-٢٢) مادة رقم

١٠ و ٢١ و ٢٥ و ٢٨ و ٣٣ و ٣٧ ملحق رقم (٧)

للسنة المالية التي تعهد اليهم بالاشراف عليها (١).

( ٨ ) التزام الشركة لأحكام الشريعة الاسلامية :

---

نصت المادة الاولى من عقد التأسيس للشركة بما يلي (٢) :-

" اتفق الموقعون على هذا العقد بعون 'لله وتوفيقه على تأسيس شركة مساهمة مصرية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية والقوانين النافذة ، واحكام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ " .

=====

---

(١) عقد التأسيس والنظام الاساسى مادة رقم ٤٢ و ٤٦ ص ( ٢٥ ) مرجع سابق .  
(٢) عقد التأسيس والنظام الاساسى مرجع سابق مادة رقم ١ ص ( ٧ ) .

## ” مصرف فيصل الاسلامى البحرينى ”

### ( ١ ) انشائه :

يعتبر مصرف فيصل الاسلامى البحرينى اول مصرف قامت دار المال الاسلامى بانشائه فى دوله البحرين وقد بدأ المصرف اعماله فى ١٦ صفر ١٤٠٣ الموافق اول ديسمبر ١٩٨٢ م<sup>(١)</sup>

### ( ٢ ) رأس المال :

تعتك مجموعة دار المال الاسلامى رأس مال المصرف ١٠٠ ٪ وحدد رأس ماله بخمسين مليون دولار<sup>(٢)</sup>

### ( ٣ ) المقر الرئيسى للمصرف :

يكون المقر الرئيسى للمصرف فى اماره البحرين .

### ( ٤ ) اغراض المصرف :

يهدف مصرف فيصل الاسلامى البحرينى من قيامه الى :  
أ- تقديم الخدمات والعمليات المصرفيه المتطورة البعيده عن الربا المحرم .  
ب- تنفيذ وتطبيق المعايير والأحكام الشرعيه فى المعاملات والتي تشمل حكم تحريم الربا . وذلك لارساء قواعد السلوك الاخلاقى الفردى والجماعى فى المعاملات العاليه والعمل باسلوب المشاركة .

(١) نشره مصرف فيصل الاسلامى البحرينى . عضو مجموعة دار المال

الاسلامى . ملحق رقم ( ٨ )

(٢) دليل دار المال الاسلامى ص ( ١٧ ) .

- جـ - المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .  
ويقدم المصرف الخدمات التالية لتنفيذ اغراضه<sup>(١)</sup> :-  
أ - الحسابات :-  
١ - الحسابات الجارية .  
٢ - حسابات استثمارية جارية .  
٣ - حسابات استثمارية محدودة المدة .  
- تمويل قصير الأجل :-  
- تمويل الاعمال التجارية .  
- تمويل راس المال العامل .  
٢ - تمويل طويل الأجل :-  
- تمويل بالمشاركة في راس المال .  
- تمويل المشروعات .  
جـ - الخدمات المصرفية الدولية :-  
١ - تبادل العملات الأجنبية .  
٢ - بيع وشراء السلع .  
٣ - التحويلات .  
٤ - خطابات الاعتماد .  
٥ - خطابات الضمان .  
٦ - الادارة الاستثمارية للاموال الخاصة .  
٧ - خدمات التأمين .

---

(١) نشرة مصرف فيصل الاسلامي البحريني عضو مجموعة دار المال الاسلامي .  
ملحق رقم ( ٨ )



## ( ٦ ) ادارة المصرف :

يتولى اداره المصرف مجلس للاداره يتكون من خمسة اعضاء هم :<sup>(١)</sup>  
 سعادة الشيخ / عبد الله احمد يوسف زريل على رضا رئيساً  
 صاحب السمو الملكي الامير سعود العبد الله الفيصل نائب للرئيس  
 الاستاذ / خضر محمد علي "عضوا"  
 الاستاذ / ظفر خان "عضوا"  
 الاستاذ / طارق حميد "عضوا"  
 تعيينهم اداره المجموعة المصرفية في دار المال الاسلامي . ويقوم مجلس  
 الاداره بتعيين ادارة للمصرف تتكون من : تسعة اعضاء يرأسهم المدير  
 للنعام او نائبه ولهم كامل السلطة في اداره المصرف من اجل تنفيذ اغراضه  
 الاقتصادية والاجتماعية .

وتعرض هذه الادارة تقريراً شاملاً كل ثلاثة اشهر لانواع الودائع المقبولة  
 واشكال الاستثمارات التي يتم تنفيذها على هيئة الرقابة الشرعية المكونة  
 من ثلاثة اعضاء من خبراء الشريعة لدراستها وابداء الرأي الشرعي فيها .

## ( ٧ ) التزام المصرف لاحكام الشرعية الاسلامية :

ان مصرف فيصل الاسلامي البحريني يعمل بالنظام الاسلامي فسي  
 التعامل المصرفي بحسب الفقرة ( ٢ ) من اهداف نظامه وهي :-  
 تنفيذ وتطبيق المعايير والاحكام الشرعية في المعاملات المصرفية  
 والتي تشمل حكم تحريم الربا وذلك لأرساء قواعد السلوك الاخلاقي والفردى  
 والجماعى في المعاملات المالية من اجل المساهمة في التنمية الاقتصادية  
 والاجتماعية للمجتمع الاسلامي .

(١) نشره مصرف فيصل الاسلامي البحريني - عضو مجموعة دار المال  
 الاسلامي . ملحق رقم ( ٨ )

## ” دار المال الاسلامى ”

### شركة قابضة

#### ( ١ ) انشاء الدار :

تم تنظيم دار المال الاسلامى بناءً على عهد ونداء للأمة الإسلامية صادر عن المؤسسين فى يوم ٢٤ ربيع الثانى ١٤٠١ هـ الموافق ٢٨ فبراير (١) ١٩٨١ م .

وتكونت دار المال الإسلامى كشخصية قانونية مستقلة فى صوره شركة قابضة طبقاً لقوانين كومنولث جزر البهامس . متمتع بكافة الإعفاءات الضريبية التى تتحياها تلك القوانين .

ونظراً لان الاتحاد السويسرى يوفر تسهيلات وضمانات كبيرة للمؤسسات المالية ، فان عقد تأسيس دار المال الاسلامى ينص على ان جميع اعمالها تتم بواسطه ادارتها فى اشراف مجلس المشرفين بواسطه ” دار المال الاسلامى ” شركة مساهمة ” د . م . ش . م ” تؤسس طبقاً لقوانين مقاطعه جنيف بسويسرا وتكون مملوكة بالكامل ” لدار المال الاسلامى ” (٢) .

وقد وضع هذا النظام من اجل تخفيض ضرائب التأسيس ووجود ادارته راسخة فى سويسرا . كما انها تحمى الاصول المنشئه للدخل من الضرائب السويسرية التى تفرضها على الأرباح لدى الحصول عليها او عند اعادة توزيعه كالأرباح . وتجدر الاشارة بان جزر البهامس لا تفرض اية ضرائب على الأرباح الحقيقية والموزعة .

(١) دليل دار المال الاسلامى - ص (٤) . ملحق رقم (٩)

(٢) المرجع السابق - ص (١٢) .

وقد كان تأسيس " د . م . ا " في جزر البهامس لتحقيق اكبر قدر ممكن من الامن في مواجهه الاخطار السياسية وفي حالة حدوث اضطرابات سياسية في جزر البهامس ، فان مجلس المشرفين له سلطه اعساده ادراج الاصول المنشئه للدخل في عقد تناسيس جديد في ظل قوانين دوله اخرى تعفى الدخول والارباح من الضرائب . ولا تستدعي هذه العمليه اى تدخل سياسى من جانب حكومة جزر البهاما او محكمة من محاكمها وكذلك فان عقد تأسيس ( د . م . ا ) فينص على امكانية احلال شركة جديدة . بدلا من الشركة السويسرية ، في ظل قوانين بلد آخر فى حالة حدوث حرب او تطورات سياسية غير ملائمة في سويسرا . ويمكن ان تجرى هذه العمليه دون خشية التدخل من اية جهة حكومية او قضائية في سويسرا او جزر البهاما (١) .

وبالرغم من ان ( د . م . ا ) قد تأسست في ظل قوانين ليست بقوانين دولة اسلامية وذلك على مفض منها بسبب الظروف المحيطة فى المنطقة العربية الا انه تأكيداً للطابع الاسلامى لهذا المشروع ونهوضاً بوحده الامم الاسلاميه فان رغبة المؤسسين الصادقة هي ان يتمكنوا فى نهاية المطاف من اعادة تشكيل دار المال الاسلامى في ظل قوانين دولة اسلامية كمؤسسه اسلاميه شامله يكون مقرها الرئيس ( مكة المكرمة ) بمجرد ان يصبح هذا الامر ممكنا دون ان يترتب على ذلك اى آثار تمس الصالح الاقتصادية لحاملى شهادات الوحدات السهمية في دار المال الاسلامى (٢) .

## ( ٢ ) رأس مال " دار المال الاسلامى "

صرح لدار المال الاسلامى باصدار ١٠ ملايين وحدة سهمية كحد

(١) دليل دار المال الاسلامى ص (١٢) ملحق رقم (٩) .

(٢) دليل دار المال الاسلامى - ص (١٣) .

اقصى وتصدر كل وحده سهمية بقيمة اسميه قدرها ١٠٠ دولار امريكى  
بالاضافة الى علاوه لا تقل عن خمسة دولارات امريكية اعتبارا من أول اغسطس  
١٩٨١ م .

وقد طرح فى المرحلة الاولى للأكتتاب العام ٢ مليون وحده سهمية  
بشمن اكتتابى قدره ١٠٥ دولار امريكى <sup>شريا</sup> رسم اصدار قدره  
خسة دولارات امريكية للوحدة .

ويوجد ٦٠٠ ألف وحده سهمية تحتفظ بها ( د . م . ا ) لاصدارها  
لصالح ( الشركة الإسلامية للاستثمار ) فى اول يناير ١٩٨٢ مقابل تنازلها  
عن شركاتها الفرعية ومعرفتها الفنيه واسمها التجارى وغير ذلك من  
الاصول الخاصه بإداره الاعمال المالىه الاسلاميه ( الأصول العامة البيئية )  
لدار المال الاسلامى وشهادات الوحدات السهميه التى ستحصل عليها  
( ش . ا . ا ) على هذا النحو مقابل اصولها العامله المبدئية  
سيشترط عدم بيعها او التنازل عنها بمعرفه شركة الاستثمار الخليجى  
لعدة ثلاث سنوات من تاريخ شراء الاصول العامله المبدئية (١)

### ( ٣ ) المقر الرئيسى للدار :-

المقر الرئيسى لشركة دار المال الاسلامى حاليا فى جزر البهامى  
اما مقر شركة ( دار المال الاسلامى ) شركة مساهمة فى جنيف بسويسرا .

### ( ٤ ) اهداف دار المال الاسلامى :

تكونت دار المال الاسلامى بهدف القيام بانشطة مالىه متنوعة فسى

(١) دليل دار المال الاسلامى - ملحق رقم ٩ .

العالم المتأخر بما يتفق تما ما مع مبادئ واحكام الشريعة الاسلامية . من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ودينية منها :-  
 أ - رفع بلوى السربا عن امه الاسلام .

ب - تقوية الوحدة الاقتصادية بين الدول الاسلامية .

ج - تقوية الوحدة الدينية والسياسية والثقافية من خلال الوحدة والمشاركة في المؤسسات المالية الاسلامية .

د - مساعدة المسلمين في تنمية مشروعاتهم التجارية والصناعية .

هـ - توفير اسس اسلامية مقبولة للتعاون الاقتصادي الكامل مع غير المسلمين من اهل الكتاب لا تخالف ما انزل في القرآن الكريم (١)

ويعمل دار المال الاسلامي لتحقيق اهدافه بالنظام المصرفي الاسلامي والذي يعمل على انشاء وتأسيس شركات الاستثمار الاسلامي وشركات التكافل الاسلامي والمصارف الاسلامية (٢)

وبموجب الخطة الخمسية لدار المال الاسلامي فانها ستبدأ أعمالها بالاصول المبدئية فور اتمام طرح الاكتتاب الخاص وخطة التنمية الخمسية تعدد برنامج لتنمية راس المال الذي تفترض ادارة الدار انه سيكون ألف مليون دولار امريكي بعد مرحلة الاكتتاب . وتركز الخطة على انشطة الاستثمار والمصارف والتكافل الاسلامي (٣) :-

أ - انشطه شركة الاستثمار .

وقد حدد لهذه الشركة ١٥٠ مليون دولار . وتوجه النية لانشاء ثلاث شركات في العام الاول واربع شركات في العام الثاني وخمس شركات في العام الثالث وست شركات في العام الرابع وسبع شركات في العام الخامس وتمول كل هذه الشركات بـ ١٠ مليون دولار امريكي تمتلك دار المال الاسلامي ٥١ ٪ ويمتلك الشركاء المحليون ٤٩ ٪ منه مع الاحتفاظ بالباقي وقدره ٣٠ مليون دولار لاغراض التنمية الاضافية غير المحددة .

(١) دليل دار المال الاسلامي ص (٣) ملحق (٢) مرجع سابق ص (٨)  
 (٣) دليل دار المال الاسلامي ص (١٢) رقم (٩)

### ب - انشطه شركة التكافل :

وكذلك حدد لهذه الشركة ١٥٠ مليون دولار وتتركز جهودها في العام الاول على انشطه التكافل من هذه الشركة القائمة واعتبارا من العام الثانى تنشأ أربع شركات تكافل وست شركات تكافل فى العام الثالث وثمانية شركات فى العام الرابع وشركتان فى العام الخامس . ويحدد رأس المال كل منها - ب - ١٠ مليون دولار تمتلك دار المال الاسلامى ٥١ ٪ من رأس المال ويملك الشركاء المحليون ٤٩ ٪ من رأس المال . .

### ج - الانشطة المصرفية الاسلامية :-

تنشأ مجموعة مصرفية تابعة لـ ( دار المال الاسلامى ) وحدد لها مبلغ رأس مال قدره ٤٠٠ مليون دولار . ويقام اول مصرف اسلامى فى العام الاول تكتب فيه دار المال الاسلامى ب - ٥٠ مليون دولار امريكى .

وفى العام الثانى تنشأ اربعة مصارف اسلامية محلية فى دول اسلامية تبلغ قيمة رأس مال كل منها ٢٠ مليون دولار تكتب دار المال الاسلامى فيها بنسبه ٥١ ٪ وفى العام الثالث تنشأ ستة مصارف اسلامية محلية مشابهة واول مصرف امريكى وتكتب فيه دار المال الاسلامى بمبلغ ٥٠ مليون دولار .

وفى العام الرابع تقام ست مصارف محلية فى دول اسلامية بالاضافة الى ذلك ينشأ مصرف اسلامى اقليمى ضخم تكتب فى اسهمه دار المال الاسلامى بمبلغ ٣٠ مليون دولار .

وفى عام ١٩٨٥ ستقام ثمانية مصارف اسلامية محلية مشابهة بالاضافة الى مصرف اسلامى للشرق الاقصى تكتب دار المال الاسلامى فى رأس ماله بمبلغ ١٥ مليون دولار امريكى وتكتب فيه المصارف المحلية ب - ٣٥ مليون دولار ويستوفى الباقي من الشركاء المحليين .<sup>(١)</sup>

## ( ٥ ) إدارة دار المال الإسلامي :-

تسند إدارة أعمال دار المال الإسلامي إلى دار المال الإسلامي شركة مساهمة " د . م . ا . ش . م " وهي شركة مكونة طبقاً لقوانين مقاطعة جنيف بسويسرا وجميع أسهمها مملوكة لدار المال الإسلامي وتخضع أنشطتها للرقابة المطلقة من مجلس المشرفين بدار المال الإسلامي وعدد هم ثمانية عشر عضواً يتم انتخابهم في الاجتماعات السنوية لحاملي شهادات الوحدات السهمية وتنتهي مدة عضويتهم في انتهاء السنة المالية للدار .

وتكون توصيات مجلس المشرفين بخصوص تعيين مراجع حسابات دار المال الإسلامي وتوزيع الأرباح بمعرفة مشروطه بموافقة حملة الشهادات السهمية في اجتماعهم السنوي .

ويعاون مجلس المشرفين في الرقابة على أنشطة الدار هيئة الرقابة الشرعية . والمكونة من خمسة أعضاء من بين كبار علماء الفقه الإسلامي ويعينون من قبل مجلس المشرفين ولا يتم القيام بأي شكل من أشكال الاستثمار أو النشاط ما لم تقره مقدماً هيئة الرقابة الشرعية (١)

## ( ٦ ) السنة المالية للدار :-

تبدأ السنة المالية للدار في الأول من أغسطس وتنتهي في ٣ يونيو (٢)

## ( ٧ ) التزام دار المال الإسلامي لأحكام الشريعة الإسلامية .

باستعراض العبادئ والأهداف التي قامت من أجلها دار المال الإسلامي

(١) دليل دار المال الإسلامي ص ( ١٥ ) . ملحق رقم ( ٩ )

(٢) المرجع السابق ص ( ١٤ ) .

نجد أنه :  
 نص بصريح العبارة على ان " دار المال الاسلامى تباشر انشطتها من خلال  
 شركات فرعيه عامله يتم تكوينها فى الدول الاسلاميه تمارس اعمالها وفقـا  
 للمبادئ الاسلاميه . وتكون هيئة الرقابة الشرعيه المحدد الاول لتوعيه  
 النشاط مسبقا " ومطابقته لاحكام الشريعة الاسلاميه .<sup>(١)</sup>

وبهذا يكون الفصل الاول قد تم فى بيان معرفه تاريخ البنك الاسلامى  
 تاريخ انشاء هذه المصارف والبنوك الاسلاميه التى تم تحقيقها على ارض الواقع  
 العملى فى الدول الاسلاميه وغيرها على صعيد محلى ودولى .

\*\*\*\*\*

---

(١) دليل دار المال الاسلامى ص ( ٤ ) ملحق رقم ( ٩ )



""((\*)\*) الفصل الثانى ( ( \* ) )""

---

(( الأعمال التى يقوم بها البنك  
الاسلامى )))

---

وفيه :

تمهيد وثلاث مباحث :

المبحث الأول :

---

الأعمال المصرفية الاستثمارية

المبحث الثانى :

---

الأعمال المصرفية الخدمية

المبحث الثالث:

---

دور البنك فى اصلاح البنىة الاجتماعى .

---

## الفصل الثاني

الأعمال التي يقسم بها  
البنك الإسلامي

## "" الفصل الثانى ""

### "" الأعمال التى يقوم بها البنك الإسلامى ""

تمهيد :

ان العمليات المصرفية التى تزاولها البنوك الإسلامية تختلف جوهرياً عن العمليات المصرفية التى تزاولها البنوك التجارية التقليدية ويرجع ذلك الى الأختلاف النوعى للأسس العقدية التى تحدد أهدافه ومن ثم سياسة كل منها فى تنفيذه هذه الأهداف وممارسة نشاطه الاقتصادية .

فالإيرادات الناتجة عن الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة هى الركيزة الأساسية التى تعتمد عليها البنوك التجارية التقليدية فى تحقيقها لأرباحها . ويتم ذلك فى ظروف الأهداف التى تتطلب تعظيم الربح لأصحاب رؤوس الأموال " سواء كانوا المساهمين فى رأس مال البنك أم العملاء " وسواء كان ذلك يؤدى الى المساهمة فى التنمية الاقتصادية للمجتمع أم لا .

اما البنوك الإسلامية والتى تقوم أساساً على رفض فكرة تحقيق الأرباح عبر الفرق بين الفائدةين . وذلك الرفض نابع من الاعتقاد بتحريم الميسر الإسلام للفائدة المصرفية لكونها ربا ، قال تعالى : " وأحل الله البيع وحرم الربا " (١) وهذا التحريم قطعى بالآية العشرية (٢) . فكان لابد من وسيلة أخرى تحقق عبرها البنوك الإسلامية أرباحها بعيداً عن اثم الربا . وهذه الوسيلة هى نظام المشاركة فى الغنم والغرم التى حققت للبنوك الإسلامية فى كل العياديين أرباحاً لا يستهان بها الى جانب ما حققته للمستثمرين من الشعور بالأمان والدعم مما زاد من الأقبال على تنفيذ

(١) سورة البقرة : آية : ٢٧٥ .

(٢) اذ الربا وغيره سواء عند الضرورة المحتاج اليها لحفظ النفس والعقل .

كافة أنواع المشروعات من قبل المستثمرين .

وتبعاً لهذا الاختلاف الجوهرى للأسس التى تعتمد عليها كلا من البنوك الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية تختلف التقسيمات النوعية للعمليات المصرفية فى كلا منهما ، فهما قد يتحدان فى العنوان إلا أنهما يختلفان فى المفردات وطريقة التطبيق .

وبناءً على ما تقدم يمكن تقسيم العمليات المصرفية فى البنك الإسلامى الى :

- \* أعمال مصرفية استثمارية .
- \* أعمال مصرفية خدمية تؤدى للعملاء .

والفرق بين القسمين :

١ - ان العائد فى القسم الأول ناتج عن الاستثمار والمشاركة فى الأنشطة الاقتصادية أما مباشرة أو غير مباشرة .

٢ - ولما فى القسم الثانى فان البنك الإسلامى يتلقى أجراً أو مولىة على انواع متعددة من الأعمال التى يؤدى بها كخدمة لعملائه .

وهناك نوع من الاعمال تعد من القسم الثانى يؤدى بها البنك الإسلامى لمختلف طبقات المجتمع الإسلامى بلا مقابل مادى وانما يتمثل الأجر فيما يرتجيه المساهمون من ثواب آخرى ورضا الله تبارك وتعالى . وتتمثل هذه الأعمال فى القرض الحسن وتنظيم الزكاة .

وقد قمنا بأقتراح هذا التقسيم لأغراض البحث العلمى وحتى تتمكن من فحص نشاط البنك الإسلامى فى المجال الاستثمارى وفى مجال الخدمات المصرفية كل على حده .

وان كان معظم البنوك الإسلامية لا تعمل وفق هذا التقسيم وذلك

لأنها قسمت ونوعت أعمالها وفقا لمعايير اقتصادية تختلف من مجتمع لآخر فنجد مثلا ان بيت التمويل الكويتي قد قسم اعماله المصرفية الى التالي<sup>(١)</sup>:

أولاً : الأعمال المصرفية :

- ١- فتح الحسابات الجارية .
- ٢- فتح حسابات التوفير .
- ٣- قبول الودائع \_\_\_\_\_ .
- ٤- فتح الأعمـ\_\_\_\_\_ادات .
- ٥- بيع وشراء العملات والحوالات والشيكات السياحية .

ثانيا : الأعمال الإستثمارية :

## ١- الإدارة العقارية :

- أ - شراء وبيع العقارات .  
ب - إدارة أموال الغير .  
٢ - الإدارة التجارية :  
أ - تمويل تجارة الغير .  
ب - شراء وبيع السيارات .  
ج - شراء وبيع مختلف البضائع .  
د - وكلاء بالعمولة .  
٣ - إدارة المشاريع والأشياءات :  
بناء وتمويل الأشياءات العقارية .  
٤ - الأعمال الصناعية :  
إنشاء وتمويل الصناعات .

كما نجد تقسيما آخر مخالفا لهذا التقسيم في بنك دبي الإسلامي  
الذي جمع الأعمال المصرفية بشقيها تحت عنوان :<sup>(٢)</sup>

(١) نشرة من بنك دبي الإسلامي "الأعمال المصرفية التي يزاولها بنك دبي الإسلامي" ١٤٠٠ هـ

(۲) ملحق رقم ۵ صفحہ (۶)

### “ الأعمال المصرفية لبنك دىبى الإسلامى ”

- ( ١ ) الحساب الجارى .
- ( ٢ ) حساب التوفير .
- ( ٣ ) ودائع الاستثمار .
- ( ٤ ) بيع المراجحة .
- ( ٥ ) تمويل المشروعات .
- أ - المشاركة الثابتة .
- ب - المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتعليك .
- ( ٦ ) خطابات الضمان والكفالات .
- ( ٧ ) خطابات الاعتماد .
- ( ٨ ) إجراءات التحويل من وإلى الخارج .
- ( ٩ ) تحصيل المستندات وبيعها بـ العملات .
- ( ١٠ ) بيع السلم .

فهذه التقسيمات وغيرها فى البنوك الإسلامية لاتعد وأن تكون سوى تقسيمات شكلية فى حين تتفق فى طبيعة الأعمال المصرفية التى تزاولها فى نشاطها الاقتصادى .

وأما عن تقديمنا للأعمال المصرفية الاستثمارية فى تقسيمنا المقترح فكان لبيان أهميتها وأنها لب الوظائف المصرفية . ذلك أن وظائف قبول الأموال ووظائف الخدمات وكل نظام الائتمان وتسهلاته إنما هى جميعا فى خدمة الهدف الأساسى الذى هو الاستثمار .

ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : الأعمال المصرفية الاستثمارية .
- المبحث الثانى : الأعمال المصرفية الخدمية .
- المبحث الثالث : دور البنك الإسلامى فى اصلاح البنين الاجتماعى .

## المبحث الأول

### الأعمال المصرفية الاستثمارية

وفيه فروع :

الفرع الأول : ١- تعريف الاستثمار لفظة .

٢- تعريف الاستثمار في الاقتصاد العام .

٣- تعريف الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي .

المطلب الأول : النقاط المميزة للاستثمار في المفهوم الاسلامي عن

الاستثمار بالمعنى الاقتصادي العام .

النقطة الأولى : وفيها :

أ - مجالات الاستثمار .

ب - أولويات الاستثمار .

النقطة الثانية : وفيها :

ماهية الأسلوب الاسلامي للاستثمار .

المطلب الثاني : شركة المضاربة هي :

ركيزة للاستثمار في البنك الاسلامي .

١- تعريف المضاربة :

أ - لغة .

ب - في اصطلاح الفقهاء .

ج - مشروعيته

٢- اركان المضاربة وشروطها .

٣- مجال العمل في المضاربة وأحكامها .

٤- صلاحيتها للاستثمار المصرفي .

الفرع الثاني : وسائل الاستثمار المصرفي :

وفيه مطالب ثلاثة : ١ - شركة الضمان .

٢ - شركة المراجعة . ٣ - الشركة المنتهية بالتملك .

## "" المبحث الأول ""

### (( الأعمال المصرفية الاستثمارية ))

قبل بيان الأعمال المصرفية الاستثمارية التي يزاولها البنك الإسلامى  
يجدر بنا أن نقف على معنى كلمة استثمار :

الفرع الأول :

فالأستثمار لغة :

استثمار على وزن استفعال . وهو مصدر فعله استثمر . والمعنى فيه  
طلب الثمر . واستثمار المال تنميته

جاء فى القاموس المحيط ، ثمر - بالتضعيف - الرجل ماله ، نماء وكثره  
وثمر - بالتخفيف - الرجل ، تمول  
وأثمر الرجل ، كثر ماله (١)

وجاء فى اللسان : ثمر المال ، أى نماء . (٢)  
والأستثمار يقصد به تنمية المال وزيادته . (٣)

٣- وأما فى النظرية الاقتصادية فيعرف الأستثمار بأنه :  
نوع من الأنفاق الذى يتم بواسطة زيادة الطاقة الإنتاجية بهدف  
زيادة الناتج فى المستقبل . (٤)

والأستثمار يتم عادة فى ظروف المخاطرة ، فالمستثمر يتوقع الربح  
والخسارة ولكنه يقدم عادة على عملية الأستثمار مع توقعه أن احتمالات الربح  
تفوق احتمالات الخسارة .

(١) القاموس المحيط - الفيروز آبادى ج ١ ص ٣٩٢ .

(٢) لسان العرب لأبن منظور ج ١٦ ص ١٠٦ .

(٣) المذهب - للأمام أبى اسحاق الشيرازى ج ١ ص ١٥٩ ، ط ١ الحلبي مصر .

(٤) منهج الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى . د . رفعت العوضى ص ١٣٩ .



والاستثمار بهذا المعنى يشير الى ارتباط مالي بهدف تحقيق منافع يتوقع الحصول عليها على مدى فترة من الزمن وبالتالي فهو نوع من اتفاق المال لتحقيق منافع مستقبلية سواء كان ذلك فى اقامة مشروعات جديدة أو استكمال مشروعات قائمة أو تجديد مشروعات قديمة وللزمين والبيئة الاجتماعية دوره فى تحديد ما هو استثمار وما لا يعتبر استثماراً. (١) \*

ومع ذلك فان الاستثمار له تعريفات اخرى يتداولها رجال المال والاعمال وتساعد فى الفاء الضوء على الأنواع العديدة من العمليات الاستثمارية التى تقوم بها البنوك الإسلامية .

### ٣- وأما تعريف الاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى :

فيحمل نفس المعنى الذى سبق بيانه عن الاستثمار فى المفهوم الاقتصادى العام الا أن له طبيعة تميزه وهى انطلاقه من تعاليم العقيدة الإسلامية بمعنى التزامه بأحكامها وسعيه لتحقيق أهدافها .

فالصفة العقدية للاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى تشكل البناء الفكرى الذى تسير وفقه البنوك الإسلامية فى القيام باستثماراتها بل وكافة اعمالها . وتظهر هذه الصفة عبر النقطتين التاليتين وهما :

- ( ١ ) التزام متخذ القرار الاستثمارى فى البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة فى قبوله للمشروعات أو رفضها .
- ( ٢ ) اعتماد متخذ القرار الاستثمارى على الأسلوب الإسلامى فى تنفيذه للاستثمارات وذلك سعياً لتحقيق مقاصد الشريعة وأهدافها .

---

(١) منهج الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى . د / رفعت العوضى ص ١٢٩ .

\* والاستثمار تتجدد انواعه واحواله بتجدد الزمان .

" ( المطلب الأول ) "

النقاط المميزة للاستثمار في المفهوم الإسلامي عن الاستثمار بالمعنى  
الاقتصادي العام

( ١ ) النقطة الأولى :

"التزام متخذ القرار الاستثماري بأحكام الشريعة الإسلامية"

ان الاسلام ينظر الى النشاط الاستثماري على أنه ممارسة لجزء من العقيدة ومن ثم فان المستثمر المسلم يمارس نشاطه اعتقادا وسلوكا وذلك لان العقيدة ينبثق منها مجموع المبادئ والقيم التي تحكم سلوك الأفراد .<sup>(١)</sup>

الآحكام المترتبة على العقيدة في مجال الاستثمار تحريم الربا : ( الفائدة ) قال الله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وأن تبتم فلکم رؤوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون " .<sup>(٢)</sup>

فالخطاب هنا موجه الى ( الذين آمنوا واتقوا الله ) وهذا يعني أن الأمر هنا التزام اعتقادي وسلوك عقدي بالنسبة للمستثمر ، وليس الأمر في الاستثمار عائدا الى مقدار العائد المادي بل هو الى جانب ذلك مرتبط بالعقيدة والسلوك .

وأرتباط الاستثمار بالعقيدة الإسلامية يعني أن هناك سوء وليست جماعية على مالك رأس المال بأعتبره مستثمرا ، فيجب عليه أن يراعى مصلحة الجماعة في اختياره لاستثماراته وتحديده لأنواعها .

من هنا نجد أن على متخذ القرار الاستثماري التمسك بمبادئ فسي اختياره لمشروعاته :

(١) منح الادخار والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي - د / رفعت العوضي ص ١٢٩ .  
(٢) سورة البقرة آية ٢٧٨ - ٢٧٩ .

( ١ ) تجنب التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءاً وعلى أى وجه كانت وذلك لأنها محرمة تحريماً قطعياً ، طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك لما جاء من النهى المؤيد بالوعيد الشديد لمن يستمر فى أكل الربا وهو اعلان الحرب من الله ورسوله على من لم ينته عن التعامل بالربا .

( ٢ ) مراعاة المصلحة الاجتماعية ، وذلك عن طريق توجيه الاستثمار الى المشروعات الاقتصادية الضرورية لسد حاجات المجتمع ، دون اعتماد مبدأ الربح بمعناه العادى فى الاقتصاد ، والذي يعرف الربح بأنه العائد النقدى الوحيد من الاستثمار . وبهذا يكون الاستثمار اعلى ربحاً حين يحقق اكبر عائد نقدي صافى ، ولكن من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامى يكون الاستثمار اعلى ربحية حين يوجه الى النشاط الاقتصادى الأكثر ضرورة وحيوية للمجتمع .<sup>(١)</sup> مع تحقيق عائد مجزى من الأرباح . والأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع تختلف درجة حاجتها من مجتمع لآخر تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى تسود المجتمع فى فترة ما . فما يعتبر من المشاريع الضرورية فى مجتمع ما يعد من المشروعات الاولى لمجتمع آخر .

وهذين المبدئين يعتبران من الموازين التى ينبغى الاعتماد عليهما عند دراسة جدوى الاستثمارات ذات المجالات المختلفة .

فيموجب الأخذ بمعيار " الأحكام الشرعية " عند دراسة جدوى المشروعات ينبغى تجنب قبول الاستثمار فى المشروعات المنتجة للسلع المحرمة شرعاً وذلك : \* كصناعات الخمور ومشتقاتها ، وكذلك الصناعات المشتقة من لحوم الخنزير ، وكذلك تجنب قبول المشاركة فى إقامة المؤسسات الربوية لاس قىام البنك الإسلامى انما كان أساساً لمحاربة الربا والعقود الفاسدة وتطهير المحتسب المسلم من آثامه .

(١) منهج الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى ، د / رفعت العوضى

الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك تجنب الدخول فى الاستثمارات والخدمات التى تسبب فى افساد العقل واضاعة الوقت والمال والتأثير على الأخلاقيات الإسلامية بصفة عامة . . .

وماعدا ذلك يعتبر من الاستثمارات المباحة ، وهى لم تحدد بعسدد معين الا أنها مقيدة بقيود من شأنها تحقيق أهداف وغايات مقاصد الشريعة من أجل تنمية المجتمع المسلم .

#### أ ( مجالات الاستثمار :

ليس هناك عسدد محدد لمجالات الاستثمار المباحة . ونبين هنا من المجالات ما وافقت عليه هيئة الرقابة الشرعية فى الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجى وقد حذت البنوك الإسلامية وغيرها من المؤسسات الإسلامية الاستثمارية حذوها فيما يلى :

#### ( ١ ) فى مجال الأسواق العالمية .

- أ - بيع وشراء العملات بهدف تحقيق الأرباح والاحتفاظ بالسيولة .
- ب - ايجار المعدات الميكانيكية والألكترونية والكهربائية للشركات العالمية . .
- ج - شراء وبيع السلع التجارية فى الأسواق العالمية سواء كان التسليم فى الحال أو فى زمن آجل - بيع السلم .
- د - شراء وبيع وتأجير الأراضى والعقارات على اختلاف أنواعها .

#### ( ٢ ) وفى مجال الاستثمار المحلى . (٢)

- أ - استصلاح الأراضى الزراعية واستزراعها أو ضمان ثمارها أو بيعها .
- ب - تمويل الصناعات الأستخراجية كأستخراج المعادن والزيوت والمشاركة

(١) حول الأسس العلمية والعملية للأقتصاد الإسلامى ص ١٨ د/ حسنين

الشافعى د/ حسن العنانى ، ط . الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية .

(٢) المواد العلمية - برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة ، د / سيد الهوارى

فى الصناعات التعدينية .

ج - المشاركة فى إنشاء المصارف الإسلامية وبيع وشراء أسهمها .

د - إنشاء شركات النقل والأساطيل الجوية والبحرية والبرية ،

هـ - إنشاء شركات التأمين التعاونى الإسلامى لتأمين الأموال والودائع العينية وسائر القيم المنقولة .

هذه بعض المجالات التى توجه البنوك فى المرحلة الحالية استثماراتها إليها .

أما عن عملية تفضيل توجيه الاستثمار لمجال دون آخر من المجالات فتكون تبعاً لحالة المجتمع التنموية والأهداف التى يراها المسئولون عن الاستثمار فى البنوك الإسلامية والتى يمكن تحديدها عبر دراسة أولويات الاستثمار .

ب ( أولويات الاستثمار :

ذكرنا أن البنك الإسلامى يقوم باستثماراته فى دائرة الحلال ووفق أحكام الشريعة الإسلامية ، وبقي أن نحدد الأهداف التى يعمل مسئولوا البنك على تحقيقها من جراء الاستثمار ، والتى تتلخص فى الوصول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذى يعمل فيه البنك الإسلامى ، ذلك لأن التنمية الاقتصادية تعتبر من أهم الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامى والتى يحاول تحقيقها عن طريق تنويع استثماراته فى مختلف الأنشطة الاقتصادية .

والتنمية الاقتصادية فى المجتمعات الإنسانية تستهدف :

- ١ - تنمية الناتج القومى الحقيقى بأقصى معدلات ممكنة .
- ٢ - بناء صرح الصناعات التعدينية والصناعات الأخرى .
- ٣ - تحقيق مستوى متقدم لاستخدام الأساليب التكنولوجية .
- ٤ - العمل على تقليل نسبة البطالة فى المجتمع .

واتخاذ أى هدف من هذه الأهداف أو اتخاذها كلها فى سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية يعتبر عاملاً مهماً فى اختيار نوعية الاستثمارات وترتيبها من حيث حجمها وأوقات تنفيذها وفقاً لأهميتها النسبية فى التنمية ويضاف إلى ذلك أن البدء بعملية التنمية من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامى يتضمن : العمل على إشباع الحاجات الضرورية للمجتمع من المأكل والملبس والخدمات العامة ، والدفاع .

أى ينبغى أيجاد الضروريات الأساسية التى تؤدى إلى حفظ الكليات الخمس للمجتمع . وهذا ما يشعر بضرورة توجيه الاستثمارات فى المجتمع الإسلامى إلى كافة الأنشطة والمجالات التى تعمل على إشباع الحاجات الأساسية لسكان المجتمع ومن ثم توجه بعد ذلك إلى الحاجات الكمالية<sup>(١)</sup> .

وهذا إنما يكون فى المراحل الأولى للتنمية أى أن عملية التنمية فى مراحلها الأولى للمجتمع الإسلامى تستلزم تفضيل الاستثمار فى الأنشطة التى تعمل على إشباع الحاجات الضرورية أولاً كالأستثمار فيما يلى :

- ( ١ ) القطاع الزراعى لتنمية الإنتاج من المحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية وغيرها .
  - ( ٢ ) القطاع الصناعى كإنتاج الطاقة والأقمشة الشعبية والأحذية .
  - ( ٣ ) القطاع الاجتماعى كبناء المساكن وإقامة المستشفيات العامة والمدارس ودور الحضانه . وتنقية مياه الشرب . وخدمات المواصلات والبريد .
  - ( ٤ ) قطاع الصناعات الحربية ، من أجل حماية المجتمع الإسلامى وشروائمه والدفاع عنه .
- لذلك فإن الاستثمار لإشباع الحاجات الضرورية ، أمر مهم لتقوية الشعور بالتماسك الاجتماعى وبناء الوعى التنموى لأستطراد عملية التنمية الاقتصادية بعد ذلك وتحقيق التقدم الاجتماعى .

وأما فى المراحل التالية لعملية التنمية الاقتصادية فيتم توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة من :

زراعية - صناعية - تجارية - خدمات .  
(١) - التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الإسلام د . عبد الرحمن يسرى ص ٨٢ - شباب الجامعة .

حسب أهميتها النسبية في المجتمع من أجل التنمية ، فهي أساسا ينبغي تنميتها جميعها وبشكل متوازن وأما تفضيل توجيه الاستثمار لنشاط معين خلال فترة معينة بقدر أكبر من توجيهه للأنشطة الأخرى خلال نفس الفترة فيتوقف أما :

١- على حالة الطلب في المجتمع بشرط أن يكون معبرا عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع. ومدعما بعدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

٢- أو على حالة ظروف الإنتاج التيسري تساعد في تحديد أي نواحي النشاط الاقتصادي أحق بالاهتمام.

٣- أو على المعيار الذي يعتبر من وجهة نظر الاقتصاديين أساسا في تفضيل نشاط اقتصادي على آخر في مجال الاستثمارات وهو " حجم المساهمة المنتظرة من هذا النشاط في تنمية الدخل القومي بالمقارنة بالأنشطة الأخرى " وهذا ما يراه المخطط الاقتصادي المتابع لعملية التنمية وبناءً عليه يتم توجيه الاستثمارات إلى المجالات التي سوف تساهم بأكبر قدر ممكن في تنمية الدخل القومي .<sup>(١)</sup>

وعلى ذلك فإن دائرة الاستثمار في البنك الإسلامي كأحد أجهزة توجيه الاستثمار في المجتمع المسلم ، تعمل على توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وفقا لما ذكرنا من أنها تختار الاستثمارات ضمن دائرة الحلال وهي مرحليا تقوم بالاستثمار في المجالات التي تحقق أكبر قدر ممكن من الربحية مع ضمان السيولة وذلك لما تتعرض له البنوك الإسلامية من منافسة شديدة من البنوك التجارية التقليدية التي تعمل إلى جانبها في المجتمع .

٢ - هذا بالنسبة للنقطة الأولى أما النقطة الثانية وهي :

اعتماد متخذ القرار الاستثماري في البنك الإسلامي الأسلوب الإسلامي

(١) التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام - مرجع سابق - ص ١٩٠ .

فى تنفيذ الأستثمارات وذلك سعيا لتحقيق مقاصد الشريعة وأهدافها  
فما هو الأسلوب الإسلامى للأستثمار ؟ :

" الأسلوب الإسلامى الذى يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف الشريعة  
وغاياتها هو نظام المشاركة ، الذى يعتبر الركيزة الأساسية لقيام البنك  
الإسلامى بأنشطته الاقتصادية وإدائه لدوره فى تنمية المجتمع " .

وهذه المشاركة قد تكون مشاركة فى رأس مال المشروع على أساس شركة  
المضاربة وقد تكون مشاركة فى رأس المال والعمل على أساس شركة الهنئان .  
(١) وقد تكون مشاركة منتهية بالتملك .

فالأسلوب الإسلامى للأستثمار هو شركة المضاربة والبنك الإسلامى يقوم  
بالأستثمار وفقا لشروط عقد المضاربة ويقبل الودائع الأستثمارية للعمل بها  
مضاربة والبنك الإسلامى بأعتباره مضاربا يمارس الوسائل الشرعية فى مجال  
نشاطه الأستثمارى .

وننتقل الى بيان :

ماهية الركيزة الأساسية للبنك الإسلامى والتى تتمثل بشركة المضاربة .  
واحكامها .

---

(١) الموسوعة مرجع سابق ج ١ ص ٢٨ .



## المطلب الثانى "

(( ( شركة المضاربة ) ))

وستناقشها من حيث :

- (١) تعريفها - مشروعيتها - ووصفها الشرعى
- (٢) أركان المضاربة وشروطها .
- (٣) مجال العمل فيها وأحكامها .
- (٤) صلاحيتها للاستثمار المصرفى .

أولا : تعريف المضاربة :

أ ( المضاربة لغة : مفاعله من الضرب فى الأرض ، اذا سار فيها ، يقال ضرب فى الأرض اذا سار فيها مسافرا ، فهو ضارب . قال الله تعالى : " واذا ضربتم فى الأرض " (١) أى سافرتم . (٢)

والمضاربة مأخوذة من الضرب فى الأرض . وهو السفر والمشى . والعامل مضارب (٣) بكسر الراء) .

وأهل العراق يستعملون لفظ المضاربة لان كلا من الشريكين يضرب يسهم فى الربح واختار الحنفية هذا اللفظ .

أما أهل الحجاز فيستعملون لفظ " القراض " بكسر القاف وهو مشتق من القرض وهو القطع . لأن رب المال يقطع له قطعة من الربح . (٤)

(١) سورة النساء : آية ( ١٠١ ) .

(٢) لسان العرب - مجلد أول ص ( ٥٤٤ ) أبو الفضل جمال الدين محمد .

(٣) نيل الأطار للشوكانى ج ٥ ص ٢٩٧ ، الصباح المنير فى غريب الشرح الكبير ١ / ٤٢٣

(٤) مغنى المحتاج لمعرفة الفاظ المنهاج ، محمد الشريبي - سنى ،

مجلد ( ٢ ) ص ( ٣٠٩ ) .

## ب ( المضاربة اصطلاحاً :

” هي عقد شركة في الربح بمال من جانب وعمل من جانب آخر “ (١)  
 ويقال لصاحب رأس المال = رب المال أو المالك .  
 ويقال للعمال = المضارب .

وتكون المضاربة في المال ويكون الربح بين رب المال والمضارب بمـ  
 يتفقان عليه من النصف أو الثلث . والمضارب غالباً ما يضارب لطلب الربح . (٢)

## ج ( مشروعية المضاربة :

أجمع الفقهاء على مشروعية المضاربة إلا أنهم اختلفوا في طريقة مشروعيتها  
 فمنهم من قال بأنها مشروعة بالكتاب والسنة والأجماع . ومنهم من  
 قال بمشروعيتها عن طريق الأجماع فقط .  
 والرأى الأول يلقي تأييداً أكبر . . .

١- مشروعية المضاربة في القرآن : قال تعالى :

” وأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله ”

والمعنى : يضربون في الأرض من أجل التجارة . (٣)

أى يسافرون للتجارة وتسمى هذا العقد بها لان المضارب يسير في  
 الأرض غالباً طلباً للربح . وفضل الله هو الربح . (٤)

## مشروعية المضاربة من السنة :

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : كان العباس إذا دفع مالا  
 مضاربة . اشترط على صاحبه ألا يسلك به بحراً ولا ينزل به وادياً ولا يشتري  
 به ذات كبد رطبه . فان فعل فهو ضامن . فرفع شرطه الى رسول الله

(١) الابصار للتمرتاشي ج ٥ ص ٣٤٥ .

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ج ٥ ص ٥٢ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن - القرطبي ج ١٩ ص ٥٦ \* آيه ٢٠ المزمل .

(٤) تبين الحقائق - مرجع سابق ج ٥ ص ٥٢ .

صلى الله عليه وسلم فأجازه . (١)

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث والناس يتعاملون بالمضاربة فلم ينكر عليهم وذلك من قبيل السنة التقريرية .

الأجماع على مشروعية المضاربة :

لقد أجمع العلماء على جواز عقد المضاربة حيث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث والناس يتعاملون بها فأقرهم على ذلك ، كما أن الصحابة رضوان الله عليهم قد تعاملوا بها .

فروى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قد دفع مال اليتيم مضاربة ، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وكذلك فعل سيدنا عثمان بن عفان والأمام على والصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضى الله عنهم ولم ينقل أنه أنكر عليهم أحد من أقرانهم . ومثل هذا يكون اجماعاً . (٢)

وجاء في نهاية المحتاج : أن الأصل فيه " في المضاربة الأجماع " (٣)

وذكر في المغنى : وأجمع أهل العلم على جواز المضاربة . (٤)

واعتماد المضاربة في جوازها على الأجماع يجعلها مجالا واسعا حسب الحاجات والمصالح . (٥)

والحكمه من مشروعيته المضاربة حاجة الناس اليها وذلك لأنهم قد يكون منهم من عنده المال ولا يعرف كيف يعمل فيه ويستثمره ومنهم من له خبرة في استثمار المال ولكن لا مال له . لهذا كانت

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٦/١١١ (٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ٨ ص ٣٥٨٢ .

(٣) نهاية المحتاج للرملي ج ٥ ص ٢١٩ .

(٤) المغنى لابن قدامة المقدسي ج ٥ ص ١٩ .

(٥) فقه المضاربة - د بهلى حسن عبد القادر ص ١٢ .

الحاجة ماسة لأن يأخذ هذا مال ذلك فيتاجر فيه لمصلحة الطرفيين  
ولمصلحة الناس جميعا ، اذ في ذلك تنشيط للحياة الاقتصادية وفائدة تعود  
على المجتمع كله .

ج ٢ ) الوصف الشرعي للمضاربة :

نقلنا اجماع الفقهاء على جواز المضاربة الا أنهم اختلفوا في حقيقتها  
فمنهم :

( ١ ) من اعتبرها من جنس الأجارة ولهذا قالوا بأنها واردة على  
خلاف القياس لجهالة الأجر فيها . فهي أجارة على عمل مجهول بأجر  
مجهول . وهو " لا " هم الحنفية <sup>(١)</sup> والمالكية <sup>(٢)</sup> والشافعية <sup>(٣)</sup> .

( ٢ ) ومنهم من اعتبرها من جنس المشاركات وليست من جنس المعاوضات  
وانها ليست واردة على خلاف القياس . " وذهب الى ذلك بعض فقهاء  
الحنابلة كالامام ابن تيمية وابن القيم . وقد فصل الامام ابن تيمية المسألة :  
فقال : من قال هي ( أى المضاربة ) أجارة بالمعنى الأعم أو العام فقد  
صدق ومن قال هي أجارة بالمعنى الخاص فقد أخطأ " <sup>(٤)</sup> .

وذكر ابن القيم في من قالوا بأن المضاربة واردة على خلاف القياس :  
" أنهم ظنوا ان هذه العقود من جنس الأجارة لأنها عمل بعوض والأجارة  
يشترط فيها العلم بالعوض والمعوض . فلما رأوا العمل والربح في هذه  
العقود غير معلومين قالوا هي على خلاف القياس ، وهذا من غلطهم ،  
فان هذه العقود من جنس المشاركات لا من جنس المعاوضة المحضة التي  
يشترط فيها العلم بالعوض والمعوض . والمشاركات جنس غير جنس المعاوضات  
وان كان فيها شوب المعاوضة . " <sup>(٥)</sup>

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٨ ص ٢٥٨٧ . (٢) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٣) نهاية المحتاج للرملي ج ٥ ص ٢٢٠ .

(٤) القواعد النورانية للفقهاء ابن تيمية ص ١٧٠ .

(٥) اعلام الموقعين ج ٢ ص ٤٠ .

وبين ابن القيم أن العمل ثلاثة أنواع :

النوع الأول : أن يكون العمل مقصودا معلوم المقدار ، مقدورا على تسليمه فهذه الأجرة اللازمة ،

النوع الثاني : أن يكون العمل مقصودا لكنه مجهول غرر فهذه الجعالة . وهو عقد جائر ليس بلازم .

النوع الثالث : هو ما لا يقصد فيه العمل بل المقصود فيه المال وهو المضاربة .

فإن رب المال ليس له قصد في نفس عمل العامل . كالمجاعل والمستأجر له قصد في عمل العامل ، ولهذا لو عمل ماعمل ولم يربح شيئا لم يكن له شيء وأن سمي هذا جعالة بجزء مما يحصل من العمل ، كان نزاعا لفظيا بل هذه مشاركة .<sup>(١)</sup>

والمختار في مذهب الحنابلة حيث أنهم اتجهوا اتجاهها فيه سعة وسهولة في ميدان العقود والشروط مما جعلهم أقدر على تصحيح العديد من حالات التعاقد التي اعتبروها مشاركات جائزة كالساقاة فيما لم يتمكن غيرهم من مباراتهم بسبب ما هم مقيدون به . من اعتبار المضاربة نفسها استثناء من الأصل الذي كان يقتضى القول فيها بعدم الجواز .<sup>(٢)</sup>

ثانيا : أركان المضاربة وشروطها :

أ - أركان المضاربة :

اختلف الفقهاء في تعداد أركان المضاربة فذهب الجمهور إلى أن أركان

(١) اعلام الموقعين - ابن القيم : ج ٢ ص ٥ - ٦ .

(٢) ذكر الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله عن الإمام أحمد رحمه الله أنه (( أخصب الأئمة فقها في باب العقود والشروط وأوسعها رحابا لها وأن علمه بالأثار كان يسعه بأثار ففتح الباب للأشراط في عقود ظن غيره أنه لا أثر فيه " أحمد بن حنبل ص ٢٣٨ .

المضاربة ثلاثية :

- ( ١ ) العاقدان .
- ( ٢ ) محل العقد .
- ( ٣ ) الصيغة .

فالعقيدان رب المال والمضارب ومحل العقد المال والعمل والصيغة الإيجاب والقبول . وأما الربح فإنه يترتب على العقد وليس ركنا من أركانه .

وذهب الأحناف إلى أن للمضاربة ركنين هما :

- ١- الإيجاب .
- ٢- القبول .

واعتبروا ما عداهما من الشروط ، ذلك لأن العمل والربح لا وجود لهما حال العقد . ولأن ركن الشئ هو ما يقوم به ، فهو داخل في ماهية العقد حيث يلزم وجوده حال العقد .<sup>(٢)</sup>

وقد عد الكاساني ! الإيجاب والقبول ركنا واحدا .

وصيغة الإيجاب والقبول . كأن يقول المالك للمضارب :

خذ هذا المال مضاربة على أن مارزق الله من الربح فهو بيننا على النصف أو الثلث أو الربع أو غير ذلك من الأجزاء المعلومة ويقول المضارب : قبلت أو رضيت أو نحو ذلك . وبهذا يتم العقد بينهما .<sup>(٣)</sup>

ب : شروط المضاربة :

تنحصر شروط المضاربة كما أوردها الفقهاء في :

- شروط متعلقة برأس المال .
- شروط متعلقة بالربح .

(١) شركة المضاربة في الفقه الإسلامي " سعد السلمي - ماجستير " ص ٥٢ / ٥٣ .

(٢) المرجع السابق : ص ٥٤ .

(٣) بدائع الصنائع للكاساني - ج ٨ ص ٣٥٨٨ .

- شروط متعلقة بالعمل .

- شروط متعلقة بالعاقدين .

أولا : الشروط المتعلقة برأس المال :

يشترط في رأس مال المضاربة مايلي :

الشرط الأول

أن يكون من الدراهم والدنانير<sup>(١)</sup> لأنها قيم الأموال ، وإثمان المبيعات ، والناس يشتركون بها من عهد النبي صلى الله عليه وسلم الى زماننا من غير تكثير<sup>(٢)</sup> .

وهذا متفق عليه عند الفقهاء . الا أنهم اختلفوا في جواز المضاربة بالعروض والفلوس .

فجمهور الفقهاء لم يجزوا جعل رأس المال في المضاربة من العروض بل لابد أن يكون من النقدين .

وعلة الجمهور في المنع هي أن رأس مال المضاربة اذا كان عرضا احتمل أن يكون فيه غرر ذلك لأنه يقبض العرض وهو يساوى قيمة ما ، ويرد وهو يساوى قيمة غيرها فيكون بذلك رأس المال والربح مجهولين<sup>(٣)</sup> .

وفى رواية للأمام أحمد أنه يجيز أن يكون رأس مال المضاربة من العروض<sup>(٤)</sup> . ووافقه في ذلك ابن أبي ليلى<sup>(٥)</sup> وطاوس والأوزاعي ، وإجاز محمد من الأحناف أن يكون رأس مال المضاربة من الفلوس الرائجة<sup>(٦)</sup> .

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ج ٨ ص ٣٥٩٤ .

(٢) المغني لابن قدامة ج ٥ ص ٦٢ .

(٣) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ١٧٨ .

(٤) المغني لابن قدامة ج ٥ ص ١٧ .

(٥) تبين الحقائق للزيلعي ج ٥ ص ٥٣ .

(٦) الفتاوى الهندية - ج ٤ ص ٢٢١ . للعكبري .

وأوضح ابن حزم ذلك فقال : " والقراض بالدنانير والدراهم فقط ولا يجوز بالعروض إلا أن يعطيه العرض فبأمره يبيعه بثمن محدود ، وهو يأخذ الثمن فيعمل به قراضاً لأن هذا مجمع عليه . <sup>(١)</sup> أى مجمع على أن يكون رأس المال دراهم أو دنانير .

وعلة المجيزين هنا أن المقصود من المضاربة إنما هو جواز التصرف في رأس المال وكون الربح الناتج عن ذلك بين رب المال والمضارب وهو العامل وهذا يحصل في العروض كحصوله في الأثمان . فيجب أن تصح المضاربة في ذلك كالأثمان ونجعل قيمتها وقت العقد رأس المال في المضاربة ويرجع كل واحد منهما عند المفاضلة بقيمة ماله عند العقد كما جعل نصاب زكاة العروض قيمتها . <sup>(٢)</sup>

والرأى عندى جواز أن تكون العروض رأس مال المضاربة كما جاز كـون الأثمان رأس مال لها ، وتزول أسباب المنع في العروض وهي الجهالة والغرر بتقويم العروض عند العقد وبذلك يكون رأس المال معلوما لا غرر فيه ولا جهالة ثم أن حاجة الناس تدعو للقول بصحة المضاربة بالعروض ، فإن المضارب قد يجد من يدفع له عروضاً ولا يجد من يدفع له دراهم أو دنانير ، ومنع ذلك فيه مشقة وتضييق على الناس ، ومبنى كون رأس المال في المضاربة أن يكون من النقدين على الاجتهاد فليس هناك دليل يلزم كون النقدين رأس مال في المضاربة دون سواهما ولذا أرى أنه لا مانع أن تكون العروض رأس مال للمضاربة سيما وأن بعض الفقهاء <sup>(٣)</sup> القائلين بمنع ذلك قد أجاز دفع العروض

(١) المحلى - لابن حزم - ج ٩ ، ص ١١٦ .

(٢) المغنى لابن قدامة - ج ٥ ، ص ١٧ .

(٣) جاء في البدائع : " لو دفع إليه عروضاً ، فقال له بيعها واعمل بثمنها مضاربة فباعها بدراهم أو دنانير وتصرف فيها جاز " - البدائع - ص ٨٢ - ج ٦ - مرجع سابق .



الى المضارب ليبيعتها ويجعل ثمنها رأس مال للمضاربة . وهذا يتفق مع القول بتقويم العروض وجعل قيمتها رأس مال للمضاربة .

ويجوز حكم المضاربة بالدراهم والدنانير على الورق النقدي لأنه يعتبر في الوقت الحاضر نقدا تقوم به الأشياء كالذهب والفضة فهو قوة شرائية وتبرى به الذمم ، ولهذا يمكن أن يكون رأس مال في المضاربة .

## الشرط الثاني:

في رأس المال لأنها تؤدي الى جهالة الربح وتقضي الى المنازعة والاختلاف في المقدار<sup>(١)</sup>. وذلك عند تصفية المضاربة واعادة رأس المال وتقسيم الربح.

### الشرط الثالث:

ســـــــــــــــــــــــــــــــــ يشترط أن لا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب هذا ما ذهب اليه الأحناف .<sup>(٢)</sup> ولا خلاف بين الفقهاء في أن المضاربة تفسد عند نقد هذا الشرط .

جاء في المعنى: "انه لايجوز أن يقال لمن عليه الدين ضارب بالدين  
الذى عليك وهو قول أكثر أهل العلم".<sup>(٣)</sup>

وعلة المنع أن المال الذى فى يد المدين إنما هو له ، ويصير للدائن بقبضه وأما إذا كان المال ديناً فى ذمة طرف آخر غير المضارب ، جازت المضاربة عند الأحناف والحنابلة ، ولم تجز عند المالكية <sup>(٤)</sup> والشافعية <sup>(٥)</sup>.

فعند الأحناف كأن يقول رب المال : " أقبض مالي على فلان واعمل  
به مضاربة " .<sup>(٦)</sup>

(١) المغني لابن قدامقج ٥ ص ٥٠ (٢) البدائع للكاساني ج ٨ ص ٣٥٩.

(٣) المغنى لابن قدامقجه ص ٥٣ . (٤) المدونة لعالك بن أنس ج ٨ ص ٨٨ .

(٥) تحفة المحتاج للهيثمى ج ٦ ص ٨٠.

(٦) تکملة فتح القدير لقاضی زاده ج ٨ ص ٤٤٧ .

ووجه الجواز هنا أن رأس المال أصبح عينا لا دينا <sup>(١)</sup> يقبضه حيث قال رب المال " اقبض مالي على فلان " .

والحنابلة قالوا بصحة المضاربة لأنها في هذه الحالة "توكيل  
بالقبض . وإضافة المضاربة الى ما بعد قبض الدين .<sup>(٢)</sup>

وقد تعرض الكاساني " من الحنفية " للمضاربة بالوديعة فذكر أنه إذا " قال المودع لمن أودع عنده مالا ، اعمل بما في يدك مضاربة بالنصف فهذا جائز بلا خلاف " .<sup>(٢)</sup>

وقد فرع على ذلك أنه لو أعطى رجل آخر مبلغا من المال على أن نصفه وديعة في يد المضارب ونصفه مضاربة على نصف الربح فيه . بأن ذلك جائز حيث ذكر : " والمال في يد المضارب على ماسميا . لان كل واحد منهما " أي الوديعة ومال المضاربة " أمانة فلا يتنافيا " (٤)

وهذه النقطة لها أهميتها بالنسبة للاستثمار بالأسلوب المصرفي من حيث إمكانية تنوع الحسابات الاستثمارية بحسب نسبة مايسمح بادخاله منها في حساب الاستثمار للمضاربة به ، مع بقاء جزء من الحساب كوديعة لمواجهة حالات السحب الطارئ من الحساب .

### الشرط الرابع:

بالمال مع بقاء يد المالك عليه <sup>(٥)</sup> والمراد بالتسليم الدفع للمضارب بالمناولة أو تمكينه من استخدامه .

وعلى الفقهاء عدم صحة المضاربة عند عدم تسليم المال للمضارب " بأن

(١) البدائع للكاساني ج ٨ ص ٣٥٩ (٢) المعنى لابن قدامه ج ٥ ص ٥٥

(٣) البدائع للكاساني ج ٨ ص ٣٥٩٦ .

(٤) نفس المرجع : ج ٨ ص ٣٥٩٨ .

(٥) البدائع للكاساني ج ٨ ص ٣٥٩٩ .







وكذلك اذا قيده بأن لا يبيع الا بالنقد فان ذلك صحيح عند الفقهاء  
فيجب التزامه به .

قال في البدائع " ولو دفع اليه مالا مضاربة على أن يبيع ويشترى  
بالنقد فليس له أن يبيع ويشترى الا بالنقد لان هذا التقيد مقيد " (١)

٢- التقيد بالمكان والزمان : اختلف الفقهاء في ذلك :

أ - فالأحناف والحنابلة يرون التزام المضارب بذلك القيد ، جاء في البدائع  
( اذا دفع رجل الى رجل مالا مضاربة على أن يعمل به في الكوفة فليس له  
أن يعمل في غير الكوفة لأنه شرط مفيد لان الأماكن تختلف بالرخص والغلاء (٢)  
وجاء في المغنى : ( ان لا يتجزأ الا في بلد بعينه فهذا صحيح ) (٣) أى  
اذا اشترط رب المال على العامل أن لا يتجر الا في بلد بعينه فشرطه  
صحيح ومن هذه النصوص يتضح أن الاحناف والحنابلة يعتبرون هذا القيد .  
ب - وأما المالكية فيرون عدم جواز هذا القيد لأن فيه تضيقا على العامل  
المضارب .

جاء في الشرح الكبير : " أو عين رب المال للعامل محلا للتجارة  
لا يتعداه لغيره كسوق أو حانوت ففاسد للتحجير وفيه أجر المثل والربح لرب  
المال والخسارة عليه " (٤)

ج - وأما الشافعية فيمنعون تقيد العامل بحانوت معين لان فيه تضيقا  
عليه الا أنهم أجازوا تقييده بالسوق العام . (٥)

٣- التقيد بمعاملة شخص معين : اختلف الفقهاء في ذلك :

فالأحناف يرون ذلك لان الناس مختلفون في الثقة والأمانة فالشراء من بعض

(١) البدائع للكاساني ج ٦ ص ١٠٠ . (٢) نفس المرجع ج ٦ ص ١٠٠ .

(٣) المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ١٨٤ .

(٤) الشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٥٢١ .

(٥) مغنى المحتاج للشربيني ج ٢ ص ٣١١ .

الناس قد يكون أربح لكونه أسهل فى البيع وأوثق على المال فكان التقييد  
بذلك مفيدا . (١)

ويرى كذلك الحنابلة هذا رأى ولكنهم شرطوا أن لا يكون التقييد  
بمعاملة شخص واحد فى مسألتى البيع والشراء . (٢)

وأما المالكية والشافعية فيرون عدم جواز التقييد لان فيه تضيقا وتحجيرا  
على العامل فى تحصيل الربح الذى هو المقصود من المضاربة . (٣)

والرأى عندى :

ان هذه القيود جميعا انما تعود الى اجتهاد الفقهاء لتحقيق المقصود  
من المضاربة وهو الربح فمنهم من رأى أن هذا النوع من القيود فيه تحجير  
ومنهم من رأى غير ذلك كما ورد فى النصوص السابقة .

الا ان الراجح قول الفقهاء أنه لا يجوز لرب المال أن يشترط من الشروط  
ما يضيق على العامل فلو فعل ذلك فسدت المضاربة . لان ذلك التضيق يخل  
بالمقصود وهو تحقيق الربح . وذلك يختلف باختلاف الشروط وباختلاف المتعارف  
عليه فى الاسواق .

ولذلك فالقيود متروكة لرب المال والعامل فلو كانت على رضا منهما ومحقة للمقصود  
وجب الوفاء بها ، لقوله تعالى " الا أن تكون تجارة عن تراضى منكم " . ولقرنه تعالى : (٤)

ثم أن الأصل فى الشروط اعتبارها والالتزام بها الا اذا كانت تحل حراما  
أو تحرم حلالا لقوله عليه الصلاة " المسلمون عند شروطهم الا شرطا أحل  
حراما أو حرم حلالا " (٥) ومنهما ما تنافى مقتضى العقد وعلى هذا يجب على

(١) انظر البدائع ج ٦ ص ١٠٠ .

(٢) انظر المغنى لابن قدامة ج ٥ ص ١٨٥ .

(٣) انظر فى ذلك : - الشرح الكبير للدردير ج ٣ ص ٥٢١ ، - مغسنى

المحتاج للشربيني ج ٢ ص ٣١١ . (٤) سورة النساء : آية (٢٩) .

(٥) أخرجه البخارى فى باب الأجرة ، انظر عمدة القارى شرح صحيح البخارى ج ١٢

المضارب التزام ما اشترطه المالك اذا ما اتفقا على العقد يشروطه التي لا تحل حراما ولا تحرم حلالا ولا تخل بمقصود العقد . ومرجع هذه الشروط الى العرف كما يعتبره التجار قيدا مفيدا جاز تقيد المضارب به وما لم يعتبره لم يجز .

### الشروط المتعلقة بالعاقدين :

#### الشرط :

توفر أهلية الموكل في المالك وأهلية الوكيل في المضارب كل من صح تصرفه في شيء بنفسه وكان مما تدخله النيابة صح أن يوكل غيره فيه .

فلا يجوز أن يكون احدهما ( أحد العاقدين ) سفيفا ولا صبيا غير مميز ولا مجنونا ولا رقيقا الا باذن سيده ، واما المرتد فمضاربه موقوفــــــــــــــــة فان عاد الى الاسلام نفذت وان قتل أو مات على الردة أو لحق بدار الحرب بطلت عند أبي حنيفة ، ولا يشترط اسلام رب المال ولا المضارب فتصح المضاربة بين أهل الذمة وبين المسلم والذمي والحربي والمستأمن وتصح من وصي المجنون أو السفيف وكذلك من المريض .<sup>(١)</sup>

ثالثا : أ - مجال العمل في المضاربة .

ب - أحكام المضاربة .

#### أ ( مجال العمل في المضاربة :

ان المتتبع لأقوال الفقهاء يجد أن منهم من قصر العمل في المضاربة على ميدان التجارة دون غيره من الميادين ، ومنهم من توسع فجعل العمل في المضاربة غير قاصر على التجارة وحدها بل تعداها الى الصناعة والزراعة أ - فمن قصر ميدان العمل في المضاربة على التجارة قال بأنه ليس للمضارب أن يعمل في غير التجارة .

(١) أسنى المطالب للانصارى - ج ٢ ص ٣٨٤ .



وذكر الأمام النووي : ولو قارضه على أن يشتري الحنطة فيطحنها ، ويخبزها ، والطعام ليطبخه ، أو يبيعه ، والغزل لينسجه ، والثوب ليقصره ، أو ليصبغه ، والربح بينهما فهو فاسد ، وكذلك لو قارضه على دراهم أن يشتري نخيلا ، أو دواب ، أو مستغلات ، ويمسك رقابها كثمارها ونتاجها وغلاتها ، وتكون الفوائد بينهما ، فهو فاسد <sup>(١)</sup> .

ووجه النظر في ذلك " بأن المضاربة هنا للاسترباح بالبيع والشراء لا بالحرقة كالطحن والخبز ، فان فاعلها يسمى محترفا لا تاجرا " <sup>(٢)</sup> وهذا رأى الشافعية .

ب - وأما الذين توسعوا فجعلوا العمل في المضاربة غير قاصر على التجارة بل تعدها الى الصناعة والزراعة . فهم :

— الجنبلة الذين لم يقفوا عند حد الاتجار ، وانما تعدوه الى غيره . كدفع الدابة لمن يعمل عليها بنصف ما يربح ، أو دفع ثوب الى خياط ليفصله قمصانا ، ثم يبيعه والربح بينهما <sup>(٣)</sup> .

— والمالكية أيضا توسعوا في ميدان العمل في المضاربة . جاء في المدونة " قلت رأيت أن أعطيته مالا قراضا ، فذهب واخذ نخلا مساقاه ، فأنفق عليها من مال القراض ، أيكون هذا متعديا أم تراه قراضا ، ( قال ) ماسمعت بك فيه شيئا ، ولا أراه متعديا ، وأراه يشبه الزرع " <sup>(٤)</sup> .

وبذلك قال الأحناف جاء في الدر المختار : " ويملك ( أى المضارب ) الأيداع والرهن والأرتهان والأيجارة والأستعجار ، فلو استأجر أرضا بيضاء يزرعها أو يغرسها جاز " <sup>(٥)</sup> .

(١) الروضة للأمام النووي ج ٥ ص ١٢٠ . (٢) تحفة المحتاج للهيتمي ج ٦ ص ٨٦ .

(٣) منتهى الإرادات ج ١ ص ٤٦٦ . (٤) المدونة الكبرى برواية سحنون ج ٤

ص ٦٩٣ .

(٥) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٦٤٨ .

فمن هذه النقول في المذاهب الثلاث يتضح لنا أن العمل في مجال المضاربة ليس مقصوراً على ميدان التجارة - وإن كان ذلك هو ما كان الحال عليه في الجاهلية و صدر الإسلام ، وما دام المقصود من المضاربة وهو الاسترباح محقق بالتجارة وبغيرها كالصناعة والزراعة فليس هناك مبرر لحصر العمل في المضاربة بميدان التجارة دون الصناعة والزراعة مما يحتاج إليه المجتمع بصورة أكثر الحاجات ومنفعة للبلاد .

وهذا ما أرى ترجيحه ، وهو أيضا ما يوفق عمل المصارف الإسلامية اليوم لأنها لا تنصرف أعمالها على التجارة بل تعمل في الصناعة والزراعة وشراء الأراضي وبناءها .<sup>(1)</sup>

ويشمل العمل في المضاربة نقاط مهمة يمكن من خلالها كما سيأتي في بيان أجزائها مدى صلاحية المضاربة للاستثمار المصرفي .

النقطة الأولى : وهى : تعدد رب اليال ، وتعدد المضارب .

أ - تعدد رب المال :

كأن يكون مال الشركة لثلاثة شركاء يدفع كل منهم ألفاً، ثم تعطى الآلاف الثلاث مضاربة على أن يكون نصف الربح لأرباب المال ونصفه للمضارب، إذا عمل أحد الشركاء مع المضارب كانت الشركة مضاربة مع رب المال الذي لم يعمل وشركة عنان مع رب المال العامل ويكون الربح الخاص بالمضارب يبين العاملین وربح أرباب الأموال الذين لم يعملوا بحسب اتفاقهم. (٢)

ب - تعدد المضارب :

معرب مال واحد أو أكثر على أن يكون الربح الناتج مشتركا بينهم بحسب

(١) انظر : بنك دبي الإسلامي ص ٢ ، بيت التمويل الكويتي عقد التأسيس ص ٧ ملحق رقم

0. 7

(٢) المعنى لابن قدامة المقدسي ج ٥ ص ٢٢ .

الشرط ، وهذا جائز عند الحنابلة والأحناف والشافعية . (١)

وأجاز الفقهاء للمضارب أن يضارب وأن يشرك معه غلام رب المال ، وذلك باذن صاحب المال ، والربح بينهما بحسب الاتفاق .

جاء في البدائع : " انه اذا قال رب المال للمضارب : اعمل برأيك فله ان يدفع مال المضاربة مضاربة الى غيره لأنه فوض الرأي اليه ، وقد رأى أن يدفعه مضاربة فكان له ذلك " . . . وعن قسمة الربح ذكر أنه " اذا أطلق رب المال قسمة الربح ولم يصفه الى المضارب ، ثم دفع المضارب الأول المال الى غيره بالثلث فربح الثاني ، فثلث جميع الربح للثاني ، ونصفه لسرب المال ، وسدسه للمضارب الأول ، ويطيّب له ذلك . (٢)

وعلى الأحناف هذه المسألة : بأن عمل المضارب الثاني وقع للـلأول فكانه عمل بنفسه . (٣)

وبذلك قال الحنابلة جاء في المعنى : واذا اذن رب المال في دفع المال مضاربة جاز ذلك ، نص عليه أحمد ، ولا نعلم فيه خلافا . (٤)

وللشافعية في المسألة قولان أصحابهما عدم الجواز . جاء في نهاية المحتاج : " ان العامل لو قارض شخصا آخر باذن المالك فان ذلك لا يجوز في الأصح لان القراض على خلاف القياس ، وموضوعه ان يكون أحد العاقلين مالكا لا عمل له ، والآخر عاملا - ولو متعدد ا - لا ملك له ، فلا يعدل الى أن يعقده عاملا " . (٥)

(١) أنظر في ذلك : المعنى لابن قدامة ج ٥ ص ٤٥ . - المذهب للشيرازي

ج ١ ص ٣٨٦ . تكلمة فتح القدير لقاضي زاده ج ٢ / ٢٣٠ .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ٨ / ٣٦٢٨ .

(٣) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة .

(٤) المعنى لابن قدامة ج ٥ ص ٤٥ . (٥) نهاية المحتاج للرملي ج ٤ ص ١٦٧ .

والأمر الذى جعل الشافعية يقولون بعدم الجواز فى ذلك ان استحقاق الربح انما يكون بالمال أو العمل . والمضارب الأول لا مال له ولا عمل . وأما السبب فى استحقاق الربح عند الأحناف فانهم يقولون بأستحقاق الربح بالمال - والعمل - والضمان .

والضمان هنا ترجح اعتباره سببا لأستحقاق الربح في المبدأ : فى البدائع : فى معرض الاستدلال على أستحقاق الربح بالضمان : " . . . والدليل عليه ان صانعا تقبل عملا بأجر ثم لم يعمل بنفسه ولكن قبله لغيره بأقل من ذلك طاب له الفضل ، ولا سبب لأستحقاقه الفضل الا بالضمان " . (١)

وكذلك المالكية يقولون بأستحقاق الربح للمضارب الأول بالضمان . جاء فى بداية المجتهد : " ولم يختلف للمشاهير من فقهاء الأمصار " والمقصود من السياق قبله مالك والشافعى وأبو حنيفة والليث " انه ان دفع العامل رأس مال القراض الى مقارض آخر ، أنه ضامن ان كان خسران ، وان كان ربح فذلك على شرطه ، ثم يكون للذى عمل شرطه على الذى دفع اليه ، فيوفيه حظه بما بقى من المال " . (٢)

وتعتبر فكرة تعدد المضارب أساسا لتكيف العلاقة بين المودعين والبنك الإسلامى الى جانب النقطة الثانية وهى : خلط مال المضارب بغيره .  
النقطة الثانية : خلط مال المضاربة بغيره .  
أختلف الفقهاء فى هذه المسألة فمنهم من لم يجز الخلط مطلقا وهو " لا " هم الشافعية ، ومنهم من فرق . فان كان الخلط بعد البدء بالعمل فهو غير جائز بالاتفاق . وأما الخلط قبل البدء بالعمل فجائز . وهو " لا " الحنابلة والمالكية والحنفية .

(١) بدائع الصنائع ، للكاسانى ج ٧ ص ٢٥٤٥ . ويصير العمل كماله لغير المضارب الثاني بهذه المادة من المضارب الأول .  
(٢) بداية المجتهد ، لابن رشد ج ٢ ص ٢٣٨ .

جاء فى المعنى : ليس له ( أى المضارب ) خلط مال المضاربة بماله  
فان فعل ولم يتميز ضمنه ، لأنه امانة ، فهى كالوديعة ، فان قال له : اعمل  
برأيك جاز ذلك وهو قول مالك . والنووى ، وأصحاب الرأى . وقسـال  
الشافعى ليس له ذلك وعليه الضمان .<sup>(١)</sup>

وجاء فى المعنى أيضا : انه اذا دفع ( أى المالك ) الفا ، ثم دفع اليه  
الفا آخر ، لم يجز له ضم أحدهما الى الآخر ، لأنه أفرد كل واحد بعقد له  
حكم ، فلم يملك تقيده ، فان أمره نصيبهما قبل التصرف فيهما أو بعد أن نضا<sup>(٢)</sup> ،  
جاز وصار مضاربة واحدة وان كان بعد التصرف وقبل ان ينضا لم يجز<sup>(٣)</sup> ،

وجاء فى المدونة : " رأيت أن أخذ رجل مالا قراضا من رجل ا يكون له  
أن يأخذ مالا آخر من رجل آخر قراضا ( قال ) قال مالك نعم له أن يأخذ  
من غير الاول ، اذا لم تشغله عن قراض الاول لكثرة مال الاول ، فاذا كان  
المال كثيرا فلا يكون له أن يخلط اذا أخذهما ، وهو يحتمل العمل بهما ،  
( قلت ) ويكون له أن يخلط اذا أخذهما وهو يحتمل العمل بهما ( قال ) نعم  
اذا أخذ المالين من غير شرط من الثانى الذى يدفع اليه أن يخلطهما  
خلطهما ولا ضمان عليه ) .<sup>(٤)</sup>

وجاء فى البدائع : ان " القسم الذى للمضارب أن يعمل اذا قيل له  
اعمل برأيك . ان لم ينص عليه ، فالمضاربة والشركة والخلط " .<sup>(٥)</sup>

من هذا يتبين لنا أن الفقهاء يمنعون الخلط بعد البدء فى العمل

- 
- (١) المعنى لابن قدامة ج ٥ ص ٥٥ .
  - (٢) نضا بمعنى تحول نقدا بعد أن كان متاعا .
  - (٣) المعنى مرجع سابق ج ٥ ص ٥٥ .
  - (٤) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٥٦ . للإمام مالك .
  - (٥) بدائع الصنائع للكاسانى ج ٨ ص ٣٦٢٥ .

لانه يسبب غررا ، وبالتالي نزاعا بين المتعاقدين ، وإن مقصد الفقهاء من المنع هو حماية رأس المال ، والمحافظة على كل من حقوق رب المال والمضارب ذلك لان خلط مال المضارب بعد بدء العمل في المضاربة يؤدي الى جهالة معرفه الربح من جهة والخساره للاموال المختلطة من جهة ثانية ، فلا يعرف حينئذ كل من المتعاقدين حصته من الربح او الخساره فينتج عن ذلك الجهالة والضرر .

ومسأله الخلط مسأله هامه بالنسبه لطبيعة اعمال البنوك الاسلاميه وهى ذات طبيعه مستمره ومتتابعه لا تنقطع ، وبدونها لا يمكن ان يقوم البنك الاسلامى بعمله الاستثمار الجماعى . وتلافيا للنزاع والجهالة فى الربح اعتمدت البنوك الاسلاميه وسائل حسابيه حديثه ومتطوره تضمن حقوق كل من المتعاقدين فى الربح والخساره وبالتالي تحافظ على ما قصده الفقهاء من منع الخلط وهو المحافظة على رأس المال<sup>(١)</sup> كما وان البنوك الاسلامى وهو المضارب يأخذ اذن رب المال فى خلط ماله بغيره ويأخذ تفويضا بالعمل برأيه<sup>(٢)</sup>.

#### ب - أحكام المضاربة :-

يترتب على انعقاد المضاربة الصحيح احكام متعدده منها :-

##### ١ - حكم عقد المضاربة :

يرى جمهور الفقهاء ان ( عقد المضاربة عقد جائز غير لازم . لكل من المتعاقدين فسخه ذلك لان المضاربة نوع من الشركات وعقد الشركات عقد جائز جاء فى البدائع :- صفة عقد المضاربة انه عقد غير لازم لكل واحد

(١) الموسوعه العلميه والعلميه للبنوك الاسلاميه ج ٥ ص ( ٣٠٢ ) .

(٢) للمزيد من التفصيل انظر صفحه ١٣٧ .



منهما اي ( المضارب ورب المال ) الفسخ لكن عند وجود شرطه وهو علم صاحبه ولا تنتهي المضاربة بالفسخ الا اذا كان رأس المال عينا <sup>(١)</sup>

وجاء في المعنى :- ( والمضاربة من العقود الجائزة تنفسخ بفسخ احدهما ايهما كان ) <sup>(٢)</sup>

وذكر في المذهب : ( يجوز لكل واحد منهما ان يفسخ اذا شاء لانه تصرف في مال الغير باذنه فملك كل واحد منهما فسخه كالوديعة والوكالة ) <sup>(٣)</sup>

وذكر في الشرح الصغير : " لكل منهما فسخه قبل العمل " <sup>(٤)</sup>

من هذا نجد ان الفقهاء اتفقوا على ان لصاحب المال الحق في فسخ عقد المضاربة متى شاء وتنضيض رأس المال ما لم يبدأ العامل في العمل واختلفوا فيما اذا بدأ العامل في العمل فقال الحنفية والشافعية والحنابلة ان لرب المال الحق بفسخ العقد وتنضيض رأس المال <sup>(٥)</sup>

واما الملكية فقالوا ليس له ذلك جاء في بداية المجتهد :- اجمع العلماء على ان الزوم ليس من موجبات عقد القراض وان لكل واحد منهما فسخه ما لم يشرع العامل في انقراض ، واختلفوا اذا شرع العامل فقال مالك : هو لازم وهو عقد يورث وقال الشافعي وابو حنيفة . لكل واحد منهما انفسخ اذا شاء وليس عقدا يورث <sup>(٦)</sup>

(١) بدائع الصنائع للكاسان ج ٨ ص ( ٣٦٥٥ ) .

(٢) المغنى لابن قدامه ج ٥ ص ( ٦٤ ) .

(٣) المذهب للشيرازي ج ١ ص ( ٣٨٨ ) .

(٤) الشرح للصغير على اقرب المالك للدرديني ج ٣ ص ( ٦٨٦ ) .

(٥) انظر بدائع الصنائع ج ٨ ص ( ٣٦٥٥ ) . تحفه المحتاج بشرح المنهاج

ج ٦ ص ( ١٠٠ ) . الكافي ج ٢ ص ( ٢٩٠ ) بداية المجتهد ج ٢

ص ( ٢٤٠ ) .

(٦) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ( ٢٤٠ ) .

### ب - حكم العاقدین فی المضاربة :

ان المضاربة تنعقد على الوكالة والامانة . فيصبح رب المال موكلاً والمضارب بمنزلة الوكيل . واذا تسلم مال المضاربة فهو امانة عنده ، لانه قبضه باذن المالك واذا تصرف فيه فهو وكيل عن المالك في انمائه بالتجاره فاذا هلك المال في يد المضارب بدون تعد ولا تقصير هلك على صاحبه لان يد المضارب يد امانه لا يد ضمان . واذا توفي المضارب اخذ المال من تركته لانه امانة في يده .<sup>(١)</sup>

وللمضارب ان يبيع ويشترى ويسافر ويوكل ويودع وغير ذلك لا طلاق العقد . والمقصود منه الاسترباح ولا يتحصل ذلك الا بالتجارة<sup>(٢)</sup> ما لم يكن هناك شرط من رب المال من الشروط الجائزه القيده للمضارب .

فالتصرف بهذا النص للمضارب فلو شرط على رب المال العمل بطل ولو اذن له المضارب بالتصرف فهذا جائز عند جمهور الفقهاء بشرط الا يبيع السلعة باقل من قيمتها في السوق على سبيل المثال كما ان للمضارب ان يستعين بمن شاء فان استعان برب المال كان اوجه .

### ج - حكم الربح في المضاربة :-

ان المضاربة عقد على الربح . واستحقاقه اما بالمال او بالعمل او الضمان<sup>(٣)</sup> :-

ويستحق رب المال الربح بماله والمضارب بعمله بحسب الشروط الجائزة التي انتقا عليها .

(١) بدايه المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ( ٢٤٠ ) .

(٢) الاختيار لتعليل المختار للموصلى ج ٣ ص ( ٢٨ ) .

(٣) راجع صفحه من هذا البحث . ١٢١



وقد اختلف الفقهاء فى الكيفية التى يملك فيها الربح فهل يستحق الربح بمجرد الظهور ام لابد من القسمة :  
وذلك على قولين :-

١ - ذهب الجمهور الى ان المضارب لا يملك حصته من الربح بمجرد الظهور بل لابد من القسمة ، لان المضارب لو ملك حصته من الربح قبل القسمة لاختص بربحها فكان شريكاً لرب المال شركة عنان .

جاء فى البدائع :- يظهر الربح بالقسمة ، وشرط جواز القسمة قبض رأس المال ، فلا تصح قسمة الربح قبل تسليم رأس المال لان الربح زيـادة والزيادة على الشئ لا تكون الا بعد سلامه الأصل <sup>(١)</sup> .

وجاء فى المؤطأ :- " لا يجوز للمقارضين ان يتحاسبوا ويتفاضلا والمال غائب عنسهما حتى يحضر المال فيستوفى صاحب المال رأس ماله ثم يتقاسمان الربح على شرطهما " وقال " وان اخذ شيئاً " اى المقارض " فهو لـسـه ضامن حتى يحسب مع المال اذا اقتسماه " <sup>(٢)</sup> .

وجاء فى مغنى المحتاج : " والا ظهر ان العامل يملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور " <sup>(٣)</sup> .

ومن هذا يتضح لنا ان رأى الجمهور هو ان المضارب لا يملك حصته الا بالقسمة .

٢ - الحنابلة وقولك للشافعية ذهبوا الى ان المضارب يملك حصته من الربح بالظهور دون التوقف على قسمته جاء فى كشف القناع :- " ويملك العامل حصته من الربح بالظهور قبل القسمة كرب المال ولان هذا الجزء مملوك

(١) بدائع الصنائع للكاسانى ج ٨ ص ( ٣٦٥٠ ) .

(٢) مؤطأ مالك رواه يحيى الليثى ص ( ٤٩٠ ) .

(٣) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني ج ٢ ص ( ٣١٨ ) .

ولا بد له من مالك ورب المال لا يملكه اتفاقا فلزم ان يكون للمضارب . ولانه يملك المطالبه بالقسمة<sup>(١)</sup> .

جاء في المذهب : ان العامل يملك حصته من الربح لانه احسب المتقارضين فملك حصته من الربح بالظهور كرب المال والخسارة تكون على رب المال فلا يصح اشتراك العامل في الخساره الا اذا ظهر منه تعدد او تقصير ، واذا اشترط رب المال ذلك فسقط المضاربه بالاجماع<sup>(٢)</sup> .

فأرأس المال لا يضمن الا بالتعدى من قبل المضارب او تجاوزه لما حدده له رب المال في المضاربه المقيدة .

وقد روى عن الامام علي كرم الله وجهه : انه قال : لا ضمان على من شورك في الربح . فاذا فعل اى المضارب ما نهى عنه او تعدى ما ليس من عمل المضاربه او اهلل صيانته المال ضمن راس المال لتقصيره وظلمه ولانه تصرف في مال غيره بدون اذنه<sup>(٣)</sup> .

#### د - حكم توقيت المضاربه :-

اختلف الفقهاء في توقيت عقد المضاربه . ففهم من اجازته ومنهم من منعه :-

فمن المجيزين : الحنابلـه والحنفيه :  
جاء في المغنى : فى اصح الروايتين " يصح تأقيت المضاربه مثل ان يقول : ضاربتك على هذه الدارهم سنه . فاذا انقضت فلا تبـع ولا تشتـر " واذاف " انه تصرف يتوقت بنوع من المتاع . فجاز توقيته فـسـى

(١) كشف القناع لمصور البهوتى جـ ٣ ص ( ٥٢٠ ) .

(٢) المذهب لأبى اسحاق الشيرازى جـ ١ ص ٣٨٢ .

(٣) المعنى لابن قدامه جـ ٥ ص ( ٤٩ ) .

الزمان كالوكالة (١) :

وجاء في البدائع : لو اخذ المال مضاربة الى سنة ، جازت المضاربة عندنا . وعلل الاحناف الجواز . بان المضاربة توكيل . والتوكيل يحتمل التخصيص بوقت دون وقت . فجاز توقيت المضاربة (٢) .

ومن المانعين : المالكه والشافعية .

جاء في المذهب : قال الشافعي رحمه الله : ولا تجوز الشريطة الى مده فمن اصحابنا من قال لا يجوز شرط المدة فيه لانه عقد معاوضة مطلقا فيبطل بالتوقيت كالبيع والنكاح . ومنهم من قال : ان عقد المضاربة الى مده على ان لا يبيع بعد ها لم يصح لان العامل يستحق البيع لأجل الربح فاذا شرط المنع منه فقد شرط ما يتافى مقتضاه فلم يصح (٣) .

وجاء في الشرح الكبير : ( ان توقيت المضاربة لا يجوز ) (٤) .

ورأى الباحث ان التأقيت في عقد المضاربة راجح وهذا ما تعمل به البنوك الاسلامية . فيبدأ العمل بالودائع الاستثمارية في اول العام المالي وفي نهاية يقوم البنك الاسلامي باعمال التصفية وتوزيع الارباح . وقد تكون مده الاستثمار ستة اشهر وقد تكون سنة (٥) .

رابعاً : صلاحية المضاربة للاستثمار المصرفي :-

رأى الباحثون في عقد المضاربة اسلوباً جديداً لم تعهده البنوك التجارية الربويه وفي نفس الوقت يحقق الارباح التي تنشدها البنوك التجارية في مزاولتها لاعمالها بأسلوبها الربوي .

(١) المغنى لابن قدامه ج ٥ ص (٦٩ و ٧٠) .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ٨ ص (٣٦٣٣) .

(٣) المذهب للشيرازي ج ١ ص (٣٨٦) .

(٤) الشرح الكبير للدردير ج ٤ ص (٥١٩) .

(٥) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ج ٥ ص (٣١٤) .

وباستعراض الضوابط والشروط المتعلقة بالمضاربة الخاصة " التسيى  
اجتهد الفقهاء فى عرضها ووضعها " على متطلبات العمل المصرفى  
وما تحتاجه فى مجلل الاستثمار الجماعى من ضوابط ، نجد ان تلك  
الشروط والضوابط منها مايتوافق مع العمل المصرفى ومنها ما يخالفه فى  
ظاهر الامر . الا انها ملتزمة مع النظام المصرفى فيما يهدف اليه  
الفقهاء وهو المحافظة على راس المال . الذى هو حق رب المال . والمحافظة  
على حق العامل وهو الربح والتنزه عن الربا واكل المال بالباطل .

ويتم هذا التوافق فى الاشكال الاتيه :

- ١ - تكييف علاقة البنك بعملائه .
- ٢ - توزيع الارباح فى النظام المصرفى .

١ - تكييف العلاقة بين البنك وعملائه فى المضاربة :-

هناك حول هذا الامر اراء للباحثين منها :-

الرأى الاول :-

=====

- ان العلاقة بين البنك وعملائه هى علاقة بين رب المال من جهة  
والمضارب من جهة ثانية .

فالمودعين فى مجموعهم يعتبرون ارباب مال والبنك هو المضارب مضاربه  
مطلقة اى له حق التوكيل . فله توكيل غيره فى استثمار اموال المودعين  
فالبنك يقدم راس المال للمستثمرين فى مشروعات يقوم بدراسه جدواهها  
من قبل خبراءه ومستشاريه فى النواحي المالية والادارية والتسويق لمعرفة  
ارباحها وتجنب خسائرها ذلك لان البنك فى هذه الحالة امين على هذا  
المال ، فعليه تحمل اعباء هذه الامانه على الوجه الاكمل<sup>(١)</sup> .

والمشروعات التى يشارك فيها البنك تختلف ربحيتها . فمنها ما له

(١) المعاملات المصرفية وراى الاسلام فيها . د / محمد عبد الله العربى

عائد تجاري كبير ومنها ماله عائد معتدل ومنها ماله عائد اجتماعي فقط مع تغطية تكاليف المشروع .

ففي كل سنة مالية او فترة معينة حسب ما يستقر عليه العرف المحاسبي في البنوك الاسلامية . يقوم البنك بتسوية شامله لارباح وخسائر مشروعاته الاستثمارية التي وظف فيها ودائع عملائه واموال مساهميه والصافي بعد هذه التسوية يقوم البنك بخصم مصاريفه العموميه منها . كأجور موظفيه وعماله والاحتياطيات . وغيرها ، ثم يوزع ما تبقى بينه وبين المودعين طبقا للاتفاق الذي تم بينه وبينهم . فاذا كان الاتفاق على ان الربح مناصفه وزع عليهم البنك النصف بنسبه ودائعهم . والنصف الثاني مسن صافي الارباح والذي يخص البنك فيوزعه البنك على مساهميه بنسبه قيمه اسهمهم (١) .

ـ واما العلاقة بين البنك واصحاب المشاريع الاستثمارية .

فيكون البنك هنا رب مال واصحاب المشروعات هم المضارب وتسرب عليها احكام المضارب فيما اذا دفع المضارب مال المضارب الى آخر .

فقد ذكر الفقهاء :

جواز دفع المضارب مال المضارب الى آخر اذا فوضه رب المال في ذلك كان يقول رب المال للمضارب " اعمل برايك " فهو في هذه الحالة يجوز له دفع المال الى اخر مضاربه . ويجوز له الخلط بين الاموال في المضاربة اذا امن الوقوع في الغرر والجهالة في الربح . (٢)

وكذلك يجوز للمضارب دفع مال المضارب الى آخر وخلطه باذن صريح .

(١) المعاملات المصرفيه ورأى الاسلام فيها : دار العربي ص ( ١٠٣ و ١٠٤ ) بتصرف .

(٢) لمزيد من التفصيل انظر صفحه ١٣٥ .

من رب المال . فعند عدم الاذن ضمن المضارب رأس المال لانه يكون بذلك قد تعدى .

جاء في بدايه المجتهد : -

لم يختلف مشاهير الفقهاء من الامصار . انه ان دفع العامل رأس مال القراض الى مقارض آخر . انه ضامن ان كان خسرانا . وان كان ربحا فذلك شرطه . ثم يكون الذى عمل شرطه على الذى دفع اليه فيوفيه خطه مما يفي من المال <sup>(١)</sup> .

الرأى الثانى :-(٢)

اتجه هذا الرأى الى ان تطبيق احكام وشروط المضاربة فتعذر فى اسلوب العمل المصرفى فى البنوك الاسلامية وفى طبيعته نشاطها . وأشار الى ان الاستفادة من الأحكام الخاصة بالاجير المشترك <sup>(٣)</sup> ادعى الى المساعدة على توضيح الفوارق فى الاحكام حين التعاقد الخاص والتعاقد الذى يشمل عملا مشتركا لا يختص به فرد او مجموعة محصوره من الأفراد .

فالا جاره بالنظر الى مقصورها تتمثل فى الحصول على منفعة معينة فى مقابل عرض معلوم . وقد استطاعت ان تستوعب فى نطاقها احكام الاجير المشترك . كذلك " يمكن للمضاربة . ومع المحافظه على مقصورها المتمثل فى الاسترباح فى المال بطريق عمل الغير فيه . أن تستوعب احكام المضارب المشترك .

والمضاربة المشتركة تضم ثلاث علاقات مترابطة بعكس المضاربة الخاصة التى لا تخرج عن نطاق العلاقة الثنائية . من هنا كانت المضاربة المشتركة تتميز بمزايا يتعذر تحقيقها فى المضاربة الخاصة .

(١) بدايه المجتهد لابن رشد جـ ٢ ص ( ٢٤٠ ) .

(٢) رأى خاص بالدكتور سامى حمود ضمنه كتاب : تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية ص ( ٤٣٢ ) .

(٣) جاء فى البدائع ان الاجير قد يكون خاصا وهو الذى يعمل لواحد . وقد يكون مشتركا وهو الذى يعمل لعامة الناس وهو المسمى بالاجير المشترك .

والعلاقات الثلاث للمضاربة المشتركة هي :-

بين :- ارباب الأموال والمضاربين والوسيط بينهما .

١ - ارباب الأموال :-

يقدمون المال بصورة فردية للبنك الاسلامي على اساس توجيهه للعمل مضاربه .

٢ - المضاربون :-

وهم المستثمرون الذين يأخذون المال منفردين لاجل العمل به حسب الاتفاق الذي يبرعاه الوسيط .

٣ - الوسيط :

وهو العنصر الجديد في المضاربة المشتركة واهميته تتمثل في صفته المزدوجه والتي يكون فيها : مضاربا بالنسبة لارباب الاموال من ناحية وكرب مال بالنسبة للمضاربين من ناحية اخرى <sup>(١)</sup> .

المزايا التي تتمتع بها المضاربة المشتركة :-

١ - بالنسبة لمالكى المال :-

فان نظام المضاربة المشتركة يمكنهم من استثمار اموالهم دون تحمل اعباء البحث في الاسواق عن انواع التجارات التي يمكن لهم استثمار اموالهم فيها . وكذلك عن الكيفية التي يستثمرون بها . وعن توفر عنصر الامانة والاستقامة في حين يعمل بالمال المستثمر . كل ذلك يكفله لهم نظام المضاربة الى جانب ان يمكن مالك المال العليل ان يدخل في الاستثمار مع مالك المال الوفير .

(١) تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية د / سامي حمود

الى جانب عدم شعور مالك المال بانه دخل باستثماره فى شركة لا انفكاك منها الا بتصفيتها لتوزيع الارباح . فالمضارب بهذا النظام يمكنه الانسحاب فى اى فترة شاء من دائرة الاستثمار اعتمادا على تعادل حركة السحب و الايداع ودين ان يكون لذلك تاثير حاد على الموارد المالية المخصصة للاستثمار فى البنك .

## ٢ - بالنسبة للمضاربين :-

فانهم بهذا النظام يستطيعون ان يجدوا لدى المضارب المشترك ما يلبي حاجتهم من راس المال دون ان يكونوا مقيدين بالبحث عن رب مال منفرد قد يجدوا عنده من راس المال ما يكفي لتحقيق مشروعاتهم وبالتالي فقد يقيدهم بشروط لا تحقق مصلحة المشروع .

## ٣ - واما الوسيط :-

فانه يحقق الصالح العام للمجتمع حيث يقوم بتنفيذ النظام المصرفى وفق احكام الشريعة الاسلاميه بما يكفل الربح الحلال . الى جانب توطيئ لراس المال فى مكان يقصده المستثمرون ليتمكنوا من تنفيذ المشروعات التى تفيد المجتمع <sup>(١)</sup> .

## - الرأى الثالث :-

يرى ان العلاقة تكون بحسب ما يفوض به المستثمر ن البنك <sup>(٢)</sup> :-

١ - فاذا فوض المودعون البنك فى استثمار اموالهم المودعه لديه استثمارا

(١) تطوير الاعمال المصرفيه د / سامى محمود ص ( ٤٣٧ ) .

(٢) المصارف وبيوت التمويل الاسلاميه د / غريب الجمال ص ( ١٩٢ ) .



مباشراً بمعرفته منفرداً أو مشتركاً مع آخرين فإن البنك ومن يشترك معه من الممولين المستثمرين ورجال الأعمال يعتبرون في هذه الحالة مضاربين ويعتبر أصحاب الودائع رب مال . ويقسم الربح بحسب الاتفاق المبرم بين البنك والمودعين من جهة وبين شركائه من الممولين ورجال الأعمال من جهة ثانية .

٣ - وأما إذا فوض المودعون البنك بأن يكون وكيلاً عنهم في إعطائهم أموالهم لرجال الأعمال راغبين في تمويل مشروعاتهم والعمل في هذه الأموال مضاربه مقابل نصب من الربح . فإن البنك في هذه الحالة يكون بمثابة الوكيل ويستحق الحصول على أجره وعمولته المتفق عليها مع المودعين . لأن ما يباشره هنا هو من قبيل الأعمال المصرفية الخدمية . وليس من قبيل الأعمال المصرفية الاستثمارية .

وهذا الرأي الأخير هو الأقرب للعمل المصرفي الإسلامي ولـلادوار التي يقوم بها البنك الإسلامي في استثماراته<sup>(١)</sup> وهو ما نختاره .

وبعد بيان العلاقة بين أطراف المضاربه والآراء الواردة فيها . تأتى إلى بيان كيفية تقسيم الأرباح بين هذه الأطراف في المضاربه .

ب - توزيع الأرباح لأشخاص المضاربه في البنك الإسلامي : يرى أحد الباحثين<sup>(٢)</sup> : أن البنك يقوم بتسوية شامله بين أرباح وخسائر جميع المشروعات الاستثمارية في نهاية كل سنة ماليه أو مدة اقصر من ذلك والصافي بعد هذه التسوية يخصم منه المصاريف العمومية<sup>(٣)</sup> بما فيها أجور الموظفين والعمال والاحتياطيات التي يفرضها القانون الوضعي . مماثلاً

(١) رأى الدكتور / غريب الجمال في كتابه : المصارف وبيوت التمويل الإسلامية ص ( ١٩٢ ) .

(٢) المعاملات المصرفية ورأى الإسلام وفيها . د / محمد عبد الله العربي ص ( ١٠٣ - ١٠٤ ) بتصرف .

(٣) نصت الموسوعة العلمية على عدم جواز خصم هذه المصارف لاختلافها عن النفقة التي قررها الفقهاء في المضاربه . فقد جاء في الموسوعة العلمية =

بالبنك المركزى على البنوك باعتبارها شركات مساهمة . ثم يوزع البنك الباقي بينه وبين المودعين حسب الحصصة المتفق عليها لكل منهم .

= الموسوعة : حول خصم المصاريف العمومية : " من اجور الموظفين —————  
و الاحتياطات " فى عمليه توزيع الارباح مايلى :-

والذى تراه فى هذه المسأله هو عدم جواز خصم اجور الموظفين والعمال والمصاريف الاخرى من الربح المحقق . او من راس المال كما هو الحال فى المضاربه الخاصه لامور منها :-

١ - ان المصرف الاسلامى يخالف كليه المضارب الخاص فى هذا الشأن حيث ان المصرف هيئه كامله لمؤسسه لها مصاريف جمعه ومتنوعه من اجور موظفين وعمال ومصاريف مكتبيه . والمودعون لا يعرفون عدد الموظفين ————— والعمال للمصرف ولما سيطراً من مصاريف .

واما المضارب الخاص والذى اجاز له اغلب الفقهاء والفقه فى مال المضاربه من ماكل ومشرب وملبس وهو شخص او شخصان فعدد هم معلوم لدى صاحب المال . وكذلك ما سيعرفه المضارب بالتقريب وحسب العرف . فالنفقة هنا محدده . اما بالنسبة للمصرف فان النفقة غير منضبطه وبالتالي نتج عن ذلك غرر . وقد منع الشارع من الغرر فى المعاملات .

٢ - ان غالبية المصاريف تعود مصلحتها على المصرف وحده دون اصحاب الاموال والنفقه التى اجازها بعض الفقهاء وهى ما كانت نتيجة لتعب المضارب اثناء عمله فى مال المضاربه .

واما بالنسبة للاحتياطات : فاذا قررنا انه لايجوز ان يقطع المصرف شيئاً من الارباح الفعلية نظير المعروفات او الاجور والمكافات . فانبأ كذلك فمنعه من باب اولى فى الاحتياطات ونرى ان اصحاب الودائع ————— الاستثمارية احق بذلك . وقد قرر مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى انه " فيما يتعلق بموضوع الاحتياطى المجنب يتعين ان يكون استقطاعه من حقوق المساهمين دون حصة اصحاب الودائع الاستثمارية - الموسوعة ج ٥ ص ( ٣٢٠-٣٢١ ) .

وتقسيم الربح بهذه الكيفية يعتبر تقسيما اجماليا ينبغي بيانه بتفصيل اكبر . والحديث عن تقسيم الربح يتضمن ثلاثة امور :-  
 الامر الأول : حتى تحسب نتائج المشاركات .  
 الامر الثانى : كيفية توزيع الربح مع استمرار المشاركه .  
 الامر الثالث : توزيع الارباح بين البنك واصحاب الودائع .  
 وبين البنك واصحاب المشروعات الاستثمارية .

#### الامر الأول : متى تحسب نتائج المشاركات

ان الاساس فى حساب النتائج هو ان يضيف البنك الى موارده ما يحقق من ربح خلال كل سنة . الا ان المشاركات تختلف مددها فبعضها قصير الاجل . ومنها متوسط الاجل ومنها طويل الاجل .

١ - فالنسبة للمشاركات قصيرة الاجل والتي تتم خلال السنة المالية للبنك . فانها تسوى عند انتهائها خلال السنة المالية ويضاف ما ينتج من ربح الى موارد البنك .

٢ - واما المشاركات المتوسطة الاجل والتي عادة ما تمتد الى سنتين ماليتين تحسب لكل سنة ماليه ما تحقق خلالها من ربح مؤكدا للمشروع محسوب وفق النظام المحاسبى الآلى الذى يتبعه البنك حاليا (٢) .

٣ - واما المشاركات الطويلة الاجل والتي تمتد الى عدة سنوات تصل الى عشر سنوات فان قواعد المحاسبة تقوم بتحديد نسبة ارباح كل سنة مالية

(١) توصيات مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى ٢٥ جمادى الاخره ١٣٩٩ ص

(٢) .

(٢) البنوك الاسلامية د / شوقى الفنجري ص (٢٩) .

على اساس اعداد حساب جزئى لما تم انجازه " ايرادات و مصروفات كلية وتقدير العائد فى السنة التى يكون فيها المشاركة قد حققت ربحا . اما قبل ذلك التاريخ فلا يمكن اعداد الحساب . لان المشاركة عند ما تكون فى طور الاعداد وتكون هذه الاعمال مثل المقاولات المعمارية الكبيرة التى تبدأ بالاعمال التمهيدية والتجهيزية ولا تظهر نتائجها الا بعد القيام بالتنفيذ وتسديد قيمته او جزء من القيمة " (١) .

#### الامر الثانى : كيفية توزيع الربح مع استمرار المشاركة

من شروط تقسيم الربح فى المضاربة ان يكون المال ناضاً (٢) . أى نقوداً وذلك لا يكون الا بعد التصفيه النهائيه للمضاربة ليتمكن رب المال من استرداد ماله . لان الربح وقاية لرأس المال بقول الفقهاء ولا ربح الا بعد سلامه رأس المال .

والمعمول به فى البنك الاسلامى من حيث تقسيم الربح ان البنك يقوم بتقسيم الربح على عملائه فى فترات دوريه مع استمرار المشاركة حيث يتعذر تصفيه كل عمليات المشاركة فى كل دوره يوزع فيها الارباح .

فلو قام البنك بتصفيه المشاركات الجماعية فى نهاية السنة المالية لحقت الاضرار والخسائر الجسيمة بالعمليات الاستثمارية المتعاقد على انجازها (٣) .

ويكون حل هذا الاشكال بالاخذ بالربح المقدّر او المقترض فى كل دوره مالىة على ضوء الوسائل الدقيقة والمتطورة فى علم المحاسبه ولا ضروره لعودة رأس المال نقوداً كما كان . واعادته للمودعين لكى يجرى اقتسام الارباح لان ذلك قد يتعذر خلال استمرار العملية الانتاجية القائمة على اساس المشاركة .

- 
- (١) البنوك الاسلاميه د / شوقى الفنجري ص ( ٨٠ ) .
  - (٢) انظر : بدايه المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ( ٢٤٠ ) ، بدائع الصنائع للكاسانى ج ٨ ص ( ٣٦٥٥ ) . الكافى ج ٢ ص ( ٢٩٠ ) .
  - (٣) المصارف وبيوت التمويل الاسلاميه د / غريب الجمال ص ( ٢٠٥ ) .

ولمواجهه حالات الخساره هنا . يعمل بنظام التأمين التبادلى الذى يعتمد على احتياطى مخاطر الاستثمار والذى يقطع البنك كجزء من الارباح . حتى يتحقق مقصود الفقهاء . من ان الربح وقاية لرأس المال .

واقطع البنك لهذا الاحتياطى يكون على سبيل التبرع من اصحاب الودائع الاستثماريه بصفه دائمه . بمعنى ان يتنازل المستثمر عن حقه فى حال انسحابه من نشاط الاستثمار ويترتب على ذلك ان ينتفع من هذا الاحتياطى كل من انضم الى مجموعه المستثمرين فى اى وقت لاحق <sup>(١)</sup> .

### الأمر الثالث : توزيع الارباح بين البنك واصحاب الودائع واصحاب المشروعات الاستثماريه

ان البنك الاسلامى عندما يقوم بتمويل اصحاب المشروعات الاستثماريه فان هذا التمويل قد يكون كلياً وقد يكون مشتركاً . ويلاحظ ان الأموال التى يشارك بها البنك فى المشروعات ليس كلها ملكاً للمودعين . فقد يكون جزءاً منها للمساهمين فى البنك ويتم تقسيم الأرباح بناءً على هذا كما يلى :

#### أولاً : فى حالة التمويل الكلى :-

فان البنك يوزع ما يحقق من ارباح بينه ( كمضارب اول ) وبين اصحاب المشروعات الاستثمارية ( كمضارب ثانى ) بحسب الاتفاق وما يؤول الى البنك من هذا التوزيع يقسم بين المساهمين وبين المودعين فان البنك يقسم الربح على المالين فربح مال المساهمين يورد الى البنك وربح مال المشاركين من قبل العملاء يقسم حسب الاتفاق .

واما خساره المشروعات فتعود على اصحاب الودائع ويشاركهم المساهمون فى ذلك وهى دائماً بقدر رأس المال .

(١) الخدمات المصرفيه فى ظل الشريعة الاسلاميه رساله دكتوراه د / الطيب

التكنيه ص ( ٢٢٧ ) .

(٢) المرجع السابق ص ( ٢٢٧ ) .

ثانيا : وفي حالة التمويل المشترك :

فان الشركة بين البنك واصحاب المشروعات الاستثمارية هنا تكون شركة عنان<sup>(١)</sup> . والربح هنا يوزع بحسب الاتفاق بينهم والخسارة تكون بمقدار المالين . وما يحصل عليه البنك من ربح هنا يوزعه وبين اصحاب الودائع بحسب الاتفاق . وفق ما ذكر في حالة التمويل الكلى .

ويضاف الى ذلك ان نصيب اصحاب الودائع من الربح يوزع عليهم بنسبه الاجل الذى بقيت فيه اموالهم فى الاستثمار بالمودعون يودعون اموالهم فى اوقات مختلفة وهذا يعنى ان نصيب راس مال كل مودع فى الارباح يختلف بحسب تاريخ ايداع امواله .

وعليه توزيع الارباح فى هذه الحالة تكون بطريق حساب الاعداد وهى كالتالى :<sup>(٢)</sup>

نفرض تخصيص ٣٠٠ وحدة نقدية لتوزيعها على ثلاثة افراد استثمروا اموالهم فى مشروع .

أ- ١٠٠٠ ريال لمدة ٤٠ يوما .

ب- ٣٠٠٠ ريال لمدة ٢٠ يوما .

ج- ٥٠٠٠ ريال لمدة ١٠ أيام .

فان توزيع الارباح على هؤلاء المستثمرين يكون كالتالى :-

(١) " وهى ان يشترك اثنان فاكتر بماليهما ليعملا فيه بيد فيهما وربح بينهما " الهدايه ج ٦ ص ( ٢٧٧ ) .

(٢) المدخل للنظرية الاقتصادية فى المنهج الاسلامى د / احمد النجار ص ( ١٧٧ ، ١٧٨ ) .

| المستثمر | المبلغ المستثمر<br>وحدة نقدية | مدة الاستثمار<br>وحدة زمنية | العدد<br>المبلغ × المدة | نصيب المستثمر<br>من الوحدة |
|----------|-------------------------------|-----------------------------|-------------------------|----------------------------|
| الاول    | ١٠٠٠ ريال                     | ٤٠ يوم                      | ٤٠.٠٠٠                  | ٨٠                         |
| الثاني   | ٣٠٠٠ ريال                     | ٢٠ يوم                      | ٦٠.٠٠٠                  | ١٢٠                        |
| الثالث   | ٥٠٠٠ ريال                     | ١٠ ايام                     | ٥٠.٠٠٠                  | ١٠٠                        |
| المجموع  |                               |                             | ١٥٠.٠٠٠                 | "٣٠٠"                      |

بعد ان اوضحنا ما هيه الاسلوب الاسلامي للاستثمار وبينا صلاحية  
للاستثمار المصرفي مع بعض حالات الاختلاف الاجتهادية فننقل السلي  
بيان الوسائل التي يحقق بواسطتها البنك الاسلامي نشاطه الاستثماري .

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

**“ الفرع الثانى ”**

**“ وسائل الاستثمار المصرفى فى البنك الاسلامى ”**

**وفيه مطالب :-**

- المطلب الأول : المشاركة فى رأس المال - شركة العنان .
- المطلب الثانى : المشاركة المنتهية بالتملك .
- المطلب الثالث : المضاربة على اساس الصفقة المعينة .
- المطلب الرابع : بيع المراجحة للأمر بالشراء .
- المطلب الخامس : البيع بالتقسيط .
- المطلب السادس : بيع السلم .



## الفرع الثانى :

### وسائل الاستثمار المصرفى فى البنك الاسلامى

\*\*\*\*\*

خلصنا الى ان الركيزة الاساسيه التى يقوم عليها الاستثمار المصرفى فى البنوك الاسلاميه هو عقد المضاربه . حيث ان البنك يتقبل ودائع عملائه على اساسها ليقوم باستثمارها عن طريق وسائل متعدد ه فى الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الاسلاميه . فالمضاربه وهى الأسلوب الحديث لعمل البنوك الاسلاميه بعيدا عن النظام الربوى تحتاج الى وسائل استثمارية ذات طابع اسلامى كى تحقق اهداف هذا الاسلوب .

وهذه الوسائل هى :-

- أ - المشاركة فى رأس المال ، عن طريق شركة العنان .
- ب - المشاركة المنتهية بالتملك .
- ج - المضاربه على اساس الصفقة المعينه .
- د - بيع المراهجه للأمر بالشراء .
- هـ - البيع بالتقسيط .
- و - بيع السلسلــــــــــــــــم .

### المطلب الأول "

#### المشاركة فى رأس المال :

ويقصد بها شركة العنان وان معظم البنوك الاسلاميه قد اخذت بهذه الوسيلة فى استثمار الاموال المتاحة لديها فقد يشترك البنك الاسلامى فى رأس المال مشروع بعينه اما مباشرة او بشراء اسهم تلك المشروعات ، وهذا النوع من المشاركات بما انه يجعد جزاء من اموال البنك المتاحة للاستثمار

(١) صورة عقد المضاربة فى البنك الاسلامى ملحق رقم ( ١٠ ) .

فالامر متروك لاداره البنك في تحديد ما تخصصه من هذه الاموال لاستخدامها  
في هذا النوع من المشاركات تبعا لطبيعته الموارد وظروف العمل <sup>(١)</sup>.

وصفه هذه المشاركة : هي ان يشترك البنك مع شخص آخر او أكثر  
في تمويل احد المشروعات الاقتصادية . كمشروع صناعي او زراعي او تجاري  
ويستحق كل واحد من الشركاء نصيبه من ارباح ذلك المشروع وتكون المحاسبة  
للارباح والخسائر في نهاية كل سنة مالية <sup>(٢)</sup>.

ويقابل هذه المشاركة في الفقه الاسلامي والذي يعتبر اصلا لهذه الشركة  
هي شركة العنان :-

وشركة العنان تعرف :-

~~~~~

لغة :-

\*\*\*\*\*

قد تكون مأخوذه من : عن يعن اذا ظهر امامك . وذلك لظهور مال  
كل من الشريكين لصاحبه . اولانها اظهر انواع الشركة <sup>(٣)</sup>.

وقد تكون مأخوذه ايضا : من عنان الدابة لاستواء الشريكان في التصرف  
كاستواء طرفي العنان <sup>(٤)</sup>.

واصطلاحا :-

\*\*\*\*\*

هي ان يشترك اثنان بماليهما ليعملا فيه بيديهما وربحه لهما . فينفسذ  
تصرف كل واحد منهما بحكم الملك في نصيبه والوكاله في نصيب شريكه <sup>(٥)</sup>.

(١) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الاسلامية ج١ ص ( ٢٨ ) .

(٢) الاعمال المصرفية التي يزاولها بنك دبي الاسلامي ص ( ٦ ) .

(٣) لسان العرب لابن منظور ج ١٣ ص ( ٢٩٢ ) .

(٤) المعجم الوسيط ج ٢ ص ( ٦٢٢ ) .

(٥) المقنع لابن قدامه ج ٢ ص ( ١٦٣ ) .

وتكون الخسارة والربح في هذه الشركة بنسبه مساهمة كل شريك في رأس المال او الاداره . فاذا استندت الاداره في الشركة الى أحد الشركاء فانه يستحق نسيبه من صافي الربح مقابل ادارته الى جانب حصه رأس ماله .<sup>(١)</sup>

مشروعيه الشركة :-

\*\*\*\*\*

" وهذه الشركة جائزة بالأجماع " .

جاء في المغني :  
شركة العنان ( اي شركة العنان ) جائزة بالأجماع ذكره ابن المنذر .<sup>(٢)</sup>

وجاء في البدائع : ان شركة العنان جائزة باجماع فقهاء الأصهار كما ان الناس قد تعاملوا بها من غير ان ينكر عليهم أحد وان هذه الشركة شرعت لمصالح العباد وحاجتهم لاستنماء المال ، وهذا النوع طريق صالح للاستنماء فكان مشروعاً وكذلك فان هذه الشركة تشتمل على الوكالة .

والوكالة جائزة اجماعاً .<sup>(٣)</sup>

شروط الشركة :-

\*\*\*\*\*

وشروط الشركة ان يكون المالين المعقود عليهما معلومين . وحاضرين .

ويضاف الى ذلك ما يشترط للشركة عموماً من اهليه المتعاقدين والايجاب والقبول وغير ذلك .

(١) انظر : كيف تتعامل مع بنك فيصل الاسلامي ص ( ٢ ) .  
دليل بنك التمويل الكويتي ص ( ١٧ ) . ملحق رقم ( ٥ )

(٢) المغني لابن قدامه ج ٥ ص ( ١٦ ) .

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ج ٧ ص ( ٣٥٤٣ ) .

الطريقة التي تطبق بها هذه الشركة في البنوك الاسلامية :-

ويتم تطبيق هذه الشركة في البنوك الاسلامية بان يقوم البنك الاسلامي بتمويل جهه ما بجزء من رأس مال مشروع معين وتقوم الجهة بتمويل الجزء الآخر من رأس المال الى جانب العمل في ادارته المشروع . ويوزع الربح بينهما بحسب الاتفاق . وهذا جائز عند بعض الفقهاء اذا صح ان يعمل احدهما بشرط ان يكون له اكثر من ربح ماله .<sup>(١)</sup>

وقد نص مؤتمر المصرف الاسلامي بدبي على استخدام هذه الشركة كوسيله من وسائل الاستثمار . جاء فيه :-

ان هذه الشركة تقرها الشريعة الاسلامية . اذا كان نشاطها حلال . وما يوزق الله به من ربح يوزع بين الشريكين او الشركاء بنسبة رأس المال كل منهما . وان تكون الخسارة كذلك بنفس النسبة اذا الغنم بالعزم ، فاذا كان احد الشركاء قائما بادارته الشركة فتخصص له نسبة من صافي الربح يتفق عليها . على ان يوزع باقى الربح بعد ذلك فيما بين الشركاء كل حسب حصته فى رأس المال<sup>(٢)</sup> .

وتصلح هذه الوسيله لتمويل العمليات الانتاجية المختلفه من زراعية وصناعية وعقارية . خاصه وان تلك العمليات تستغرق زمنا طويلا نسبيا<sup>(٣)</sup> .

### المطلب الثانى "

المشاركة المنتهية بالتمليك :-

\*\*\*\*\*

اطلق عليها احد الباحثين المشاركة المتناقصة . وهى معاملـة<sup>(٤)</sup>

مستحدثه عرفتـها الموسوعه العلميه والعمليه للبنوك الاسلاميه بانها :-

(١) انظر فى ذلك : المقنع لابن قدامه ج ٢ ص ( ١٦٣ ) .

وبدائع الصنائع للكاسانى ج ٧ ص ( ٣٥٤٦ ) .

(٢) توصيات المؤتمر للمصرف الاسلامي بدبي ص ( ١٣ ) .

(٣) كيف نتعامل مع بنك فيصل الاسلامي السوداني ص ( ٢ ) .

(٤) الدكتور صديق الضرير فى بحثه المقدم لبرنامج التمويل والاستثمار

نوع من المشاركة يعطي فيها البنك الحق للشريك في الحلول محلـه في الملكية . دفعه واحده او على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العمل به على اساس اجراء ترتيب منظم لتجنيب جزء من الدخل المتحصل من المشروع كقسط لسداد قيمة الحصة .<sup>(١)</sup> وان المجالات المناسبة لهذا النوع قطاع النقل والمياني بوجه خاص وان كان لا يمنع هذا امكان العمل به في غير ذلك من المجالات .<sup>(٢)</sup>

واعترض بانه لا تظهر المشاركة في هذا النوع من الشركة الا اذا ساهم العامل في رأس مال الشركة فحينئذ يكون مشاركا اما اذا لم يساهم العامل في رأس مال الشركة . بحيث يكون البنك قدم التمويل كليا فانه حينئذ يسمى العامل مضاربا لا مشاركا ويطلق على هذه الشركة عندها " المضاربة بالتملك " لا المشاركة المنتهية بالتملك .<sup>(٣)</sup>

اما عن الصورة التي ينبغي ان تكون عليها هذه الشركة فقد اوصى مؤتمر المصرف الاسلامي بدبي ان تكون المشاركة المنتهية بالتملك على احدى الصور الآتية :-<sup>(٤)</sup>

الصورة الاولى : ان يتفق البنك مع متعامله على تحديد حصه كل منهما في رأس مال الشركة وشروطها . .

وقد رأى المؤتمر ان يكون بيع الحصص من البنك للمتعامل بعد اتمام المشاركة بعقد مستقل . بحيث يكون له الحق في بيعها للبنك او لغيره وكذلك الامر بالنسبة للبنك يكون له حريه بيع حصه للمتعامل شريكـه او لغيره .

- 
- (١) الموسوعة العلمية والعملية للبنك الاسلامي ج ١ ص ( ٤٨ ) . - انظر الاعمال المصرفية لبنك دبي الاسلامي ص ( ٦ ) .  
 (٢) الموسوعة العلمية والعملية ج ٥ ص ( ٣٢٥ ) .  
 (٣) المرجع السابق ج ٥ ص ( ٣٢٦ ) .  
 (٤) توصيات مؤتمر المصرف الاسلامي بدبي ص ( ١٣ - ١٤ ) ملحق رقم ( ١١ )

### الصورة الثانية :-

يتفق البنك مع العميل على المشاركة في التمويل الكلى او الجزئى لمشروع ذى دخل متوقع ويكون اتفاق البنك مع العملاء المشاركين مؤسسا على اتفاقية مع الطرف الاخر الذى سوف يقوم بعملية الاستثمار وذلك حتى يحصل البنك على حصه من صافى الدخل المحقق فعلا كربح للبنك مع حقه فى احتفاظ الجزء المتبقى من الدخل او اى قدر منه يتفق عليه مع العملاء على ان يكون مخصصا لتسديد رأس المال الذى قدمه البنك لتمويل المشروع . وعند ما يسدد الشريك كامل ذلك التمويل تؤول الملكية اليه .

### الصورة الثالثة :-

يحدد نصيب كل من البنك وشريكه فى الشركة فى صورة اسهم تمثل مجموع قيمة المشروع موضوع المشاركة " عقار مثلا " ويحصل كل من البنك وعملية المشارك له على نصيبه من اندخل المتحقق من هذا المشروع .

وللشريك ان يشتري من هذه الاسهم المملوكة للبنك كل سنة عدد معين الى ان يحصل على كامل الاسهم المشمله للمشروع مما يودى الى انتقال ملكية المشروع الى الشريك الذى اشترى كامل الأسهم<sup>(١)</sup> .

### والرأى المختار للباحث :-

ان الصورة الاولى والثالثة لا اعتراض عليها وذلك لان كل منها عبارة عن بيع احد الشريكين نصيبه من الشركة لشريكه غير ان البيع فى الصورة الاولى يكون دفعة واحدة والبيع فى الصورة الثالثة فيكون على دفعات وكلاهما لا مانع فيه مادام البيع يتم بعد الشركة بعقد مستقل .

(١) الخدمات المصرفية فى ظل الشريعة الاسلامية د / الطسيب التكنيه ص (٣٨٨) رسالة دكتوراه .

واما الصورة الثانية فيرى الباحث :-

~~~~~

ان العميل اذا رغب في شراء نصيب البنك من المشروع فانه يجب ان يدفع قيمة المشروع موضوع الشركة . ولا يلزم بدفع كل التمويل الذي قدمه البنك في بداية الشركة ذلك لان القيمة قد تنقص نتيجة الاستهلاك . ويقوم الشريك بشراء نصيب البنك بتجنيب نصيبه من الربح او جزء منه بعقد مستقل .

ففي حالة التمويل الجزئي من قبل البنك للمشروع فيكون الامر مجرد بيع وشراء بين البنك وعمليه لحصص المشروع على سبيل ان الشركة هنا شركة عنان كما هو الحال في الصورة الاولى والثالثة .

واما في حالة التمويل الكلى من قبل البنك للمشروع فان المشاركة تعتبر من قبيل العمل على الشيء بجزء من الاجر المتحصل . وهذه له اصل جائز في الفقه الاسلامي .

جاء في شرح منتهى الارادات :- " ويصح دفع دابه ونحو ذلك للعمل بجزء من اجرتة لانها عين تنمي بالعمل عليها فيصح العقد عليها ببيع بعض نمائها كالشجر في المساقاة والارض في المزارعة . ولا يصح تخريجها على المضاربة بالعروض لانها انما تكون بالتجارة . والتصرف في رقبه المال وهذا بخلافه (١) .

واعتمد البنك الاسلامي هذه الطريقة في حل مشاكل الاسكان (٢) .

مثال تطبيقي :-

~~~~~

قد يقوم البنك بالدخول في شركة مع عميل يمتلك ارضا على ان يقوم البنك ببناءها ويدفع العميل جانباً من تكاليف هذا البناء مع احتفاظه بملكية الارض ويتم توزيع الربح بين البنك وبين شريكه بالنسب التي يتفقون عليها . ولصاحب

(١) شرح منتهى الارادات للبهوتي ج ٢ ص ( ٣٣٨ ) .

(٢) مائة سؤال وجواب عن البنوك الاسلامية ص ( ٧٧ ، ٧٨ ) .

الارض ان يدفع للبنك قيمة حصته من عمليه البناء اما دفعه واحده او على دفعات . ولا يحق للبنك ان يحصل على ايه زياده بسبب ارتفاع الأثمان . بسبب الارض فقط .

واما اذا ادخل الشريك قيمة الارض في المشاركة . فعنئذ يكون البنك شريكا في الارض والمباني ويكون له نصيب من ارتفاع الاثمان ويكون صاحب الارض مخيرا بين ان يبيع او يشتري بسعر السوق .

### المطلب الثالث "

المضاربة على اساس الصفقة المعينه :

جاء في الموسوعة العلمية والعملية :- ان هذا النوع من الوسائل يتناسب ومعظم الحالات المختلفة الفئات القطاع التجارى من الأفراد والشركات العامة والخاصة . ونظرا لسعه هذا المجال فان المصرف يستطيع ان يختار من المضاربين له من مختلف الفئات على اساس توزيع تعامله الاجمالى للقطاعات المختلفة والتوزيع الخاص لكل قطاع على حده بما يكفل له توزيع المخاطر . ولكي يحقق نوعا من المراقبة المبينة على اساس المضاربة بين النتائج التى قد حققها كل مضارب .

وفى هذا المجال يمكن للبنك الاسلامى ان يشارك بتقديم رأس المال كاملا للصفقة المطلوبه او جزءا منه للمضارب الخاص حسب قدرته والثقة التى يتمتع بها (١) .

ويعتبر هذا العقد من وجهه نظر الفقهاء من قبيل المضاربة المقبدة بالشروط (٢) .

ويمكن للبنك الاسلامى ان يكون مشاركا فى رأس المال الذى يقوم به

(١) الموسوعة العلمية والعملية ج ١ ص ( ٢٨ ) .

(٢) انظر المضاربة المقيدة من هذا البحث ص ١١٤



العامل . بحيث يدفع البنك النصف ويدفع القائم بالعمل النصف الآخر والربح حسب الاتفاق بين الطرفين . والخساره على الطرفين كل على قدر حصته تمشياً مع قاعده الغم بالغرم .

ويمكن للبنك ان يدفع رأس المال كاملاً للقائم بالعمل دون ان يدفع العامل شيئاً من المال ولكن عليه العمل (١) .

ففي الحالة الاولى تكون مضاربه ومشاركه وذلك جائز عند بعض الفقهاء جاء في المغنى :- واذا دفع اليه الفا مضاربه ، وقال اضف اليه الفا من عندك واتجر بها والربح بيننا لك ثلثاه ولى ثلثه جاز وكان شركة ، وقراضاً وقال اصحاب الشافعى لا يصح .

وقال ابن قدامه بان مثل ذلك جائز لانهما تساويا في المال وانفرد احدهما بالعمل فجازله ان ينفرد بزياده الربح (٢) .

واما في الحالة الثانية :-

=====

فانها مضاربه خالصه لان المال من احدهما والعمل من الآخر . فلو حصل ربح ، فان الربح بينهما حسب الاتفاق ولو حدث خساره فان الخسارة على البنك الاسلامى وحده (٣) .

مثال تطبيقي :-

\*\*\*\*\*

تاجر اقمشه اراد استيراد كميّه من البقماش من دوله ما . وحدد تكلفه هذه الصفقة وارباحها . وقام البنك الاسلامى بتمويلها بالمشاركة على ان يكون ٧٥ ٪ من الارباح للتاجر و ٢٥ ٪ من الارباح للبنك . على انه لو خسرت الصفقة او تلفت البضاعة تكون الخسارة بنسبة المال المدفوع من كل طرف (٤) .

(١) الموسوعه العلميه والعملية ج ٥ ص ( ٣٢٧ ) .

(٢) المغنى لابن قدامه ج ٥ ص ( ٢٨ ) . (٣) الموسوعه العلميه والعملية ج ٥ ص ٣٢٨ .

(٤) تطوير الاعمال المصرفيه بما تفيق والشريعه الاسلاميه د / سامى حمود ص ( ٤٧٤ ) .

## "المطلب الرابع"

### بيع المراجعة للأمر بالشراء

ان هذه الوسيلة هي نوع من انواع البيوع الجائزة بلا خلاف ويشترط فيها ما يشترط في البيوع عامة الا انها تختص بشرط هو علم المتبايعين برأس المال وبالربح .

كان يقول البائع . رأس مالي فيه مائة او على مائة . بعثك بهـــــــــــــــــا وربح عشرة .

فان ظهرت خيانه البائع فيما ذكره من الثمن والربح فالبيع صحيح والمشتري بالخيار فان شاء اخذ بما بينه البائع على ما فيه من زيادة وان شاء ترك البيع . وقال بعض الفقهاء لا خيار للمشتري وانما له الحق في اسقاط الزيادة <sup>(١)</sup> هذا اذا كانت السلعة حاضرة .

وصوره بيع المراجعة للأمر بالشراء كما جاءت في الموسوعة العلمية والعملية ( هي ان يتقدم عميل الى البنك طالبا منه شراء سلعة معينة بمواصفات يحددها على اساس الوعد منه بشراء تلك السلعة اللازمة له فعلا . مراجعته بالنسبة التي يتفق عليها مع البنك ويدفع الثمن مقسطا حسب امكانياته .

فهذه العملية مركبة من وعد بالشراء وبيع بالمراجعة وهي ليست من قبيل بيع الانسان مالم يسعده . لان البنك لا يرض ان يبيع شيئا ولكنه يئلقى التماسا بالشراء . وهو لا يبيع حتى يملك ما طلبه منه العميل . فيعرضه عليه لينظر هل هو مطابق لما وصف له . وهذه المعاملة تنطوي على ربح بسبب الضمان . لان البنك قد اشترى فاصبح يتحمل تبعه الهلاك <sup>(٢)</sup> .

---

(١) بحث في وسائل الاستثمار . في المواد العلمية لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة . نشره ١ / ٤ ص ( ١٥ ) د / صديق الضير .  
(٢) الموسوعة العلمية والعملية ج ١ ص ( ٢٩ ) - ملحق رقم ( ١٢ )

والاصل فى جواز هذه المعاملة ما جاء فى كتاب الأم : ( واذا ارى الرجل الرجل سلعة فقال . اشتر هذه واربحك فيها كذا . فاشترها الرجل فالشراء جائز . والذى قال اربحك فيها بالخيار ان شاء احدث فيها بيعا وان شاء تركه وهكذا ان قال اشترلى متاعا ووصفه له . او متاعا اى متاعا شئت ، وانا اربحك منه فكل هذه سواء<sup>(١)</sup> فيجوز البيع الاول . ويكون هذا فيما اعطى من نفسه بالخيار . وسواء فى هذا ما وصفت .

وان قال اتبعه واشتره مثله بنقد او دين يجوز البيع الاول ويكونان بالخيار اى بالبيع الآخر . فان جد داه جاز وان تباعا به على الزام انفسهما بالامر الاول . فهو مفسوخ لا مرين : احدهما : المهمتبايعاه قبل ان يملكه البائع .

والثانى : انه على مخاطره انك ان اشتريته على كذا اربحك فيه كذا<sup>(١)</sup> .

وتسمية العقد هنا " بيع المربحة للأمر بالشراء " مأخوذ من هذا النص : " واذا ارى الرجل والرجل السلعة وقال اشتر هذه واربحك فيها كذا " .

وبعض البنوك الاسلامية تسمى هذا العقد ( بيع المربحة ) ويمكن التفرقة بين العقدين بما يأتى :-

- ١ - ان يبيع المربحة يستعمل فيما يملكه البنك .
- ٢ - واما بيع المربحة للأمر بالشراء فانه يستعمل فيما لا يملكه البنك سواء كانت السلعة المطلوبة محليه ام خارجيه<sup>(٢)</sup> .

واما مسأله الزام كل من البنك بان يشتري السلعة والامر بان يشتريها منه مربحه ففيها رأيان :-

الرأى الأول :-

يرى ان هذه المعاملة عقد لازم بالنسبة لكل من البنك والمشتري الامر

(١) كتاب الام للامام محمد بن ادريس الشافعى ج ٣ ص ( ٣٩ ) .

(٢) ان كانت السلعة محليه فان هذه الوسيله تعتبر معالجه لمسأله خصم الكمبيالات المحليه . وان كانت السلعة المطلوبة خارجيه فانها تعتبر معالجه

بالشراء بمعنى . ان البنك ملزم بالبيع مرابحه للامر بالشراء . والامر ملزم بتنفيذه وعده بالشراء .

وهذا الرأي ذكره احد الباحثين<sup>(١)</sup> واكده ما جاء في الموسوعة العلمية من ان : الطلب الذى يقدمه الامر بالشراء الى البنك حتى يتأكد البنك من ان العميل جاء فى طلبه . وايضا حتى يتلافى البنك تكول الامر عن الشراء وتصبح المخاطره محسوبة .<sup>(٢)</sup>

ودعم هذا الرأي ايضا ما جاء فى توصيات مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى : بان هذه المعاملة ملزمة للطرفين لذلك يرى المؤتمر : ان هذا التعامل يتضمن وعدا من عميل البنك بالشراء فى حدود الشروط المنسوبة عنها . ووعدا اخر من المصرف باتمام هذا البيع بعد الشراء طبقا لشروط الشروط وان مثل هذا الوعد ملزم للطرفين قضاء طبقا لما جاء فى المذهب المالكي . وملزم للطرفين ديانه طبقا لاحكام المذاهب الأخرى . وما يلزم ديانه يمكن الالتزام به قضاء اذا اقتضت المصلحة ذلك وامكن للقضاء التدخل فيه .<sup>(٣)</sup>

وهذا الرأي . يعمل به فى بنك د بى الاسلامى الآن .<sup>(٤)</sup>

## الرأى . الثانى :-

يرى ان هذا العقد ملزم للبنك فقط اما الامر بالشراء فهو بالخيار عند ما يعرض عليه البنك السلعة المطلوبة . فان شاء اشتراها وان شاء تركها . واما البنك فهو ملزم ببيع السلعة للامر بالشراء اذا رغب فيها واما ان لم يرغب فمن حق البنك ان يبيعها لآخر .

واما عن عدم الزام الامر بالشراء بشراء السلعة المطوية من البنك لان اعتبار الوعد ملزما للطرفين يؤدى الى بيع قبل فتحك السلعة . ولا يغير من هذه

(١) فى تطوير الاعمال المصرفية د / سامى جمود ص ( ٤٢٩ ) .

(٢) الموسوعة العلمية والعملية ج ١ ص ( ٢٩ ) .

(٣) توصيات مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى ص ( ١٣ ) . ملحق رقم ( ١١ )

(٤) الاعمال التى يزاولها د بى الاسلامى ص ( ٣ - ٤ ) .

الحقيقة كون البنك والعمل سينشئان عقد بيع جديد بعد وصول السلعة  
مادام كل واحد منهما ملزم بإنشائه على الصورة التي تم بها الوعد .<sup>(١)</sup>

ودليل هذا الرأي . ما جاء في الموطأ . " ان مالكا بلغه ان رجلا  
قال لرجل ابتع لى هذا البعير ينقد حتى ابتاعه منك الى اجل . فسأل عن  
ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه . ثم ان مالكا ذكر هذه المسألة  
فى باب " بيعتين فى بيعه " فكانه يرى ان ابن عمر يعتبرها داخله فيما  
نهى عنه من بيعتين فى بيعه .<sup>(٢)</sup>

وبهذا الرأي ، يعمل بنك فيصل الاسلامى السودانى<sup>(٣)</sup> ، وبينما القمو يـ  
الكويتى الا ان بيت التمويل لم يتعرض للزوم الوعد او عذفه وكذلك بالنسبة  
لبنك فيصل الاسلامى المصرى .<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>

### " المطلب الخامس "

#### البيع بالتقسيط

البيع بالتقسيط او البيع الى اجل : هو تسليم الثمن وتأخير الثمن .

وقد يكون الثمن المؤخر هو نفس السعر الذى تباع به السلعة نقدا  
وهذا لا خلاف فى جوازه بين الفقهاء بل هو عمل يؤجر فاعله ولكن الخلاف  
فى ان يكون البيع الى اجل بسعر اكثر من الثمن الحالى ، بين الفقهاء<sup>(٦)</sup> .

جاء فى نيل الاوطار : اجازه جمهور الفقهاء لهذا النوع من البيع :  
" قالت الشافعية و الحنفية وزيد بن على والمؤيد بالله والجمهور انه يجوز  
لعموم الادله القاضية بجوازه وهو الظاهر " .<sup>(٧)</sup>

(١) بحث فى وسائل الاستثمار بالشاركة د / صديق الضير ١ / ٤ ص ( ١٧ )

(٢) الموطأ للإمام مالك ج ١ ص

(٣) كيف نتعامل مع بنك فيصل السودانى ص ( ٤ ) . ملحق رقم ٤ .

(٤) مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى ص ( ١٦ ) .

(٥) التقرير السنوى الاول لمجلس الادارة ص ( ١٤ ) .

(٦) الموسوعة العلمية والعطية مرجع سابق ج ٥ ص ( ٣٨٤ ) . ( ٧ ) نيل الاوطار ٥ / ١٧٣ .

وجاء في المغنى : لا بأس ان يقول ابيعك بالنقد بكذا وبالنسيئة  
بكذا فيذهب على أحدهما . فهذا جائز اذا قال المشتري انا اخذه بكذا  
فقال خذ . وقد رضيت ونحو ذلك <sup>(١)</sup> .

وصوره البيع :-

ان يقول صاحب السلعة للمشتري هذه السلعة بمائه الان وبمائه وعشره  
ان . فعتبه بعد سنة فيقول المشتري اشتريتها بمائه وعشرة الى سنة . ويقول  
البائع بعتك . ويتم البيع على هذا .

ويرى بعض الباحثين <sup>(٢)</sup> :- ان تقوم البنوك الاسلامية بهذا البيع على

طريقتين :-

الاولى :

ان يبيع بالتقسيط بسعر البيع نقداً للمحتاجين للسلعة لاستعمالهم  
الشخصي لا للتجارة . وتكون الاقساط في هذه الحالة قليلة والاجل قصيرا  
فتؤدي هذه الخدمة لمن يحتاج الى السلعة وليس عنده ما يشتريها به  
نقداً . وتساعد على تنميه هيئة الادخار بالنسبة لفوى الدخل المحدود .

الثانية :-

ان يبيع البنك بالتقسيط بثمان اكثر من الثمن العالي في حالتين :-

أ- مع التجار الذين لا يرغبون في المشاركة ونعتبر هذه الطريقة بديلاً  
لعملية الشراء بتسهيلات الدفع التي تمارسها البنوك التجارية .

(١) المغنى لابن قدامة ج ٤ ص (١٧٧) .

(٢) بحث عن وسائل الاستثمار مرجع سابق د / صديق الضير ١ / ٤ ص ١٨

ب - فى المعاملات التى يكون فيها المبلغ الموعجل كبيرا والا جل طويلا والمجالات التى تمارس فيها البنوك الاسلاميه هى بيع المساكن ويكون البيع بالتقسيط فى هذه الحالة هو البديل لسلف . المباني بقائده والتى تمارسها البنوك العقاريه .<sup>(١)</sup>

ويتم البيع بالتقسيط فى هذه المجالات باحدى طريقتين :-  
كما جاء فى الموسوعه :-<sup>(٢)</sup>

( ١ ) ان يتولى البنك بناء مساكن فى ارض مملوكه ثم يبيعها للراغبين على اقساط بالثمن والكيفيه التى تم التراضى بها .

٢ - ان يتعاقد البنك مع مالك الارض على ان يبنى له بيتا فى ارضه ويحدد ان فى العقد مواصفات البناء والقيمة وكيفيه الدفع بالطريقة التى يتفقان عليها . وهذا العقد يمكن ان يسهم فى خدمه المجتمع لحل مشاكل الاسكان وغيرها .

ويعمل بنك فيصل الاسلامى السودانى بهذه الصيغه لتمليك وسائل الانتاج لصغار الحرفيين من عربات التاكسى . وماكينات الخياطة . وقد اثبتت هذه الفئة انضباطها فى تعاملها مع المصرف .<sup>(٣)</sup>

كما يعمل بهذه الصيغه ايضا بيت التمويل الكويتى فى السلع التجاريه بشكل عام . حيث يتفق مع العميل على ان يبيعه بضاعه بسعر ما محدد لمدة معينه . ويسلمه البضاعة . وعند حلول الاجل يتحصل البنك على الثمن . وقد تكون هذه المداينه برهن او بدون رهن .<sup>(٤)</sup>

(١) الموسوعه العلميه والعمليه ج ٥ ص ( ٣٨٥ ) .

(٢) المرجع السابق ج ٥ ص ( ٣٨٦ ) .

(٣) بحث فى تجربه البنوك الاسلاميه . عبد الرحيم حمدى ص ( ١١ ) .

(٤) دليل بيت التمويل الكويتى ص ( ١٦ ) ملحق رقم ( ٥ ) .

## "" المطلب السادس ""

### بيع السلم

ويضاف الى الوسائل المتقدمة هذه الوسيلة وهى بيع السلم .

عرف السلم :-

أ- لغة : يقال سلم وسلف . والمعنى اللغوى الجامع بينهما هو التسليم والتقديم . " اسلمت اليه بمعنى اسلفته<sup>(١)</sup> .

والسلم لغة اهل الحجاز . والسلف لغة اهل العراق<sup>(٢)</sup> . وسمى هذا العقد ( بالسلم ) لتسليم وتقديم رأس المال فى المجلس .  
جاء فى فتح القدير<sup>(٣)</sup> .

" ان السلم معناه لغة السلف ، فاعتبر فى المعنى الشرعى كأن الثمن يسلفه المشتري للبائع ليقضيه أياه " .

ب- اصطلاحاً :-

جاء فى المغنى : السلم هو ان يسلم عوضاً حاضراً فى عوض موصوف<sup>(٤)</sup> فى الذمه الى اجل .

وجاء فى الاختيار :

ان السلم فى الشرع اسم لعقد يوجب العك فى الثمن عاجلاً<sup>(٥)</sup> وفى الثمن اجلاً .

(١) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى الشيخ / احمد على العبومى

ص ( ٣٣٨ ) ط دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٧٨ .

(٢) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني ج ٢ ص ( ١٠٢ ) .

(٣) فتح القدير للكمال بن الهمام ج ٥ ص ( ٣٢٣ ) ط مطبعة الباب الحلبي

القاهرة ١٩٧٠ قدأمه ج ٤ ص ( ٢٧٥ ) .

(٥) الاختيار لتعليل المختار للموصلى ج ١ ص ( ٢٠٦ ) .



حكم السلم :-

انه عقد مشروع حكمه الجواز .

وحكمة مشروعيته :-

لتحقيق مصالح العباد وتلبية احتياجاتهم . ودفع المشقة عنهم لان الناس في حاجة اليه حيث ان ارباب الزرع والثمار والتجارات يحتاجون الى النفقة على انفسهم وعلى زروعهم وتجاراتهم وقد تعوزهم النفقة فجوز لهم السلم ليرتفقوا . ويرتفق المسلم الذي دفع مال السلم . بالأسترخاء<sup>(١)</sup> .

دليل مشروعيه السلم :-

جاءت مشروعيته بالكتاب والسنة والاجماع .

أ) اما الكتاب :-

فقوله تعالى : ( يا ايها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه )<sup>(٢)</sup> .

قال ابن عباس رضى الله عنهما : نزلت في السلم<sup>(٣)</sup> . وقد روى قتادة عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال ( اشهد ان السلف المضمون الى اجل مسمى قد احله الله في الكتاب واذن فميه . قال تعالى :-  
" يا ايها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه "

ب) واما السنة :-

عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم

(١) المعنى لابن قدامه ج ٥ ص ( ٢٧٥ ) - ومعنى الارتفاق الانتفاع .

فتح القدير للكمال ابن الهمام ج ٧ ص ( ٢٠ ) .

(٢) سورة البقرة اية ٢٨٢ . (٣) تنوير المقياس في تفسير خير الامم ص

المدينه . وهم يسلفون فى الثمار السنة والسنتين فقال " من اسلف فيسلف  
فى كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم " (١) .

ج ( واما الأجماع :-

فقد حكاه ابن المنذر فقال : اجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم  
على ان السلم جائز " (٢) .

وحكى الاجماع على جوازه ايضا عند الحنفية (٣) ، والمالكية (٤) .

وقد جعل بعض الفقهاء دليل جواز السلم الاجماع وقالوا بان ما استدل  
به من الكتاب والسنة مستند الاجماع .

جا" فى شرح منتهى الارادات (٥) :-

وهو جائز بالاجماع وسنده قوله تعالى : " يا ايها الذين آمنوا اذا  
تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه " .

وقوله صلى الله عليه وسلم " من اسلف فى شئ فليسلف فى كيل معلوم  
وزن معلوم الى اجل معلوم " .

ولم يذكر الفقهاء الاستدلال على مشروعيته بالقياس جريا على ما هو  
معهود فى كتب الفقه وذلك لانهم قد اختلفوا فى دلاله القياس على مشروعيته .

فمنهم من قال :

بان السلم عقد شرع على خلاف القياس لكونه بيع المعدوم . الا انا تركنا  
القياس بالكتاب والسنة والاجماع .

- 
- (١) انظر فتح البارى لابن حجر شرح صحيح البخارى فى كتاب السلم ح ٤  
ص ( ٤٢٩ ، ٤٣٠ ) - قيل الاوطار للشوكاني ج ٥ ص ( ٢٥٤ ) وهذا متفق عليه .  
(٢) المغنى لابن قدامه ج ٤ ص ( ٢٧٥ ) . (٣) الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ٢٦٠  
(٤) بدايه المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ( ٢٠٦ ) . (٥) شرح منتهى الارادات ج ٢ ص ٢٤١

وانتقد الامام ابن القيم : من ذهب الى انه ثبت مشروعيته بخلاف القياس وقال : انسه ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس واما ما يظهر محالفته للقياس فاحد امرين لازم فيه ولا بد : اما ان يكون القياس فاسدا او يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع .

واكد على ان السلم وفق القياس " فانه بيع مضمون في الذمه موصوف مقدور على تسليمه غالبا . وهو كالمعاوضة على المنافع في الاجازة ، وقبيل تقدم انه على وفق القياس . وقياس السلم على بيع العين المعدومة التي لا يدرى اي قدر على تحصيلها ام لا والبائع والمشتري منها على فرر . من افسد القياس صورته ومعنى وقد فطر الله العقلاء على الفرق بين بيع الانسان ما لا يملكه ولا هو مقدور له وبين السلم في مغل - اي منتفع به - في العادة على تسليمه (١) .

### شروط السلم (٢)

ويشترط في عقد السلم :

( ١ ) ان يكون السلم فيه " السلعة " مما ينضبط بالصفات كالحبوب والثمار والحديد والثياب ونحو ذلك . والمقصود بيان المسلم فيه بيانا واضحا ينفي الجهالة .

( ٢ ) معرفه مقدار المسلم فيه . بالكيل ان كان مكيلا وبالوزن ان كان موزونا وبالعَد ان كان معد ودا . وبالذراع ان كان مما يذرع .

( ٣ ) ان يكون السلم فيه مؤجلا الى اجل معلوم .

- 
- (١) اعلام الموقعين للامام ابن القيم ج ١ ص ( ٣٤٩ ) .  
 (٢) انظر في ذلك فتح القدير للكمال ابن الهمام ج ٥ ص ( ٣٣٨ - ٣٤٢ ) .  
 - المغنى لابن قدامة ج ٤ ص ( ٢٧٦ - ٢٩٥ ) .  
 - معنى المحتاج للشريني ج ٢ ص ( ١٠٢ - ١٠٨ ) .

٤ ( ) تعجيل رأس المال وتسليمه للبائع فى مجلس العقد . فان افترقا قبل القبض لم يصح السلم .

وهذا ما ذهب اليه الحنفية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup> والحنابلة<sup>(٣)</sup> والمالكية .  
الا ان المالكية اجازوا المدة اليسيرة كالיום واليومين والثلاثة . وأن  
تاخر القبض اكثر من ذلك بطل العقد<sup>(٥)</sup> .

ورأى المالكية هذا - اقرب الى طبيعته التعامل التجارى الان وفيه نوع  
من المرونة تستوعب بعض الاجراءات التى قد تلجأ اليها العاقد احيانا لى  
التأخير قليلا فى سداد رأس المال<sup>(٦)</sup> .

ويستخدم البنك الاسلامى عقد بيع السلم فى شراء سلع معينة تسليم  
مستقبلا ، يدفع ثمنها فورا وبيع سلع معينة تسليم مستقبلا ويقبض ثمنها فورا .

وبهذا يكون البنك قادرا على الحصول على السلع لتجارته وبالتالى  
تصريف ما ينتجه من سلع مستقبلا من مشروعاته الصناعية .

وقد اوصى مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى اتباع قواعد السلم بشروطه المقرره  
شرعا .<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) فتح القدير للكمال ابن الهمام ج ٥ ص ( ٣٤٢ ) .
  - (٢) مغنى المحتاج للخطيب الشربيني ج ٢ ص ( ١٠٢ ) .
  - (٣) المغنى لابن قدامه ج ٤ ص ( ٢٩٥ ) .
  - (٤) بدايه المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ( ١٠٨ ) .
  - (٥) الحيازة فى الفقه الاسلامى د / نزيه حماد ص ( ١٢٩ - ١٣٠ ) ط د اربالبيان  
دمشق ١٩٧٨ .
  - (٦) الموسوعة العلمية والعملية ج ٥ ص ( ٣٦١ ) .
  - ✳ والمقصود برأس المال فى هذا السياق هو رأس المال النقدى اى كمية النقود  
التى تدفع فى المجلس مقابل السلعة المسلم فيها .
  - (٧) توصيات مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى ص ( ١٦ ) .

وبهذا المطلب ينتهى القسم الاول من الأعمال التى يزاولها البنك  
الاسلامى . وهو اهم الاقسام حيث تظهر فيه الفروق الاساسيه عن  
العمل المصرفى فى النظام الربوى القائم .

وننتقل الى بيان القسم الثانى من الأعمال .

وهو : الخدمات المصرفيه التى يؤديها البنك الاسلامى  
الى عملائه .....  
والموضحه فى المبحث الثانى .

\*\*\*\*\*

## "" المبحث الثانى ""

### الخدمات المصرفية

ونستعرض فيه القسم الثانى من الاعمال المصرفية التى يزاوئها البنك الاسلامى . وهى الخدمات المصرفية .

يقصد بها تلك التى يقوم بها البنك عادة بهدف الربح ويتأتى الربح من الأجر<sup>(١)</sup> الذى يتقاضاه البنك مقابل الجهد المبذول فى اداء الخدمة . والبنك الاسلامى يقوم بأداء الخدمات المصرفية على اختلافها على أعلى مستوى طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية وباستخدام احسن الأساليب التقنية الى جانب الاستعانة بالكفاءات الادارية والفنية المتخصصة وتعتبر هذه الخدمات متكاملة لوظيفة البنك الأساسية والتى هى قبول الودائع واستثمارها بالمشاركة .

الا ان الفارق بين هذه الوظائف والاداء الاستثمارية أن العائد فى الاستثمار بالمشاركة يتمثل فى الربح الناتج ، اما العائد فى الخدمات المصرفية انما هو الأجر الذى يتقاضاه البنك نتيجة قيامه بأدائها لعملائه .

وانواع الخدمات المصرفية التى يؤدىها البنك الاسلامى لعملائه هى :

( ١ ) فتح الحسابات الجارية .

( ٢ ) الاعتمادات المستندية .

وتنقسم الى :

أ - اعتمادات مغطاه بالكامل من العميل .

ب - اعتمادات مغطاه بالمشاركة .

( ٣ ) خطابات الضمان .

(١) سنستخدم كلمة الأجر بدل العمولة . التى تم التعارف عليها فى العرف المصرفى الحالى كبديل للفائدة . وان كان من الممكن اطلاق كلمة العمولة .

- ( ٤ ) التحويلات الداخلية والخارجية .  
 ( ٥ ) تجارة الأوراق التجارية وحفظها .  
 ( ٦ ) امناء الاستثمار وإدارة ممتلكات الغير .  
 ( ٧ ) عمليات الصرف الأجنبي . وتنقسم الى :  
 أ - بيع وشراء العملات الأجنبية .  
 ب - إصدار وصرف الشيكات السياحية والمصرفية .  
 ( ٨ ) تأجير الخزائن الحديدية .  
 ( ٩ ) قبول الأكتتاب في أسهم الشركات .

وسنشرح كل خدمة من هذه الخدمات على حده مع بيان كيفية تطبيقها في البنك الإسلامي .  
 الخدمات :

#### ( ١ ) فتح الحسابات الجارية :

تمثل عملية فتح الحساب الجاري خدمة من البنك لعميله حيث يترتب بفتح عدد من الخدمات التابعة مثل :  
 استلام وتحصيل المدفوعات وقيدها في الحساب ، وتأدية الشيكات المسحوبة ، وتنفيذ أوامر الدفع . ويضاف الى ذلك أن البنك يزود عميله بالكشوفات الدورية التي تمثل حركة الحساب خلال مدة معينة مما يساعده العميل على ضبط حساباته . الى جانب سهولة استعماله لنقوده بشكل يريحه من اعباء حملها وتداولها .

فاذا ما تقاضى البنك أجره على ذلك فانه ينبغي أن تكون الأجرة متناسبة مع ما يتحملة من تكاليف فعلية ، كقيمة دفاتر الشيكات مثلا من الناحية الإدارية بوقية طباعتها ، الى غير ذلك ، وبهذا يكون للأجر سبب شرعي<sup>(١)</sup> .

(١) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية . د / سامسي

كيفية تحديد الأجر الذى يتقاضاه البنك :

تعريف الأجر :

الأجر فى الاصطلاح هو ثمن المنفعة فى العقد المتفق عليه بين طرفين وهو العقد المعروف بالأجارة . التى يعرفها الفقهاء بأنها " عقد يفيد تملك المنفعة بعوض " .

ويشترط فى الأجر الذى هو ثمن المنفعة ان يكون معلوما قابلا للتحديد ولا يشترط أن يكون معين المقدار جملة والمقصود هو تجنب الجهالة المفضية الى نزاع . ويسمى الاجر فى اصطلاح المصارف بالعمولة تفاديا . لآية شبهه فانه ينبغى ربط العمولة كأجر بالخدمة المؤداة طبقا للعناء والجهد المبذول أى أن الفیصل فى كون العمولة أجرو ليست ربا هو :  
( ١ ) وجود خدمة تقابلها .

( ٢ ) ان يكون مقدارها محدد فى كل حالات الخدمات المصرفية بما يبذل من جهد أو يؤدى من خدمة دون ربط ذلك بالمبلغ أو مدته .<sup>(١)</sup>

والعمولات تكون مشروعة فى البنوك الإسلامية اذا حسبت على أساس نوع الخدمة وليس على قيمتها ( أى ليس على المبلغ موضع الخدمة ) فمثلا يحدد البنك مبلغا معيناً عن تحصيل الكمبيالة مهما كانت قيمتها وليس ما يمنع من زيادة المبلغ اذا كان مكان التحصيل خارج حدود الدولة الذى يكون فيه مركز البنك .<sup>(٢)</sup>

( ٢ ) الأعمادات المستندية :

تعتبر الأعمادات المستندية من الوسائل المشتركة فى مجال العمل المصرفى لانها تجمع بين الخدمة المصرفية واعمال التمويل . وتشكل وسيلة

(١) الموسوعة العلمية : ١ ص ( ٣٢ ) .

(٢) مجلة البنوك الإسلامية العدد الثانى - جمادى الأولى ١٣٩٨ هـ . ص ( ١٥ )  
البنوك الإسلامية - رسالة الأستاذ الشرعیه .



مقبول وعملية بالنسبة للمصدرين والمستوردين فى تسوية مدفوعاتهم د وليا .  
فبالنسبة للمصدر يكون الأعتما د المستندى ضمان له لقبض قيمة بضاعه التى تعاقد على تصديرها عند القيام بتقديم بوالص الشحن الى البنك الذى أشعره بورود الأعتما د .

وبالنسبة للمستورد فانه يضمن بأن البنك فاتح الاعتما د لن يقوم بإداء قيمة البضاعة المتعاقد عليها الا عند تقديم المصدر بوالص الشحن بالشكل والشروط الواردة فى الأعتما د المستندى المفتوح ويشترط البنك الأسلامى فى المتقدم لفتح الأعتما د المستندى أن يكون من عملاء البنك وله حساب جار فيه .<sup>(١)</sup>

ويعرف الاعتما د المستندى بأنه :

عبارة عن وثيقة صادرة عن بنك معين بناء على طلب عميله ( المستورد ) يخول بموجبها بنكا آخر لدفع مبلغ معين من النقود الى المستفيد من الأعتما د ( المصدر ) وذلك عندما يقدم المستفيد المعين الوثائق المنصوص عليها فى الأعتما د المستندى . والتى تفيد شحن البضائع .<sup>(٢)</sup>

والعلاقة التى يربط بها الأعتما د المستندى بين المستورد والمصدر والبنك هى علاقة مثلثة الأطراف فبالنسبة للمصدر والمستورد هى علاقة تعاقدية محكومة بالاتفاق الذى يقوم بينهما عند إبرام الصفقة .

واما علاقة كل منهما مع البنك الذى يفتح الأعتما د ( الوسيط ) فهى علاقة محصورة فقط فى نقل التعليمات بين الأمر والمستفيد . فان دور البنك فاتح الأعتما د مقيد بتعليمات الأمر الذى طلب اليه فتح الأعتما د حسب الشروط المحددة . وما على البنك الذى يكون أما وكىلا أو مراسلا للبنك

(١) الموسوعة العلمية والعملية ج ٢ ص ( ١٨٥ ) .

(٢) الموسوعة العلمية ج ٥ ص ( ٤٩٢ ) .

فاتح الأعتما د سوى أن يطبق الشروط الواردة فى الأعتما د على المستنءاءات المقءمه اليه . فان كانت مطابقة قام بالتنفيذ والءفع والا فانه يتحفظ عن قبول المستنءاءات بحسب ءرءة المخالفة .

- والبنوك الأسلامية تتعامل بنوعين من الأعتمااءات المستنءية وهى :
- أ ) اعتمااءات مءطاء بالكامل من العميل .
- ب ) اعتمااءات مءطاء بالمشاركة .
- النوع الأول : اعتمااءات مءطاء بالكامل من العميل :

يكون ءور البنك الأسلامى فى هذه الحالة وكىلا بأءر بمعنى أن البنك يكون نائبا عن العميل فى فحص كل المستنءاءات بءقة والأستيثاق من أنها جاءت وفق الشروط المنصوص عليها فى الأعتمااء قبل ءفع القيمة . لان الخطأ الذى وجهه العميل الى البنك لفتح الأعتمااء ماهو الا ءوكيل بءفع قيمة الأعتمااء عند ءءقيق الشروط .

والوكالة عقد مشروع فى الشريعة الأسلامية يجوز أن يكون مقابل بأءر عن الأعمال التى يقوم بها الوكيل نيابة عن الموكل وبناء على هذا يمكن للبنك اءساب أءر عن عملية فتح الأعتمااء مقابل ءوكيله بءفع الشءن (١) وفحص المستنءاءات وصرف العملات وما يتءمله فى سبيل ذلك من مصاريف فعليه للءلكس والبريد وغير ذلك (٢) .

النوع الثانى : اعتمااءات مءطاء بالمشاركة :

وهى اعتمااءات مستنءية يتم ءصولها كليا أو جزئيا من قبل البنك ولا فرق بين التمويل الكلى أو الجزئى الا بءءر ما يءص رأس المال المقءم من أرباح وما يتعرض له كل طرف من خسارة .

(١) المقصوء بالشءن فى هذا ءعبير هو كمية النقوء .

(٢) الموسوعة العلمية والعملية ج ٥ ص ( ٥٠٣ ) .

ويتم التمويل فى هذا النوع غالبا على أساس بيع المراجعة<sup>(١)</sup> المينة على الأمر المسبق بالشراء . والتي يطلق عليها . " " بيع المراجعة للأمر بالشراء " " .<sup>(٢)</sup>

ويتم التطبيق العملى لهذا النوع كما يلى :

أن يأتى عميل ما لديه عرض محدد لبضاعة معينة على صورة دليل مطبوع . ويطلب من البنك أن يشتري له هذه البضاعة بحسب السعر المعروض على أن يتعهد هو بشراء هذه البضاعة من البنك بهربح يتفق عليه على أساس التكاليف فإذا تم ذلك يقوم البنك بفتح الاعتماد المستندى بنفس الأجراء الإدارى . . الذى يتم فيه فتح الاعتماد مع فارق يتمثل فى ملكية البضاعة وتبعة الهلاك .

فان البنك يكون فى هذه الحالة مالكا للبضاعة ملكية ضمان أى أنها لو هلكت قبل تسليمها الى العميل فانها تهلك على ملكية البنك الذى تعاقد وفتح الاعتماد لشرائها . .

### ( ٣ ) خطابات الضمان :

خطاب الضمان هو :

" خطاب يرسله البنك الى الجهة الطالبة له يضمن بموجبه عميله " .

أو أن يوقع البنك كضامن لعميله على ورقة تجارية ، أو أى طريقة تتناسب مع العملية التى يضمن البنك عميله فيها :

ويتقاضى البنك فى هذه الحالة عمولة فى مقابل الضمان وما ينشأ من مصاريف فعلية مقابل الخدمات .<sup>(٢)</sup>

والواقع أن خطاب الضمان يقوم بدور هام فى المعاملات التجارية وفى العمليات والأنشطة التى تخدم المصالح الحكومية بصفة خاصة . اذ يتطلب الأمر عند النظر فى المناقصات والمزايدات ان يتقدم الشخص أو الشركة بضمان

- 
- (١) انظر بيع المراجعة من هذا البحث ص (١٥٩) .
- (٢) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشرعية الاسلامية د / سامى حمود ص ٤٧٥ .
- (٣) الأعمال المصرفية التى يزاولها بنك د بى الاسلامى ص ٧ .

صادر عن بنك معتمد بدلا من تقديم اموال نقدية تودع لدى تلك المصالح  
وتسترد بعد فترة طويلة مما يعطل تلك الأموال عن الاستثمار .  
ويعرف خطاب الضمان بأنه :

صك يتعهد بمقتضاه البنك المصدر له بأن يدفع مبلغا من المال  
لا يتجاوز حدا معينا لحساب طرف ثالث لغرض معين .<sup>(١)</sup>

والعلاقة التي تنشأ في خطاب الضمان علاقة ثلاثية تقوم بين كل من :  
العميل ، والبنك ، والمستفيد :

( أ ) فعلاقة العميل بالمستفيد علاقة تعاقدية تكون طبقا لتعليمات ادارية  
تفرضها جهات حكومية يتولد عنها الالتزام محل الضمان الذي  
بسببه يصدر خطاب الضمان .

( ب ) اما علاقة العميل بالبنك فهي علاقة الضامن بالمضمون تنشأ عن اتفاق  
بين الطرفين في مقابل أجر أو عموله . حسب الاتفاق .

( ج ) اما عن علاقة المستفيد بالبنك فتنشأ عن تعهد البنك بدفع  
مبلغ الضمان للمستفيد الذي يحصل على هذا الحق من خلال صيغة  
خطاب الضمان دون تحمل أى التزام لصالح البنك . فاذا عجز  
العميل المضمون عن تنفيذ التزاماته فان البنك يتحمل مخاطر الوفاء  
بمبلغ الضامن للمستفيد .

غطاء خطاب الضمان :

وأما عن غطاء خطاب الضمان الذى يتحمل فى المصدر الذى يمكن  
للبنك عبره تغطية ما ينشأ عن التزامه بالوفاء للمستفيد طبقا لهذا الخطاب،  
مقدّر يكون هذا الغطاء يمثل ١٠٠ ٪ من قيمة الضمان وقد يكون أقل .  
وتتوقف نسبة الغطاء على مدى ثقة البنك فى مركز العميل المالى .<sup>(٢)</sup>

(١) محاسبة البنوك . خيرت ضيف . ص ( ١١٣ ) .

(٢) الموسوعة العملية والعلمية ج ٥ ص ٤٨٤ .

التكليف الشرعي لخطاب الضمان :

قد قرر مؤتمر المصرف الإسلامي بدبي في توصياته :

" ان خطاب الضمان يتضمن أمرين : الوكالة ، والكفالة " .

أ ( ) والوكالة شرعا :

هى اقامة شخص جائز القصر مقام شخص آخر مثله فى تصرف مملوكه معلوم قابل للنياية .<sup>(١)</sup>

وأخذ الأجر على الوكالة جائز .

جاء فى المغنى :

ويجوز التوكيل بجعل وبغير جعل ، فان النبى صلى الله عليه وسلم وكل انيسا فى اقامة الحد . وعروة فى شراء شاة ، وعمرأ وابا رافع فى قبول النكاح بغير جعل وكان يبعث عماله لقبض الصدقات . ويجعل لهم جعالة .<sup>(٢)</sup>

ب ( ) الكفالة :

وقد قسمها الفقهاء الى نوعين :

( ١ ) كفالة بالمال .

( ٢ ) كفالة بالنفس .

والمقصود فى خطاب الضمان هو الكفالة بالمال .

وعرف الفقهاء هذا النوع من الكفالة بأنها :

" ضم ذمة الى ذمة فى المطالبة وقيل فى الدين " .<sup>(٣)</sup>

ويستعمل فقهاء المالكية والشافعية كلمة الضمان بمعنى الكفالة<sup>(٤)</sup> .

والحالات التى يستعمل فيها خطاب الضمان كنوع من الكفالة فى العمل فى البنوك الإسلامية كثيرة . ماعدا الخطاب الذى يقدم لشركات الشحن أو وكلائهم فى حالة تأخر وصول المستندات الخاصة بالبضاعة فحينئذ يكون خطاب

(١) المغنى لابن قدامة ج٥ ص ٩٤ . (٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) فتح القدير للكمال بن الهمام ج٧ ص ١٦٢ .

(٤) نظرية الضمان فى الفقه الإسلامى ، د / وهبه الزحيلي ص ١٦ .

الضمان نوع من الالتزام بتسليم العين والتي هي هنا بوالص الشحن . <sup>(١)</sup> وعلى النثر  
السلام عنز نوا اعتبار خطاب الضمان وكالة .

وموضوع تحديد الأجر ومشروعيته في الكفالة كما يلي :

"" جاء في توصيات المؤتمر للمصرف الاسلامى : أنه لا يجوز اخذ الأجر  
على الكفالة . اخذا بما قرره جمهور الفقهاء . ويجوز على الوكالة كما جاء  
في المغنى سابقا . ""

ويراعى في تحديد الأجر حجم التكاليف التي يتحملها البنك في سبيل  
أدائه للأعمال المختصة بخطاب الضمان . وما يقوم به عادة حسب العرف  
المصرفى من اعمال حول تجميع المعلومات ود راسة المشروع الذى من أجله  
اصدر خطاب الضمان . وكذلك ما يتعلق بالمشروع من خدمات مصرفية كتحويل  
المستحقات من مالكي المشروع .

والأجر متروك تحديده وتقديره للبنك . بحيث ييسر على الناس شؤن  
معاملاتهم وفقا للعرف التجارى . <sup>(٢)</sup>

#### ( ٤ ) التحويلات الداخلية والخارجية :

يقوم البنك بهذه الخدمة المتعلقة بتحويل النقود ارسالا واستقبالا  
داخل حدود الدولة وخارجها . ويتقاضى عن ذلك اجر ما يتحمله في سبيل  
التحويل من مصاريف . <sup>(٣)</sup>

ولا تؤدى عملية التحويلات المصرفية سواء للداخل أو للخارج الى نقل  
النقود أو تداولها بين المصارف انما يكتفى بالقيود الحسابية فقط . بمعنى  
ان البنك الذى قام بعملية التحويل يفتح فى دفاتره حساب جاريا للمصرف  
الذى ارسل الحوالة الى المستفيد واسطته ويضيف الى هذا الحساب قيمة المبلغ المرسل  
بأشعار اضافة ويقوم المصرف المحول بواسطته بخصم المبلغ المحول من حساب  
المصرف المرسل للحوالة ويضيفه الى حساب عميله ان كان له حساب جار عنده

(١) تطوير الأعمال المصرفية ، د / سامى حمود ص ( ٢٢٨ ) .

(٢) توصيات مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى ص ( ١٤ ) .

(٣) تطوير الأعمال المصرفية ، د / سامى حمود ص ( ٢٧١ ) .

أو يسلمه له فى حالة عدم وجود حساب جار للعميل . (١)

أ ( التحويلات الداخلية :

يقوم البنك بأداء هذه الوظيفة لعملائه اذا ما رغب احدهم فى التحويل

من مدينة الى أخرى داخل الدولة اما عن طريق :

١- التحويلات الخطابية .

٢- التحويلات التليفونية والبرقية بالتلكس .

٣- الشيكات المصرفية .

١ - فالتحويلات الخطابية هى :

ان البنك المرسل للحوالة يأمر البنك المرسل اليه بدفع المبلغ المحدد

لصاحبه بواسطة الخطاب المرسل بالبريد .

٢ - التحويلات التليفونية والبرقية بالتلكس :

أى يتم ابلاغ المرسل اليه بدفع المبلغ بواسطة التليفون أو برقيا بواسطة

التلكس .

٣- التحويل عن طريق الشيكات المصرفية :

وهى عبارة عن أمر بالدفع يتسلمه العميل بنفسه ليرسله الى المستفيد

فى الجهة التى يكون فيها . ويقوم المستفيد بالحصول على مبلغ الحوالة

بواسطة الشيك من البنك المحول عليه . (٢)

والتحويل بالشيكات المصرفية هى الطريقة التى يرغبها العملاء فسى

كثير من الأحيان .

ويتم التحويل بهذه الطرق دون نقل أى مبلغ من النقود وانما يتم

دفع المبلغ من قبل البنك المراسل للمستفيد من أمواله .

(١) بنوك الودائع - كمال الدين صدقى - ص (٣٦٤ ، ٣٦٥) .

(٢) بنوك الودائع - د / كمال الدين صدقى ص (٣٦٩) .

ويقتضى البنك مقابل عملية التحويل من العميل المصاريف المستى  
يتحملها كأجور البريد والتليفون والتلكس والأعمال المكتبية الى جانب أجره  
البنك عن هذه العملية .

والأجر الذى يأخذه البنك مقابل هذه العملية مبنية على أن هذه  
الخدمة تكون على صورة الوكالة والأنابة .

وسبق ان الوكالة جائزه شرعا بأجر أو بدون أجر .<sup>(١)</sup>

والمصاريف التى يأخذها البنك من العميل هى مصاريف فعلية تحملها  
البنك ليست داخله فى نطاق العمولة . وقد انفقت هذه المصاريف  
تسهيلا لمصلحة العميل ، والأجر الذى يأخذه البنك عن هذه الخدمة جائز  
لأنه يتحمل أجره مندوبه وبدلات تنقله عند حضوره فى غرفة المقاصة لتسوية  
حساب الدائنية والمديونية لبنكه مع البنوك الأخرى عن طريق تبادل الشيكات  
وتحصيلها .<sup>(٢)</sup>

#### ب ( التحويلات الخارجية :

قد تكون صادرة وقد تكون وارده ، وكذلك الحال فى التحويلات  
الداخلية . وتعتبر التحويلات صادرة وسيلة هامة فى نقل الحقوق والالتزامات  
من بلد الى آخر . اذ لا يمكن عمليا حمل النقود لتسوية هذه الحقوق  
والالتزامات . فضلا على أن الشيك الشخصى لا يمكن اعتباره وسيلة لتسوية  
قبل الأشخاص من غير المقيمين فى نفس البلد . ولهذه الاعتبارات فإن  
الأفراد والهيئات يعتمدون الى البنوك لأجراء التحويلات لصالح الآخرين  
من غير المقيمين اما سدادا لمديونية أو ثمنا لبضاعة أو للارتفاق والانتفاع.<sup>(٣)</sup>

وتقوم البنوك بأجراء التحويلات على فروعها أو مراسليها بالخارج .

(١) انظر البحث : ص ( ١٧٠ ) .

(٢) الموسوعة العلمية والعملية ج ٥ ص ( ٤٧٤ ) .

(٣) الخدمات المصرفية فى ظل الشريعة الإسلامية ، د / الطيب التكنيه  
رسالة دكتوراه . ص ( ٢٢٦ ) .



أو استلام حوالات واردة يقوم الفروع والمراسلون بتحويلها اليها . وسواء كان التحويل صادرا أو واردا فهو :

" أوامر دفع تتضمن ان يدفع البنك مبلغا معلوما لمستفيد معين ويخصم المبلغ من حساب هؤلاء المراسلين أو الفروع ، أو يضاف المبلغ لحساب البنك لدى المراسلين والفروع . " (١)

ويقوم البنك بالتحويل بعد أمر العميل اما بخصم قيمة التحويل من حسابه الجارى لدى البنك أو أن يقوم بتوريد المبلغ الى خزانة البنك .

وتتم عملية التحويلات الخارجية عن طريق :

- ( ١ ) بالبريد العادى .
- ( ٢ ) بالتلغراف والتلكس .
- ( ٣ ) بالشيكات المصرفية .
- ( ٤ ) خطاب الاعتماد .
- ( ٥ ) الشيكات السياحية .

والطرق الثلاث الأولى هى نفس الطرق فى التحويلات الداخلية .  
" أى أنها أوامر صادرة من البنك الى مراسله فى الخارج يدفع المبلغ المعين بواسطة البريد أو البرق أو التليفون الى المستفيد بعد التأكد من شخصيته . أو أن البنك يرسل امر الدفع بواسطة العميل كما هو الحال فى الشيك المصرفى . "

أما خطاب الاعتماد :

فهو عبارة عن رسالة صادرة من بنك محلى الى فرع أو مراسله فى دولة أخرى . تنص ان يدفع الى حامله مبلغا معيناً أما دفعة واحدة أو على دفعات بشرط الا تتجاوز المبالغ المدفوعة القيمة المنصوص عليها فى الخطاب . (٢)

(١) البنوك والأئتمان . د / عبد العزيز عامر ص ١٦٢ .  
(٢) بنوك الودائع . د / كمال الدين صدقى . ص ٣٨٠ .

وأما الشكايات السياحية :

فهذه عبارة عن أوامر دفع موقع عليها من المخولين بالتوك الى وكلائها المفوضين بالصرف . بدفع القيمة الموضحة للمستقيدين خصما من حساباتها لدى هؤلاء\* .

وهى شبيهة بالشيكات العادية الا انها تحتوى نموذجا لتوقيع المستفيد حتى يستطيع البنك فى الدولة الأخرى الموازنة بين امضاء المستفيد عند صرفها وبين النموذج الموضح فى الشيك . وبعض البنوك تطلب من المستفيد تقديم دليل لأثبات شخصيته زيادة فى الأطمئنان .

وهذه الشيكات تصدر عادة بالعملات الهامة كالدولار والاسترليني والمارك والفرنك . وتصدرها البنوك الكبرى في تلك البلاد وتوزعها على مراسليها في جميع أنحاء العالم بصفة أمانة أو عهد ليقوم المراسلون ببيعها للعملاء عند سفرهم الى الخارج .<sup>(١)</sup>

والفرق بين الشيك السياحي وخطاب الاعتماد . ان الشيك السياحي له دائرة أوسع في الاستعمال وتقبل في كثير من الأماكن في بلدان العالم المختلفة فهو وسيلة للوفاء بحاجة المستفيد المسافر الى الخارج وهو مقبول في الفنادق والمتاجر وشركات النقل فضلا عن البنوك .

**ويتقاضى البنك مقابل قيامه بالتحويلات :**

(٢) (١) عمولة التحويل .

( ٢ ) المصاريف الفعلية للبريد والتلکس والتليفون .

(٣) فرق السعر بين العملات الأجنبية على أساس سعر الكميو<sup>(٣)</sup> في اليوم

نفسه الذى أخطر فيه البنك . لان العملة الوطنية المراد تحويلها  
فى الخارج لا تتساوى فى القيمة مع العملة فى الدولة الأخرى . لهذا

(١) الموسوعة العلمية والعملية ج ٥ ص ٤٥٥ .

(٢) أي الأجر الذي يحدده البنك على هذه الخدمة وهي أجره مقطوعة...

(٣) الكميوي هي الإدارة التي تتولى عملية صرف العملات داخل البنك ، موسوعة

المصطلحات الاقتصادية . د / حسين عمر . ص ١٤١ .

تحدد البنوك اسعار الصرف يوميا تبعا لحالة العرض والطلب وطبيعى ان سعر البيع اعلى من سعر الشراء قليلا وذلك ليحصل البنك على الفرق بين السعرين كريح له .

وكل هذه الأجر والمصاريف التى يتقاضاها البنك مقابل قيامه بالتحويلات جائز شرعا .<sup>(١)</sup>

#### ( ٥ ) شراء الأوراق التجارية وحفظها وبيعها وتحصيلها :

وتشمل هذه الخدمة قيام البنك بأستلام الأوراق التجارية من عميله التاجر لغاية حفظها ومتابعة تحصيلها أو تحصيل أرباحها . وتسليم هذه الأوراق للبنك من قبل العملاء يعطيهم مزايا هامة وذلك :

١- ان البنك يريحهم من عناء حفظ هذه الأوراق فيقدم لهم المكان الأمان لحفظها .

٢- كما أن البنك يحمل عن العميل عناء اجراءات تحصيل تلك الأوراق ومتابعتها وتحصيل أرباحها .

٣- وعند حلول أجل تلك الأوراق يقوم البنك بمطالبة المدين كوكيل عن العميل . وان عجز المدين يحق للبنك كوكيل رفع الأمر الى القضاء

اذن فكل مايقوم به البنك من اجراءات لمتابعة وتحصيل قيمة الأوراق التجارية أو أرباحها يخرج عن نطاق الأيداع المجرد الذى يقصد به الحفظ الأمين ، وينتقل الى عملية توكيل من العميل للبنك لمتابعة مايجرى على تلك الأوراق من مطالبة المدين ذى العلاقة عند حلول أجل التحصيل ، وأيضا تحصيل أرباح الأسهم . وبيعها وشراء اخرى مكانها بحسب مايراه العميل ، وكل هذه منافع معتبرة يجوز للبنك أن يتقاضى عنها أجرا<sup>(٢)</sup> .

(١) الموسوعة العلمية والعملية : ج ١ ص ( ٣٧ ) .

(٢) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ج ٥ ص ٤٧٢ .

ومن الأوراق التجارية التي يتركز العمل فيها في الأنشطة التجارية الكمبيالة . حيث يقوم البنك بتحصيلها عند حلول أجلها كوكيل عن العميل أو قد يتقدم العميل الى البنك لخصمها لديه .

وقيل أن أبين كيفية قيام البنك بهذه الخدمة أسوق تعريفا للكمبيالة :  
" فالكمبيالة هي : صك يأمر فيه الساحب محرر الكمبيالة أى ( الدائن ) شخصا يسمى المسحوب عليه وهو ( المدين ) بدفع مبلغا من النقود في تاريخ معين لشخص معين أو لحامل الصك ويسمى المستفيد " .<sup>(١)</sup>

وتتعرض الكمبيالة لحالتين فقط التحصيل أو الخصم .

ويقوم البنك بأداء هذه الخدمة كالتالى :

( ١ ) فى حالة التحصيل :

ان العميل فى هذه الحالة ينيب البنك مكانه فى تحصيل قيمة هذه الكمبيالة من المسحوب عليه ويتقاضى البنك لقاء التحصيل . أجرا يحدد بصورة مقطوعة . وذلك لان التحصيل هنا هو توكيل من العميل للبنك . يأخذ البنك عليه الأجر سوا " تم التحصيل أم لا . لانه قام بالوكالة وحقق المطالبة بسداد الدين فى ميعاد الاستحقاق واتخذ كافة الوسائل الممكنة لذلك . وقد يكون المنافع من التسديد اما اعسار المدين أو مماطلته .<sup>(٢)</sup>

( ٢ ) فى حالة الخصم :

وتتلخص هذه الحالة ان التاجر يريد استرداد قيمة الكمبيالة قبل أجل استحقاقها . فيقدمها العميل للبنك لخصمها قبل أجل استحقاقها وذلك بعد تظهيرها تظهيراً ناقلاً للملكية .<sup>(٣)</sup> وان يضمن له وفاء الدين عند حلول الأجل .

(١) الموسوعة العلمية والعملية ج ٥ ص ٤٧٧ .

(٢) الأعمال المصرفية والإسلام - عبد الله الهمشرى ص ١٣٣ .

(٣) والتظهير هو : بيان يكتبه حامل الكمبيالة على ظهرها لينقل بمقتضاه بعض أو كل الحقوق التي ترتبها الى شخص آخر يسمى المظهر اليه ، وقد يقتصر التظهير على أمضاء المظهر . الالتزام المصرفى . أمين محمد بد ر ص ٥٥ .

والبنك الاسلامى لا يقوم بهذه الخدمة الا اذا كان للعميل حساب جار عنده .

ويتقاضى البنك لقاء قيامه بالخصم المصروفات الفعلية فقط . ولا يتقاضى أية عمولة أو أجر وذلك لاعتبار أن عملية الخصم مجرد خدمة للعميل يقدمها له البنك مجرده عن الأجر .

واعتبرت هذه العملية باطلة من وجهة النظر الاسلامية كما جاء فى الموسوعة الفقهية لوزارة الأوقاف فى الكويت :-

ان عملية خصم الكمبالة باطلة من وجهة النظر الاسلامية لأنها لا تصلح على سبيل الحوالة . لغوات شرط التساوى بين الدين المحال به والدين المحالة عليه ، وكذلك لا يصح أن تكون عملية الخصم عملية قرض من المصرف . لانه يكون حينئذ قرض جر نفعا . وكذلك لا تصح عملية الخصم ان تكون على شكل بيع الدين لغير من هو عليه . عند من يصححه لان العوضين هنا من النقود ولا يجوز بيع النقود بجنسها مع التفاضل وعند اختلاف الجنس يجب التقابض .

وعلق أحد الباحثين على ما جاء فى الموسوعة بقوله (١) : " نرى أنه بالنسبة لما جاء فى الموسوعة من أن عملية الخصم لا تصح قرضا . لانه قرض جر نفعا . لا يقتضى القول باعتبار العملية باطلة من وجهة النظر الاسلامية ، وذلك لان الباطل هو النفع الربوى ، الذى لو تجردت منه عملية الخصم لكانت مقبولة شرعا فالعملية صحيحة من حيث كونها قرضا واقتطاع الفوائد فيها باطل لأنه من الربا . وهما أمران يمكن الفصل بينهما اذا جعلت العملية بصورة قرض دون عائد ربوى " .

والرأى : عندى : هو أن تكون عملية الخصم كخدمة للعميل الذى له ارتباط مالى بالبنك كحساب جارى مثلا ، ودون تحميله أى تكلفه مضاعفة الى تكلفة التحصيل .

(١) انظر : تطوير الأعمال المصرفية . د / سامى حمود ص ٣١٣ فى الهامش .

## ( ٧ ) امانة الاستثمار :

يقوم البنك الاسلامى كذلك بهذه الخدمة لعملاءه المقيمين عادة فى الخارج . وتتمثل بادرة عقارات العميل من حيث تحصيل ايجاراتها ووضعها فى حساب العميل لديه وكذلك التعاقد مع شركات الصيانة لصيانة العقار وكذلك يدخل ضمن هذه الخدمة مايقوم به البنك من استلام شحنات سلعية وتخزينها وتولى بيعها على سبيل الأمانة لحساب مصدرين بالخارج وذلك عند حدوث خلافات بين المصدرين والمستوردين . على شحنات معينة . ومثل هذه الخدمات تخضع لاتفاقات خاصة يتقاضى البنك عنها المصاريف التى يتحملها فى سبيل أداء تلك الخدمات كأجرة البريد والتليفون والبرقيات واجور الصيانة والتخزين والسمرة لبيع المخزون . الى جانب عمولته كأتعاب عن قيامه بهذه المهام .

وهذه كلها اجور يجوز للبنك أن يتقاضها عن قيامه بهذه الخدمة . ذلك لان البنك يقوم بهذه الأعمال كوكيل نائب عن العميل <sup>(١)</sup> . وقد سبق بيان جواز الوكالة بأجر <sup>(٢)</sup> .

## ( ٨ ) عمليات الصرف الأجنبى :

ترتبط عمليات الاستيراد والتصدير عادة ببيع وشراء العملات المحلية بالأجنبية وبالعكس . وكذلك هو الحال فى عمليات التحويل الى الخارج سواء كانت هذه التحويلات للاتفاق كتحويلات الطلبة والمستشفين . أو كانت لسداد الديون وقيم البضائع كتحويلات التجار وغيرهم . وهذه الخدمة تعتبر من قبيل الصرف فى الفقه الإسلامى ولا بد فيها من التقابض فى المجلس يدا بيد .

والتقابض يتم فى البنك الإسلامى بأحد أمور : <sup>(٣)</sup>

- (١) الموسوعة العلمية والعملية ج ٥ ص ( ٤٦١ ) .
- (٢) انظر صفحة رقم ( ١٧٠ ) من هذا البحث .
- (٣) الخدمات المصرفية فى ظل الشريعة الإسلامية د . الطيب التكينه ص ٢٣٢ .

أ - ويتم التقايض في حالة قيام بها العميل بدفع ثمن ما يشتريه من عمله الى حزينة البنك على ان يسلمه البنك النقود المشتراه نقدا في الحال . وهذه اوضح صور التقايض .

ب - ويتم التقايض كذلك بأن يقوم العميل بتسليم البنك النقود يريد بيعها على اساس أن يقوم البنك بأضافة المبلغ المقابل للحساب الجارى للعميل بالعملة الوطنية وهذا يحقق التقايض وهو جائز أيضا .

ج - ويتم القبض ايضا بالقيود الدفترية بين الطرفين . وذلك في حالة يتفق فيها العميل مع البنك على أن يجعله وسيطا في أن يبيع لصالحه مستقبلا ما لديه من عمله ، أو أن يشتري له مستقبلا ما يحتاج له من عمله ويعرف هذا النوع من المعاملة بعقد النقد الأجل . أى تحديد سعر الصرف للعملة في الحال على أن يتم القبض مستقبلا في وقت محدد .

د - ويتم التقايض ايضا في حالة يكون للعميل لدى البنك حساب جارى يخصم منه البنك قيمة النقود الاجنبية المراد شراؤها ويسلمها للعميل امامه شيك . او نقدا . وهذا جائز .

فالصورة الأولى والثانية والرابعة تعتبر صوراً جائزة لحصول التقايض الفعلى بين الطرفين .

وأما الصورة الثالثة والتي يطلق عليها " عقد النقد الأجل " فهي مواعده على الصرف ، لانها عبارة عن تحديد في الحال لسعر صرف عمله تسلم في ميعاد مستقبل متفق عليه .<sup>(١)</sup>

والغاية من هذا العقد هو تغطية الأخطار التي يمكن أن تحدث نتيجة لتقلب سعر الصرف .

وأغلب المتعاملين بهذا العقد هم المصدرون والمستوردون عموماً .

(١) الخدمات المصرفية في ظل الشريعة الإسلامية د . الطيب التكينه ص ٢٣٧ .

ويعتبر هذا العقد من قبيل المواعده على الصرف أى مواعده على تنفيذ العقد فى وقت محدد مستقبلا على اساس سعر الصرف فى يوم الاتفاق .

وقد أجاز هذا النوع من العقود ابن حزم حيث ذكر فى المحلى :  
 " أجازة المواعده على الصرف تباعا بعد ذلك أو لم يتباعا . لان التواعد ليس بيعا ، ولا نه لم يأت نهى عن شىء من ذلك " (١) .

ومن هذا يمكن القول بأن عقد النقد الأجل عقد جائز ما لم يترتب على ذلك تقاضى فوائد ربوية . وذلك لان غاية ما يشترط فى عقد الصرف أن يتم القبض بين الطرفين .  
 وهذا الشرط يتحقق عند تنفيذ العقد . (٢)

#### ( ٨ ) تأجير الخزائن الحديدية :

يقوم البنك بهذه الخدمة التى تعتبر من الخدمات التكميلية التى لا ينظر اليها البنك كمورد مالى بقدر ما تعتبر وسيلة لكسب العملاء الذين يرون فى البنك المكان المناسب لحفظ وثائقهم المهمة وصكوكهم واثاثهم الثمينة ومجوهراتهم ووصاياهم .

وهذه الخدمة عبارة عن تخصيص المصرف لخزائن سرية بشكل معين تكون مقسمة الى صناديق متحاورة ولكل صندوق مفتاحان مختلفان يعملان معا . فيحتفظ المصرف بالمفتاح الأول " والذى يكون مفتاحا مشتركا لكل الصناديق الموجودة فى الخزانة الواحدة " بينما يسلم المفتاح الثانى للمستأجر الذى له حق طلب تمكينه من الدخول الى مكان وجود الصناديق خلال ساعات العمل . لكى يقوم بفتح الصندوق وادخال واخراج ماشاء منه بدون تدخل من البنك .

(١) المحلى / لابن حزم ج ٩ ص ٣٨٣ .

(٢) الخدمات المصرفية فى ظل الشريعة الإسلامية . د / الطيب التكنية ص ٢٤٢ .



والعقد هنا عقد ايجار لان البنك لا يلتزم بمقتضى هذا العقد  
الا بتمكين العميل وهو المستأجر من الانتفاع بالخزائن الحديدية مدة  
معلومة لقاء اجر معين . (١)

#### ( ٩ ) قبول الأكتتاب فى أسهم الشركات :

ومن الخدمات التى يقدمها البنك الإسلامى كذلك قبول الأكتتاب فى  
أسهم الشركات ، التى تكون لازالت ناشئة فيقوم البنك بعرض اسهمها للأكتتاب  
فيها تشجيعا ودعما لها وقد تكون تلك الأسهم من أجل زيادة رأس مال  
الشركة وكل هذه خدمات يؤدىها البنك لهذه المؤسسات مقابل أجر على  
ما يقوم به . (٢)

فان الشركة عندما تصدر أسهمها تتفق مع البنك على أن يتولى نيابة  
عنها عملية الأكتتاب للجمهور . ونيابة البنك توفر على الشركة كثيرا من  
المصروفات التى كانت ستنفقها لو قامت بنفسها بهذه العملية .

والحاصل ان هذه مجمل الخدمات المصرفية التى تؤدىها البنوك  
الإسلامية وتتقاضى عليها اجورا . وهى تشكل أحد الأغراض التى أنشئت  
البنوك الإسلامية لتحقيقها . (٣)

وهناك الى جانب هذه الخدمات المصرفية . خدمات أخرى تقوم  
بها البنوك الإسلامية كخدمة اجتماعية تنظر فيها الى العائد الاجتماعى  
كما سيأتى بيانه فى المبحث الثالث . وهذه الخدمات هى القرض الحسن  
لصغار الحرفيين والطلبة وغيرهم وكذلك قبول الزكاة والتبرعات من  
الأفراد والهيئات والقيام بأنفاقها فى وجوها الشرعية . (٤)

(١) تطوير الأعمال المصرفية . د . سامى حمود ص ٣٧٤ .

(٢) بنوك الودائع - د . كمال الدين صدقى ص ٣٤٧ .

(٣) انظر: توصيات مؤتمر المصرف الإسلامى بدبى . ص ١١ ، ١٤ ، ١٥ الملحق رقم ( ١١ )

(٤) الخدمات المصرفية فى ظل الشريعة الإسلامية . د . الطيب التكنية ص ٢٢٦ .

### "" "" المبحث الثالث ""

(( \* )) دور البنك الإسلامى فى اصلاح البنيان الاجتماعى "" ( \* )

ان قيام البنك الاسلامى يعتبر تحولا جذريا فى البنيان المصرفى ،  
حيث يعكس :

( أ ) ان الفائدة لم تعد ضرورة اقتصادية لاغنى عنها فى ممارسة النشاط  
الاقتصادى .

( ب ) ان هناك نظم بديلة لنظام الفائدة يمكن العمل بها فى النشاط  
المصرفى ، هذه الوسائل البديلة يمكن أن تكون اكثر عدالة بالنسبة  
لاصحاب الودائع والمستثمرين .

( ج ) ان قيام البنك الاسلامى وما يجسده من أهداف ومبادئ يساهم فى  
تصحيح وظيفة رأس المال فى المجتمع ، فيجعله خادما لصالح المجتمع لا كيان  
مستقل ينمو بمعزل عن المجتمع ومصالحه واحتياجاته .

( د ) <sup>القرض الحسن :</sup> الواقع أن البنك الإسلامى من حيث أهدافه ومركزاته الفكرية التى يعمل  
على اسسها ، يقوم بدور أساسى فى تحقيق ما تصبو اليه المجتمعات الاسلامية  
من نمو اقتصادى وتقدم اجتماعى ، ويمكن للدول النامية بصورة عامة وهى  
ذات هياكل اقتصادية واجتماعية شبيهة الى حد ما بتلك التى فى الدول  
الاسلامية ، ان تعتبر النظام المصرفى الإسلامى نموذجا يمكن أن يحتذى  
من أجل تحقيق الأهداف القومية لتلك الدول .

والتساؤل المطروح الآن : كيف يمكن للبنك الإسلامى أن يقوم  
بهذا الدور ؟

( أ ) أثر صيغة الاستثمار بالمشاركة فى اهدان بعض الاملاك فى المجتمع :

كما هو معروف فان من صيغ الاستثمار الاسلامى الهامة صيغة المشاركة ، وصيغة المشاركة هذه يمكن أن يتحقق من خلالها كثير من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ذات الأثر الواضح فى المجتمعات الاسلامية والتي منها :<sup>(١)</sup>

( ١ ) مشاركة البنك لأفراد المجتمع فى نشاطهم الانتاجى يدعوا لان يجند البنك كل طاقاته الفنية والادارية للبحث عن أفضل المجالات للاستثمار ، مما يعنى اتخاذ أرشد الاساليب فى تنفيذ تلك الاستثمارات .

ويعنى ذلك أن يتم تعاون فعال بين رأس المال والخبرة التنظيمية بشكل أفضل بكثير مما يحدث فى النظم الربوية ، وذلك التعاون بعد مقصدا من مقاصد الشريعة الاسلامية محافظة على رأس المال وحسن تدبير استخدامه ، حيث يشارك البنك بخبرته ودراسته من أجل ضمان أفضل استخدام ممكن لودائع الافراد الاستثمارية ، وتملك الدراسات والخبرة الاستثمارية تسعد ضمانا وتأمينا ضد المخاطر التجارية .

وبذلك يضمن المجتمع فى تشكيل كلى دفع كفاءة الاستثمار فى المجتمع ، واستخدام أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وظهور المنتجات الاقتصادية بأقل كلفة ممكنة .

( ٢ ) ان اصحاب الاموال عندما يوظفون اموالهم على أساس المشاركة . يحصلون على عائد عادل يتكافأ مع الدور الذى ساهمت به اموالهم فى العملية الاستثمارية .

(١) حسن العنانى - دور البنوك الاسلامية فى تنمية المجتمع - ص ٥٢ - منشورات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية .

لذلك فان ما يحصلون عليه من عائد يتناسب مع كفاءة استخدام أموالهم ، وما قد يتحقق من خسارة - وفي ظل دراسات الجدوى الكفوءة - انما يعكس ظروفًا اقتصادية غير ملائمة وربما مؤقتة - ويعنى أنهم لن يحصلوا على عوائد ملائمة وربما مؤقتة - ويعنى أنهم لن يحصلوا على عوائد فى ظل تلك الظروف غير الملائمة ، عكسا لما يحدث من آكل الربا الذى يأخذ به بغير النظر عما تسفر عنه نتيجة الاستثمار .

( ٣ ) ان توظيف الأموال بنظام المشاركة يخلصها من عنصر السلبية الذى يتسم به الايداع استثماراً للفائدة المحددة ، الأمر الذى يعنى أن للمستثمر الفرد يد فى تحويل اتجاه الاستثمار بحيث يحقق التوازن فى الكيان الاقتصادى للمجتمع بحيث لا يطفى توظيف الاموال فى زرع الأرض مثلا على توظيف الاموال فى الصناعة أو التعدين ، وهى مشاركة ايجابية فى اتخاذ قرار الاستثمار بحيث يغطى الحاجة الفعلية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ننتقل الى الأثر الاجتماعى

ينفرد البنك الإسلامى بما تقتضيه رسالته الاجتماعية بتطبيقه عمليات القرض الحسن ، الأمر الذى يسهم فى خدمة التوازن الاجتماعى والاستقرار النفسى فى المجتمع - يقول مدير بنك ناصر الاجتماعى المصرى " لقد توسعنا فى القرض الحسن فاعطينا

ملايين من الجنيهات لمناسبات اجتماعية مثل الزواج والوفاة والكمسوارث الطبيعية - وامتد نشاطنا الى الحرفى الصغير والمنتج الصغير ، كما أتجه البنك الى تمويل الجمعيات التعاونية وكل الافراد والفئات التى لا تقبل البنوك الربوية على تمويلهم " .<sup>(١)</sup>

(١) ابراهيم لطفى - استراتيجية الاستثمار والتمويل بالمشاركة فى بنك ناصر الاجتماعى - ورقة عمل مقدمه الى ندوة الاستثمار والتمويل بالمشاركة ، مجلد ٢ ص ٤ .

تلك هي احدى النماذج التي تم تطبيقهما في المجتمع الإسلامي ، والتي ساهمت الى حد ما في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الذي أقيمت فيه ، رغم قصر عمر التجربة ، ولكونها في بداية عهدها مما يعنى قلة مواردها ، ورغم ما كان يقتضيها من ضرورة التوسع في مواجهة البنوك الربوية .

#### (ب) الوظيفة الاجتماعية لفريضة الزكاة : (١)

من المهام المفترضة في أنشطة البنك الإسلامي قيامه نيابة عن المستثمرين والمساهمين وغيرهم بجمع الزكاة ويتعاطم هذا الدور حاليا ، نسبة لعدم وجود الدولة القائمة على أمر هذه الفريضة التعبدية الاجتماعية .

وتتجلى الوظيفة الاجتماعية للزكاة من خلال العناصر التالية :

١- تعتبر الزكاة ركنا هاما من ( أركان الضمان الاجتماعي ) ، فان مساعدة الفقراء والمساكين والفارمين وابناء السبيل تؤثر ايجابيا فيهم بوصفهم أفراد وينمى طاقاته المادية والمعنوية ومواهبه هو من غير شك تقوية للمجتمع وترقية له . (٢)

ان الزكاة تعد بذلك أول تشريع منظم في سبيل ضمان اجتماعي لا يعتمد على الصدقات الفردية التطوعية بل يقوم على مساعدات الزامية دورية منتظمة غايتها تحقيق الكفاية في المطعم والملبس والسكن ولسائر الحاجات لنفس الشخص وللمن يعوليه في غير اسراف أو تقتير .

٢- ومن مهام الزكاة الاجتماعية العمل على تخفيف حدة " مشكلة الفوارق "

(١) لتفصيل اكثر في هذه النقطة - راجع - يوسف القضاوى - فقه الزكاة ص ٨٧٩ وما بعدها - منشورات مؤسسة الرسالة .

(٢) انظر المرجع السابق مباشرة - ص ٨٨٠ .

اذ ليس هدف الزكاة محاربة الفقر بمعونة مؤقتة أو دورية ولكن من أهدافها توسيع قاعدة التملك ، مما يساهم في عدالة التوزيع .

٣- وهناك وظائف اجتماعية كثيرة أخرى للزكاة ليس هنا مجال تفصيلها ولكن يمكن الاشارة اليها مجعلا متمثلة في :

- أ - مايمكن اعتباره تأميناً اجتماعياً ضد الكوارث .
- ب - العمل على توثيق عرى الأخاء الانساني .
- ج - العمل على تحرير البشرية من الرق والعبودية . . . . . الخ .
- وكل ما من شأنه ارساء دعائم التوازن الاجتماعى .

كما أن للزكاة وظائف اقتصادية هامة ، سوف أغفل عن ذكرها حرصاً على حصر الحدين من الوظائف الاجتماعية للبنك الاسلامى .<sup>(١)</sup>

٠. لتلك الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للزكاة وفي ظل عدم التطبيق الحكومى لأمر هذه الفريضة تولت معظم البنوك الاسلامية عملية جمع الزكاة وانفاقها في مصارفها وادارة اموالها في صندوق مستقل خاص أطلق عليه اسم " حساب الزكاة والخدمة الاجتماعية " .

والبنك الاسلامى يقوم - عادة - بأداء الزكاة عن أموال المساهمين ، أما أموال مودعيه فان الأمر يكون وفق أمر المودع تحسباً للحالات التالية :

أ - قد يكون الحساب الجارى من عروض التجارة وخاصة في حساب الشركات التجارية بمعنى أن رصيد الحساب الجارى سيدخل ضمن عناصر مدينة أو دائنة . حتى يتحدد وعاء الزكاة .

ب - قد يكون على صاحب الحساب الجارى دين يستغرق النصاب أو ينقصه .

(١) راجع ذلك في - رفعت العوضى - منهج الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الاسلامى - ص ٨٧ وما بعدها .

ج - قد يكون الحساب الجارى فى ملك شركاء عدة وقد يكون نصيب احدهم اقل من النصاب .

ولذلك فانه ليس للبنك أن يؤدى من نفسه الزكاة عن الاموال المودعة خاصة وأن الزكاة فريضة تعبدية يعود ثوابها للمودع .

ولا يحول ذلك - بطبيعة الحال - ان يتقدم البنك بنا على أمر أو تفويض المودع ، بخصم الزكاة بنا على تقديرات العميل . كما أنه أن يطلب تقديمها لجهات معينة من المصارف الشرعية أو يفوض البنك فى ذلك<sup>(١)</sup> .

يمكن القول فى خاتمة هذا المبحث أن مساهمة البنوك الاسلامية فى مجال التنمية الاجتماعية قد تعدت طرد النظر الى الميدان العملى كما هو ملاحظ فى التجربة العملية لمعظم البنوك الاسلامية ، وبالطبع فقد تفاوتت هذه البنوك فى اداء ذلك الدور بحسب الظروف التى تحكم كل بنك وبحسب البيئة التى يزاوّل فيها أنشطته .

ولانه لم يمضى على بدء انشاء التجربة زمن طويل فان ما تحقق قد يكون دون القدر المأمّل أو الذى تحتاجه البلاد الاسلامية ، وترغب فى تحقيقه . من قيام البنوك الاسلامية بمزاولة هذا الدور ولكن الثقة التى أوليت لهذه البنوك من قبل الأفراد والهيئات سوف تؤدى به بمشيئة الله الى نجاح هذه البنوك فى تحقيق معظم أهدافها ومن بينها بلا شك - العمل على المساهمة فى التنمية الاجتماعية فى البلد الذى تقيم فيه وفى مختلف انحاء العالم الاسلامى .

(١) مئة سؤال وجواب عن البنوك الاسلامية ص ( ٣٦ ) .

# البَابُ الثَّانِي

## عِلَاقَة

الْبَنُوكُ الْإِسْلَامِيُّ

بِالْبَنُوكِ الْأُخْرَى



” الباب الثاني ”

\*\*\*\*\*

” علاقه البنك الاسلامى بالبنوك الأخرى ”

\*\*\*\*\*

وفيه :-

” تمهيد . وفصلان ”

\*\*\*\*\*

التمهيد :-

### “علاقه البنك الاسلامى بالبنوك الأخرى”

ان البنوك الإسلامية المعاصرة نشأت ضمن انظمه اقتصاديه تعتمد على نظام الفائدة فى القيام بنشاطها الاقتصادى فى الدوله - وقيامها بتحقيقها فى الواقع العملى وجد نظام جديد للعمل المصرفى لم يكن معهودا من قبل فى الأنظمة الاقتصادية وكان لابد لهذا النظام الجديد من ان يتعرض لتجربه التعامل مع الأنظمة القائمة السابقه له فى الميادين ذات الاتساع فى نشاطها . ومجالات عملها حتى شملت معظم القطاعات . الى جانب ان الدوله فى سياستها الاقتصادية قد وضعت ما ينظم عمل تلك المؤسسات لتلائم الاهداف التى تنشدها .

ولما كان من الصعب تصور استمرار اداء البنك الإسلامى لنشاطه المصرفى على الوجه الأمثل دون ان يقيم علاقات تعاملية مع البنوك المحيطة به مرحليا على الأقل . كان لابد من ان تقوم علاقات بينهما سواء كانت هذه العلاقات قانونية تفرضها انظمة الدولة لتتمكن من مراقبة أنشطة تلك المؤسسات كما هو الحال فى علاقة البنك الإسلامى بالبنك المركزى فى الدول التى يعمل فيها .

او علاقته اقتصادية تتمثل فى معاملات البنك الإسلامى مع البنوك التجارية العاملة معه . من اجل تقديم الخدمات المصرفية لعملائه والتى تقتضى قيام مثل هذه المعاملات .

لذلك قامت تلك العلاقات . وتم التعامل من خلالها بالشكل الذى يلائم ومفهوم البنك الإسلامى .

وسنفضل هذه العلاقات فى الفصلين التاليين :-

# الفصل الأول

علاقة

البنك الإسلامي

بالبنوك التجارية

## الفصل الأول

"علاقه البنك الإسلامى بالبنوك التجارىه"

~~~~~

وفيه تمهيد وثلاثه مباحث :

~~~~~

"المبحث الأول" :

~~~~~

علاقه البنك التجارى بالبنوك التجارىه .

"المبحث الثانى" :

~~~~~

علاقه البنك الإسلامى بالبنوك التجارىه . وأوجه الاختلاف فى  
المعاملات بينهما .

"المبحث الثالث" :

~~~~~

علاقه البنوك الإسلاميه بالبنوك التجارىه فى ظل ظروف مرحلية  
انتقاليه ( الى تطبيق الشريعة الإسلاميه ) .

~~~~~

## ” الفصل الأول ”

### ” علاقته البنك الإسلامى بالبنوك التجارية ”

” التعهيد :- ”

ان البنك الإسلامى يعتبر جزءاً من الجهاز المصرفى فى الدولة التى يعمل فيها وتجرى عليه احكامها وقوانينها . الا ما استثنى منها تبعاً لما هو وارد فى نظامه الأساسى .

ولذلك كان من الطبيعى ان تقوم للبنك الإسلامى عند آدائه لنشاطه المصرفى من اجل خدمه عملائه . علاقات تعامله مع البنوك التجارية عموماً المحليه والأجنبيه فى الدولة نفسها او خارجها . لتحقيق بعض العمليات المصرفيه التى قد يكون البعض منها قائماً على مفهوم ربـوـى مخالف لطبيعته ومبادئ البنك الإسلامى اصلاً . الا انه تم لدى البنك الإسلامى التوصل الى صيغ عمليه يخرج مثل تلك العمليات من دائرته التعامل المحظور الى دائره التعامل الحلال .

فالبنك الإسلامى حين يقوم باداء نشاطه المصرفى العادى سيقضى ذلك تلقى الشيكات والحوالات واصدارها من قبله مما يجعله تلقائياً يتعامل مع غيره من البنوك لأنجاز ما يطلبه العملاء تبعاً لذلك .

وكذلك الحال بالنسبه لما يقوم به البنك على صعيد التجاره الخارجيه فان البنك الإسلامى سيتعامل مع مراسلين وفروع عبر فتوح الاعتمادات المستنديه وخطابات الضمان .

من هذا نجد ان علاقته البنك الإسلامى مع البنك التجارى تتشابه من حيث نوعيه التعامل مع علاقته البنك التجارى بمثله الا انها تختلف فى البنـك

الأسلامى فى كىفيه ذلك التعامل .

لذا سنعرض للمعاملات التى تقوم عبرها العلاقات بين البنك —————  
التجارى والبنوك التجارىه الاخرى ثم ننتقل بعدها الى بيان اوجه الاختلاف  
فى الكيفية التى يتعامل على اساسها البنك الأسلامى مع البنك التجارى  
فى نفس المعاملات .

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

## "" المبحث الأول ""

"" علاقه البنك التجارى بالبنوك التجاريه الأخرى ""

XX

هناك مجموعه من المعاملات المصرفيه التى ينتج عن ادائها فـى المجتمع وجود علاقه تعاملية بين البنوك التجاريه . من هذه المعاملات

- ١ - اصدار الشيكات .
- ٢ - الحوالات .
- ٣ - الأعتادات المستنديه .
- ٤ - خطابات الضمان .

### ( ١ ) الشيكات :-

XX

الشيك : هو امر صادر من شخص يسمى الساحب الى المسحوب عليه " وهو المصرف " يدفع مبلغ معين لشخص ثالث لـدى الاطلاع (١) .

ومن المتعارف عليه فى النظام المصرفى انه يتم اصدار دفتر شيكات لكل عميل يفتح حسابا جاريا لـدى بنك يتعامل معه . ويستخدم هذه الشيكات فى تسويه التزاماته . اى انه قد يدفع ما عليه من حقوق ماليه بواسطه الشيك لشخص معين او لمشروع معين .

كما انه قد يتلقى شيكات مسحوبه لصالحه من اشخاص او مشروعات لقاء ما قدمه من اعمال لهم او تسويه لديون له عليهم .

ومن الجارى ان العميل لا يسحب الشيك بل يضعه فى رصيده لـدى البنك . حيث يقوم البنك الذى يتعامل معه بتحصيله من البنك المسحوب عليه ذلك الشيك (٢) .

(١) القانون التجارى . د / على جمال الدين على ص ( ٣٥ ) دار النهضة

العربية - القاهرة ١٩٧٣ .

(٢) او يتم قيد الشيك فى الجانب الدائن للبنك المسحوب عليه ذلك الشيك . .

وقد يقبل البنك شيكا لعميل ليس له حساب عنده لقاء خصم مبلـغ معين من قيمة ذلك الشيك . هذه احدى الصور التى تنشأ عبرها التعامل بالشيكات بين المصارف والأفراد .

وهناك انواع كثيرة من الشيكات التى يتم التعامل بها بين البنوك والعملاء من أنواعها :-

#### ( ١ ) الشيك لأمره :

وهو الذى يدون فيه اسم المستفيد ولا يمكن لشخص آخر تداوله الا اذا اظهره له المستفيد .

#### ( ٢ ) الشيك لحامله :

وهو الذى لا يذكر فيه اسم المستفيد ويمكن لأى شخص صرفه لصالحه .

#### ( ٣ ) الشيك المصرفى :

هو الشيك الذى يتم تداوله بين المصارف لتسويه وتصفية الحسابات فيما بينها (١) .

#### تحصيل الشيكات :-

هناك عدة حالات لتحصيل الشيكات :-

#### الحالة الأولى :

ان يقوم الفرع بتسويه عمليه التحصيل عن طريق انتقاص قيمة الشيك من حساب العميل الأول و اضافته الى حساب العميل الثانى او بتسليم قيمة الشيك الى العميل الثانى نقدا مباشرة .

(١) الاوراق التجارية . منشورة من الغرفة التجارية والصناعية بجده ص ( ٦٧ ) .



\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

**Abstract**

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

## ( ١ ) الحوالات الداخلية :-

تكون صادرة ووارده وتتم بين البنوك داخل اطار الدولة نفسها . وتتم عن طريق :-

الحواله البريدية او التلغرافية او التلکس ، او بالشيك المصرفي وهو النوع الذي غالبا ما يرغب فيه العميل . حيث يستلم الشيك بعد خصمه من حسابه او يدفع قيمته نقدا ويتولى هو بنفسه ارساله للمستفيد ليصرفه من البنك المحول عليه .<sup>(١)</sup>

## ( ٢ ) الحوالات الخارجية :-

وتكون ايضا صادرة ووارده وتتم بين البنوك خارج حدود الدولة وتعتبر وسيلة هامة في الوفاء بالحقوق والالتزامات الماليه بين بلدان العالم المختلفه . اذ لا يمكن عمليا حمل النقود لتسويه تلك الحقوق والالتزامات فلذلك يعتمد العملاء الى التحويلات عن طريق البنوك لتسويتها لصالح غير المقيمين من المصدرين وغيرهم .<sup>(٢)</sup>

وتتم هذه التحويلات عن طريق :-

الحواله البريدية او التلغرافية او بالتلکس او بالشيك المصرفي ويضاف هنا الشيك السياحي . وخطابات الاعتماد .

وتتقاضى البنوك على عمليه التحويلات عموله معينه بحسب ما يحددها البنك المركزي الى جانب المصاريف الفعلية للبريد والهاتف والتلکس التي تدفعها اداره البنك الى جهات منفصله عنها كأجره للخدمات التي قامت بها . ويضاف الى جانب ذلك في التحويلات الخارجية فرق السعر بين العملة الوطنيه والعمله المحول بها على اساس سعر الصرف

(١) المرجع السابق ص (٣٦٩) .

(٢) انظر ص ١٧٨ من هذا البحث .

الذى تحدده ادارة الصرف ( الكمبيوتر ) فى نفس اليوم الذى أخطر فيه البنك . وذلك لان العملة الوطنية قد لا تتساوى بصفه مستمره مع عملات الدول الاخرى . لهذا يتحدد فى البنوك اسعار الصرف يوميا تبعاً لحاله العرض والطلب فى السوق . سياسه تعويم العملة .

### ( ٣ ) الأعمادات المستنديه :-

الأعتماد المستندى هو الأعتماد الذى يفتحه المصرف بناءً على طلب شخص يسمى الامر ، لمصلحه شخص آخر يسمى المستفيد ، ويكون حق البنك فى استرداد ما دفعه من اموال تنفيذاً للأعتماد المضمون برهن حيازى على المستندات المبلغة للبضاعة التى فى الطريق او المعبه للأرسال<sup>(٢)</sup> .

و وصف الاعتماد بأنه مستندى لانه يتضمن رهنا على المستندات المبلغة للبضاعة ضمانا لما دفعه المصرف تنفيذاً للأعتماد<sup>(٣)</sup> .

وتنشأ علاقة البنوك التجارية ببعضها عموماً من جراء فتح الأعتمادات .

### \* كيفية تنفيذ فتح الأعتماد :-

تفتح البنوك الأعتمادات بناءً على طلب العملاء . فشلاً :  
إذا افترضنا ان تاجراً سعودياً اشترى صفقة سيارات بمبلغ مليون ريال من شركة جنرال موتورز فى امريكا . وتم الاتفاق بين التاجر ووكيل الشركة على فتح اعتماد مستندى بالمبلغ لصالح الشركة فان التاجر يطلب من البنك الذى يتعامل معه وليكن ( ستى بنك اوف امريكا ) فتح الاعتماد وتبليغه

- (١) بنوك الودائع كمال الدين صدقى ص ( ٣٨٠ ) .
- (٢) عمليات البنوك د / على جمال الدين عوض ص ( ٣٨٩ ) .
- (٣) الوجيز فى القانون التجارى د / مصطفى كمال طه ج ٢ ص ( ٥١٩ ) .

الى الشركة عن طريق فرعه او مراسله هناك . وبعد علم الشركة بفتح الاعتماد تستطيع ان تسحب كمبياله على ( سیتی بنك ) وترفق بها الوثائق والمستندات التي تثبت تنفيذه لشروط الاعتماد ، كإيصال الشحن وإيصال التأمين وفاتوره بقيمة البضاعة التي تم شحنها . وتقدمها الى المصارف او المراسل في أمريكا لخصمها او تحصيلها من فاتح الاعتماد . وعند وصول البضاعة الى بلد المستورد السعودي . فان من واجب سیتی بنك قبل تسليم البضاعة للمستورد ان يستوثق من مطابقة مستندات الشحن ومواصفات البضاعة لما حدده له فاتح الاعتماد ، فاذا أطمئن الى المطابقة دفع قيمة الكمبياله المسحوبه عليه من الشركة ، ثم يعمد الى المستورد السعودي لسداد المبالغ التي دفعها المصرف نيابه عنه فاذا سدد لها سلمه البنك مستندات الشحن ليستلم المستورد البضاعة من ميناء وصولها . واذا لم يسدد لها فان البنك له ان يجرى الرهن الحيازي على البضاعة ويحجز عليها . ثم يتولى بيعها بالمزاد ليحصل على قيمة ما دفعه . فان لم يغطى مبلغ البيع قيمة ما دفعه البنك رجع بالباقي على المستورد وان زاد المبلغ البيع دفع الباقي الى المستورد<sup>(١)</sup> .

وهناك انواع متعددة للاعتماد المستندي .

( ١ ) اعتماد قابل للألغاء :

وهو الذي يمكن للمصرف ان يلغيه دون ترتيب مسؤوليه عليه للأمر او المستفيد . ويصرح المصرف بان الاعتماد قابل للألغاء في كل وقت وهذا النوع من الاعتماد لا يعتبر اعتماد بالمعنى الفني . ويلجأ العملاء الى هذا النوع من الاعتمادات لانه مواريفه اقل بالنسبه للاعتماد القطعي<sup>(٢)</sup> .

(١) الاعتمادات المستنديه من الناحيه القانونيه / أمين محمد بدر ص ( ٢ ) .

وانظر الوجيز في القانون التجاري مصطفى كمال طه ج ٢ ص ( ٥١٩ ) .

(٢) عمليات البنوك د/علي جمال الدين عوض ص ( ٣٦٤ ) .

## ( ٢ ) : الأعتاماد القطعى :-

ويترتب على هذا النوع ان الاعتماد التزاما شخصا مباشرا للمستفيد فعلى البنك ان يدفع ويقبل ما يسحبه المستفيد من كمبيالات تنفيذا لشروط الاعتماد ، ولا يستطيع التحلل من التزامه معها طرأ على المركز المالى للعميل كاعساره مثلا . او اى ظروف تحول دون الوفاء بالثمن <sup>(١)</sup> .

## ( ٣ ) الاعتماد القطعى المؤبد :

وهذا النوع يعنى : ان البنك الوسيط يضم ذمته المالية الى ذمة البنك فاتح الاعتماد بحيث يصبح هو الاخر ضامنا للمستفيد بقبول او دفع الكمبيالات التى يسحبها تنفيذا للأعتاماد <sup>(٢)</sup> .

## - ما يتقضاه البنك لقاء فتح الأعتاماد :-

يتقاضى البنك لقاء فتح الأعتاماد عموله فحدد ها قوانين البنك المركزى فى الدولة الى جانب المصاريف التى يتحملها البنك من خلال عمله .

فالعُميل الامر بفتح الاعتماد يدفع فوائد قد تصل الى نسبة ٧ ٪ طبقا للقانون المصرى <sup>(٣)</sup> فى حاله ما اذا كان مدينا للبنك بقيمة الأعتاماد او بجزء منه .

ويدفع البنك فاتح الاعتماد فائده المبلغ الذى يدفعه البنك المراسل للمصدر وتحسب الفائده من مده الدفع الى ان يتم تحصيل قيمة الاعتماد من البنك الفاتح له . وكل هذه الفوائد يتحملها فى النهاية الامر بفتح الاعتماد الذى يلتزم بدفع الفائده الى جانب المصاريف الفعلية للتكس حتى ولو لم ينفذ الاعتماد <sup>(٤)</sup> .

(١) المرجع السابق ص ( ٤٢٨ ) .

(٢) الاعتمادات المستنديه من الناحيه القانونيه امين محمد بدر ص ( ٣ ) .

(٣) عمليات البنوك د / محمد حسنى عباس ص ( ١٥٣ ) .

(٤) عمليات البنوك على جمال الدين عوض ص ( ٤٦ ) .

وفى حالة الاعتماد القطعى المؤيد فان نسيه العموله فيه تكون اعلى منها فى الانواع الأخرى .

#### ٤ ) خطاب الضمان :-

وهو تعهد نهائى يصدر من المصرف بناءً على طلب عميله يدفع مبلغ معين ، او قابل للتعيين بمجرد ان يطلب المستفيد ذلك . من البنك خلال مدة محددة .<sup>(١)</sup>

و الغرض منه ان يكفل البنك عميله فى مواجهه الغير بهذا الخطاب الذى يرسله اليه ويعتبر فى حكم الضمان ان يوقع البنك كضامن احتياطى فى ورقه تجاريه .<sup>(٢)</sup>

ويعمل خطاب الضمان كتأمين لما يستحق على العميل من ضرائب ورسوم جمركيه ، كما يشكل وثيقة يمكن بموجبها استلام البضائع المصدره من ميناء الوصول عند عدم ورود المستندات الخاصه بذلك الى البنك .<sup>(٣)</sup>

#### غطاء خطاب الضمان :-

ويموجب خطاب الضمان فان البنك يصبح متحملا لمخاطر الوفاء بقيمة الخطاب للمستفيد عند عدم تنفيذ العميل لألتزاماته ويتمثل غطاء الخطاب الضامن من البنك فى المصدر الذى يمكن منه للبنك تغطيه ما قد يتحمله نتيجة الوفاء بتعهدده للمستفيد ، وقد يكون غطاء خطابه الضمان من العميل كاملا . وقد يكون جزئيا وذلك حسب ثقة البنك بالمركز العالى للعميل<sup>(٤)</sup>.

(١) المرجع السابق ص ( ٣٥٢ ) . (٢) ادارة الاعمال المصرفيه د/ زياد قطيبي

(٣) تطوير الاعمال المصرفية د / سامى حمود ص ( ٣٢٧ ) .

(٤) الموسوعه العلميه والعمليه نقلا عن كتاب دراسات محاسبية فى البنوك

التجاريه ج٥ ص ٥ ( ٤٨٤ ) ، ص ( ٤٥ ) .

ما يتقضاه البنك من جراء تنفيذ خطاب الضمان :-

يلتزم العميل الأمر برد المبلغ الذى دفعه البنك للمستفيد بموجب خطاب الضمان الى جانب الفوائد والعمولات التى تترتب عليه <sup>(١)</sup> وتختلف قيمة الفائدة باختلاف المدة التى وفى بها العميل المبلغ الذى دفعه البنك للمستفيد ، والعمولة التى يتقاضاها البنك تقدر حسب قيمة الضمان وآجله ونوع العملية التى طلب خطاب الضمان من أجلها <sup>(٢)</sup> .

وتنشأ العلاقة بين البنوك التجارية هنا :-

بان المستفيد يقوم بإيداع خطاب الضمان فى حسابه لدى البنك الذى يتعامل معه لتحصيل قيمته اذا لم ينفذ الأمر بهذا الخطاب بالتزاماته .

---

(١) عمليات البنوك . د / محمد حسنى عباس ص ( ١٥٨ ) .

(٢) المرجع السابق ص ( ٢٩٠ ) .

## المبحث الثانى "

### \*\*\* علاقته البنك الإسلامى بالبنوك التجارية \*\*\*

\*\*\*\*\*

ان البنك الإسلامى الذى يعتبر جزءاً من المؤسسات المالية العاملة فى الدولة : تتعامل بنفس المعاملات التى تنشئ العلاقة بين البنوك التجارية ببعضها . الا ان هناك اختلافا جوهريا بين طبيعة العلاقتين ذلك ان العلاقة بين البنوك التجارية تسيّر وفق نظام واحد هو النظام الربوى .

اما العلاقة بين البنك الاسلامى والبنوك التجارية فذات طبيعة مختلفة لا اختلافهم فى الاسس التى يقوم عليها التعامل . فالتعامل فى البنك الاسلامى قائم على منع التعامل بالفوائد الربويه اخذا وعطاء .

وتتبدى اوجه الاختلاف فى نفس المعاملات التى تنشئ العلاقة الاقتصادية بين البنك الاسلامى والبنوك التجارية بما يلى :-

#### ( ١ ) الشيكات :

ان البنك الاسلامى يتعامل كغيره من البنوك فى كل ماورد سابقا من انواع الشيكات .<sup>(١)</sup>

وعليه تحصيل الشيكات ما هى الا وكالة من العميل للبنك لتحصيل مبلغ الشيك . ويجوز للبنك قبول الوكالة لقاء عموله محدد كاجر او قبولها بدون اجر .

والبنك فى حاله تحصيل الشيك لا يعتبر مدينا للعميل ولا دائنا للبنك المسحوب عليه الشيك . وانما هو وكيل يعمل لصالح عميله وخدمته ولا صلة للعموله التى يتقاضاها هنا وبين ما يكون البنك قد دفعه لعميله

(١) انظر صفحه : - ١٩٥ من البحث .



كقيمة الشيك . قبل تحصيل قيمة الشيك من البنك المسحوب عليه .

فما دفعه البنك هنا للعميل يعتبر قرضا . وهو عقد مستقل عن عقد الوكالة لتحصيل قيمة الشيك من البنك المسحوب عليه .<sup>(١)</sup>

وليس هناك أى شبهة ربويه فى عمله تحصيل الشيك هنا ذلك ان المتعارف عليه فى التعامل المصرفى ان هناك لدى كل بنك حافظة لشيكات ترده مسحوبه على بنوك متعددة . وتسوى هذه الحافظة عن طريق الاجتماع فى غرفة المقاصد لدى البنك المركزى .

وبالمأخذ الوحيد على هذه العلاقة التعاملية انها تعزز نشاط البنوك التجارية وتشجعها بشكل غير مباشر .

## ( ٢ ) الحوالات :-

يتبع البنك الاسلامى فى تنفيذ الحوالات ما هو متعارف عليه فى التعامل المصرفى من حيث طريقه التحويل والاجراءات المتبعه لاتمامه .

والعموله التى يتقاضاها البنك الاسلامى من جراء قيامه بهذه الخدمة انما هى اجر على الوكالة التى تبرز واضحه فى عمله التحويل .

فعملية التحويل نفسها ماهى " بحسب تصويرها العملى الا عباره عن توكيل من العميل للبنك يدفع مبلغ معين الى شخص معين<sup>(٢)</sup> .

والوكالة جائزه شرعا باجر وبدون اجر فكان الاجر هنا جائزا شرعا والعموله هنا هى الأجر<sup>(٣)</sup> .

ويضاف الى الاجر هنا المصاريف الفعلية لكل ما يتحمله البنك من اجور الهاتف والتلكس وغيرها . هذا فى التحويلات الداخلية . اما فى

(١) المصارف والاعمال المصرفية د / غريب الجمال ص ( ٧١ - ٧٢ ) .

(٢) تطوير الاعمال المصرفية د / سامى حمود ص ( ٣٧٢ ) .

(٣) الموسوعة العلمية والعملية ج ٥ ص ( ٤٧٤ ) .

التحويلات الخارجيه فيضاف الى ما سبق من الأجر او العموله والمصاريف الفعلية الفرق بين سعر شراء العملة وبيعها ، كربح للبنك .

وعليه التحويلات سواء كانت داخلية او خارجيه فليس هناك ما يمنع من قيام البنك الاسلامي بأدائها . الا ان المأخذ هنا انها تتم مع بنوك تعمل بنظام سعر الفائدة ، وتنشأ العلاقة هنا بان البنك الاسلامي حين يقوم بعملية التحويل على مراسل له يكون قد فتح مسبقا حسابا جاريا لدى ذلك المراسل من اجل اتمام عملية التحويل . مما يؤدي الى تعزيز نشاط ذلك البنك واستمراره في العمل .

وهذا المأخذ في طريقه الى الانتهاء وذلك عن طريق انتشار شبكة البنوك الاسلاميه التي غطا عدد منها العالم العربي والاسلامي<sup>(١)</sup> الى الآن .

( ٣ ) الاعتمادات المستنديه :-

يظهر هنا الاختلاف واضحا بين البنوك التجارية والبنك الاسلامي من حيث التطبيق الفعلي للاعتمادات المستندية .

فالبنك الاسلامي يطبق القواعد والاصول التجاريه المتعارف عليها دوليا من حيث طريقه فتح الاعتماد . ويشترط . في طالب الاعتماد ان يكون من عملاء البنك وله حساب جار فيه .<sup>(٢)</sup>

وتختلف انواع الاعتمادات المستندية في البنوك الاسلاميه عن غيرها من حيث التمويل . فاما ان يكون :

١- الاعتماد المستندي معولا بالكامل من العميل . ويكون دور البنك الاسلامي في هذه الحالة هو دور الوكيل بأجر . والنقود المدفوعه عند المصرف امانه .

(١) انظر من صفحة ٤٤ الى ٤٥ من هذا البحث .

(٢) الموسوعه العلمية والعملية ج ٢ ص ( ١٨٥ ) .

ويتمثل الاختلاف الجوهرى فى طبيعة التعامل بالاعتماد المستندى فى البنك الاسلامى عنه فى البنك التجارى . من حيث الفوائد .

فالبنك الاسلامى لا يدفع ايه فوائد عن التأمينات النقدية التى يستلمها عند القيام بفتح الاعتماد المستندى ، كما انه لا يتقاضى ايه فوائد عن قيمة الاعتماد او جزء منها اذا ما حصل تأخير فى تسديد قيمة المستندات من جانب العميل فاتح الاعتماد . ويعتبر هنا التعامل من قبيل القرض الحسن او القرض المتبادل اذا كانت هناك تأمينات نقدية مدفوعة سابقاً<sup>(١)</sup> . اى قبل تنفيذ الاعتماد .

٢ - واما ان يكون الاعتماد المستندى محمولا كلياً او جزئياً من البنك الاسلامى . (٤١)  
وتظهر هنا حالتان :

أ- اذا كان التمويل كلياً من قبل البنك الاسلامى فتكون العملية هنا تمويل على اساس المضاربة . او على اساس بيع المربحة بحسب ما يختاره العميل .

ويترتب على فتح الاعتماد على اساس المضاربة ان يكون الربح بين البنك وعميله بحسب ما هو متفق عليه بينهما من النسبة الشائعة واما الخسارة فانها تحمل على رأس المال ان حدثت .

ويترتب على اساس بيع المربحة ان البنك يقوم بكامل الاجراءات التى ان يتم وصول البضاعة . وتبيعها للعميل بالقيمة التى اتفقا عليها . وان هلك البضاعة قبل وصولها الى العميل فانها تهلك على ملكية البنك .

ب- وان كان التمويل جزئياً من البنك فتكون العملية هنا على اساس المشاركة ، ويكون الربح بحسب الاتفاق على نسبة شائعة بين رأس المال

(١) الموسوعة العلمية والعملية ج ٥ ص (٤٩٧) .

(٢) انظر صفحة ١٦٧ من هذا البحث .

والعمل . فتقسم حصة رأس المال من الربح على رأس المال تبعاً لمقدار المساهمة من كل طرف ويختص العامل ( و هو البنك هنا لأنه هو يتحمل فتح الاعتماد ) بنصيبه من الربح للعمل . أما الخساره فتقسم على رأس المال بحسب نسبة المساهمة من كل طرف .

والصيغة الغالية في البنوك الاسلاميه لفتح الاعتماد المستندى تكون على اساس بيع المراجعه <sup>(١)</sup> .

والبنك الاسلامى يتقاضى اجرا عن العمل الذى يقوم به فى عمليه فتح الاعتماد الى جانب المصاريف الفعلية للبريد والهاتف والتلکس بالاضافه الى الربح المحدد له فى عمليه المراجعه <sup>(٢)</sup> .

وتنشأ العلاقة مع البنوك التجارية من خلال تنفيذ الاعتماد المستندى كالتالى :-

- عادة ما يقوم البنك الاسلامى بفتح حساب جارلى مصرفى ما . يدفع منه المراسل ما يردده من اوامر دفع سواء كانت حوالات او اعتمادات مستنديه او غيرها .

فان كان الحساب الجار للبنك الاسلامى يغطى كامل قيمة الاعتماد يقوم المراسل بدفع القيمة من الحساب . وان كان الحساب لا يغطى كامل القيمة فان البنك المراسل يدفع كامل القيمة ويغطى انكشاف الحساب الجار للبنك الاسلامى فى ذلك لمدة معينه دون ايه فوائد . وذلك لان القاعدة المتعامل بها حالياً بين البنوك الاسلاميه والتجاره هى علاقة التعامل بالمثل <sup>(٣)</sup> .

وهذا لا يعنى ان البنوك التجارية لا تستفيد من الحسابات الجارية

(١) الموسوعه العلميه والعمليه ج ٥ ص ( ٤٩٨ ) .

(٢) الموسوعه العلميه والعمليه ج ٥ ص ( ٥٠٢ ) .

(٣) منه سؤال ومنه جواب عن البنوك الاسلاميه ص ( ٩١ ) .

للبنوك الإسلامية . بل انها تستفيد ضمناً وذلك :-

لأن البنك الإسلامى حين يقوم بفتح حساب جار له فى البنوك التجارية الدخليه او الاجنبية لتغطية عملياته المصرفية فانه لا يتقاضى اى فوائد عن ذلك من البنوك الأجنبية .

فالبنوك الأجنبية التى تعمل كمراسلين للبنك الإسلامى . كان ممن المفروض ان تدفع فوائد عن المبالغ المودعه لديها بحسب العرف المصرفى الذى تعمل وفقاً له . وحيث ان البنك الإسلامى قد تنازل عن هذه الفوائد . فان هذه البنوك لا تطالب المستفيدين منها او البنك الإسلامى باية فوائد بدورها .

وهذا الامر لا زال يثير التساؤل لانه لم يلغ التعامل بالفائدة بل ضمن فقط عدم المطالبة البنوك الاجنبية بفوائد من البنك الإسلامى لانهما استفادت بطريقة اخرى .

وينتهى هذا التساؤل باذن الله عند انتشار البنوك الإسلامية فى اجزاء المعموره .

#### ( ٤ ) خطاب الضمان :

تتبع البنوك الإسلامية نفس اسلوب العمل الذى تعمل به البنوك التجارية بشأن خطاب الضمان .

فبناءً على طلب العميل يصدر البنك الإسلامى بعد الاستقصاء والاستيثاق خطاب الضمان والكفالات التى تطلب من جهات رسمية او شركات غير حكومية يضمن بموجبها ذلك العميل . ويدفع العميل مقابل ذلك عموله وتأمين يحدده البنك حسب المركز المالى للعميل ونوع العملية .<sup>(١)</sup>

(١) الاعمال التى يزاولها بنك دى الإسلامى ص ( ٤ - ٥ ) ملحق رقم ٢

وتتعامل البنوك الاسلاميه بـخطاب الضمان شأنها شأن البنوك التجارية على المستوى :-

- أ- المحلي : عند ما يصدر الخطاب بالعمله المحليه ولجهات محليه .  
ب- الدولى : عند ما يصدر الخطاب بالعمله الأجنبيه ولجهات اجنبية<sup>(١)</sup>

وقد قرر مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى بان خطاب الضمان يتضمن امرين الوكالة و الكفاله ويجوز اخذ الاجر على الوكالة دون الكفاله . ويراعى فى الأجر على هذه العمليه كل ما يتحمله البنك من جهد كما سبق ان ذكرنا<sup>(٢)</sup> ويترك تحديد للبنك للتسير على الناس فى معاملاتهم بحسب العرف التجارى<sup>(٣)</sup> ، وتنشأ العلاقة هنا بين البنك الاسلامى والبنوك التجارية فى حاله ما اذا قامت الجبهه المصدر اليها خطاب الضمان بوضع الخطاب فى حسابها لدى البنك الذى يتعامل معه عند عجز العميل الامر بخطاب الضمان عن تنفيذ التزاماته . من اجل تحصيله من البنك الاسلامى مصدر الخطاب . فيفتح البنك بذلك حسابا جاريا للبنك الاسلامى لـديـنـه مخصصا منه مبلغ الضمان ويتم تسويه الحساب عند المقاصه فى البنـك المركزى .

وبناء على المعامله بالمثل فلا يترتب ايه فوائد على البنك الاسلامى فى حاله ما اذا كان حساب له لدى بنك المستفيد مكشوفاً . بل يدفع البنك الاسلامى عموله مقابل الاعمال الدفترية . وكذلك هو الحال فيما اذا كان الخطاب مصدر لجهات اجنبية والمستفيد فى بلد اجنبى .

وكل هذه العلاقات مرحليه الى ان يتم تحول النظام المصرفى القائم الى نظام العمل المصرفى الاسلامى .

- 
- (١) دراسه تحليليه لبنك فيصل الاسلامى السودانى رساله ماجستير نصر الدين فضل العولى . ص ( ١٩٨ ) .  
(٢) انظر صفحه ٦٦٩ من هذا البحث .  
(٣) الموسوعه العلميه والعمليه ج ٥ ص ( ٤٩٠ ) .

### ٢٢ المبحث الثالث

علاقة البنك الإسلامي بالبنوك التجارية في ظل  
ظروف مرحله انتقاليه الى تطبيق الشريعة الاسلاميه .  
XX

هذا البحث افتراض نظري لما قد تكون عليه اساليب العمل في تلك الظروف التي بعدأت اولى خطواتها بارتفاع الاصوات في صفوف الشعوب الاسلامية بتطبيق الشريعة الاسلاميه في جميع مناحي الحياه السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه .

كما هو الحال في كل من السودان . ومصر . وباكستان . وإذا ما طبق ذلك فعلا فان العمل في الميدان الاقتصادي ستختلف اسسه واساليبه واهدافه . مما يعكس بالتالي الاسلوب الاسلامي في العمل المصرفي بدل النظام الربوي القائم حاليا . والذي يعنينا في هذا الافتراض النظرى هو الجهاز المصرفي وكيف سيكون عليه حال التعامل بين البنوك الاسلاميه قائمه وبين البنوك التجاريه .

فيطبق الشريعة الإسلامية على الحياة الاقتصادية سيؤدي إلى قيام النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يعتبر الجهاز المصرفي أحد أهم مفرداته لتأثيره المباشر على النشاط الاقتصادي ازدهار وفساد انفسى الانتاج والتوزيع والاستهلاك .

ويكون انهاء النظام الربوى مطلباً اساسياً لسياسة الدولة الاقتصادية  
تعهد به الى البنك المركزى الذى سينظم عمل هذا الجهاز فى ظل الاقتصاد  
الاسلامى .

ولاشك انه لا يمكن انهاء عمل البنوك التجارية مرة واحدة . فلا بد من

مرحلة انتقاله تصفى فيها جميعها العمليات المصرفية والاستثمارية القائمة على اسس النظام الربوى . بصوره تدريجييه . حتى لاتحدث اثار سلبية مؤثرة على النشاط الاقتصادى وعلى البنك المركزى فى هذه الحالة وضغ النظام الكفيله بانها النظام الربوى وما يترتب عليه من آثار لتحويله الى النظام المصرفى الاسلامى القائم على اساس المشاركة . واعادة تصحيح دور رأس المال فى المجتمع .

و من الفظم الكفيله بانها النظام المصرفى الربوى ما يلى :

١ - التحول من النظام الاحتياطى الجزئى الى النظام الاحتياطى الكلى بالتدريج حتى لا يؤدى الموقف المالى لبعض المصارف الى الحرج وبالتالى الى الافلاس . واعطاء الفرص لهذه المصارف تصفيه الودائع المشتقة من ائتمانات عن طريق الكف عن تشديد منح القروض للعملاء . والأمتناع عن تقديم مزيد منها وحتى لا يحدث اى انكماش فى الاقتصاد القومى نتيجة هذا التحويل بالقدر الكافى لمنع حدوث مثل هذا الانكماش النقدي وبالتالى وضع القواعد و الأسس المنظمة للاستثمار . من جديد .<sup>(١)</sup>

٢ - تحويل المصارف التجارية تدريجيا الى مصارف اسلامية وتدريب العاملين فى تلك المصارف على مهام الاستثمار بالمشاركة وطريقته العمل بهذا الاسلوب .

واعادة تنظيم الهيكل الادارى والفنى لهذه المصارف الملائمة للمهام الجديدة .<sup>(٢)</sup>

(١) نحو نظام نقدي ومالى اسلامى د / معبد الجارحي ص ( ١١٥ ) ج ١

الاتحاد الدولى للمبنوك الاسلاميه ١٩٨١ م .

(٢) المرجع السابق ص ( ١١٧ ) .



٣ - تقليص المعاملات المصرفية القائمة على النظام الربوى حتى تنتهى تماما بعد الفترة الانتقالية . وحتى يتم ذلك فان تصور علاقه بين البنوك الاسلاميه والبنوك التجاريه ستكون كما يراه الباحث كالتالى :-

أ - مساعده البنوك الاسلاميه البنوك التجاريه ومدىها بالخبراء والفنيين من اجل عمليه التحول الى النظام المصرفى الاسلامى ومدىها بمقواعد الشريعة الاسلاميه حتى تعمل بموجبه فيما يتعلق بالمعاملات .

ب - بدء تطبيق نماذج التعامل الاسلامى فى الاستثمارات الجديده للبنوك التجاريه . وتصفيه كل ما ينتهى من الاستثمارات السابقه .

ج - التحول فى تحديد العائد للخدمات المصرفيه من العمولة الربويه الى الاجر الذى يتم تحديده وفق الجهد المبذول ونوع الخدمه . وليس بنسبه قيمه الخدمه النقديه وذلك يتمثل فى القرض وجعل الاجر محدودا بدلا ان يكون بالنسبه الى قيمه القرض .  
د - ان يتم التعامل بين البنوك الاسلاميه والبنوك التجاريه وهى فى دور التحول بموجب قانون يلزم بذلك فى المعاملات وفقا لنظام الاسلامى

وتحتاج هذه المرحله ان وجدت تأصيل اعمق ومعالجه ادق لتفصيلات العمل المصرفى فى المرحله الانتقاليه الى تطبيق الشريعة الاسلاميه . وما وضعت من نقاط يعتبر من وجه نظرى نقطة بدايه تحتاج الى مزيد من المناقشه والدراسه . لوضع مثل هذه المرحله ان طبقت ان شاء الله موضع التنفيذ .

وبهذا البحث أخلص الى انه قد تم بيان صوره العلاقه الاقتصاديه القائمه حاليا فى الميدان العملى للبنوك الاسلاميه بالبنوك التجاريه .

وانتقل الى بيان العلاقة القانونية التي تفرضها الدولة على  
طريق البنوك المركزية . في الفصل الثاني من هذا الباب .

\*\*\*\*\*

# الفصل الثاني

---

## علاقة

البنك الإسلامي  
بالبنوك المركزية

## "" الفصل الثانى ""

=====

(( علاقة البنك الإسلامى بالبنك المركزى ))

=====

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالبنك المركزى وبيان سلطاته :

مطلب أول : فى ظل النظم الرأسمالية .

مطلب ثانى : فى ظل النظام الاشتراكى .

المبحث الثانى : كيف علاقة البنك الإسلامى بالبنك المركزى فى ظل

النظام الاقتصادى القائم من حيث :

مطلب أول : الرقابة الكمية .

مطلب ثانى : الرقابة النوعية .

مطلب ثالث : الرقابة المباشرة .

المبحث الثالث : علاقة البنك الإسلامى بالبنك المركزى

فى ظل ظروف مرحلة انتقالية الى تطبيق

نظام اقتصادى اسلامى

المبحث الرابع : البنك المركزى والنشاط الاقتصادى فى

ظل نظام اقتصادى اسلامى .

=====

## "" الفصل الثانى ""

### "" علاقة البنك الإسلامى بالبنك المركزى ""

وهذه العلاقة هى العلاقة القانونية التى تفرضها الدولة على جميع المؤسسات المصرفية العاملة على أراضيها من أجل تمكّنها من مراقبة الجهار المصرفى .  
وتصحیح مسار النشاط الاقتصادى فى الدولة .

### "" المبحث الأول ""

#### التعريف بالبنك المركزى - وبيان سلطاته فى ظل النظام الرأسمالى

#### أ) التعريف بالبنك المركزى :

يعرف البنك المركزى بأنه "الهيئة التى تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة اسس النظام المصرفى . ويوكل اليها الإشراف على السياسة الأثمانية فى الدولة بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة فى النظامين الاقتصادى والاجتماعى " .<sup>(١)</sup>

#### ويعرف أيضا :

" بأنه ذلك البنك الذى يقف على قمة النظام المصرفى سوا من ناحية الأصدار النقدى أو من ناحية العمليات المصرفية وتحقيق الرقابة عليها " .<sup>(٢)</sup>

ولا يخلو بلد من بلدان العالم المستقلة اليوم من بنك مركزى يقوم بالرقابة على عرض النقود وتنظيم الأحوال الأثمانية فيه .<sup>(٣)</sup>

- (١) مقدمة فى النقود والبنوك . . د . محمد زكى شافعى . . ص ٣٦٤ .
- (٢) مذكرات فى النقود والبنوك . . د . اسماعيل محمد هاشم . . ص ٧٤ .
- (٣) مقدمة فى النقود والبنوك . . د . محمد زكى شافعى . . ص ٢٦٤ .

وتشريعات البنوك المركزية في الدول عموماً لا تتأتى في قالب واحد فنجد مبادئ ونصوص مشتركة رغم اختلاف الصياغة . ونجد نصوصاً خاصة بكل دولة تعلّمها عليها أوضاعها الاقتصادية والسياسية السائدة فيها .<sup>(١)</sup>

( ب ) سلطات البنك المركزي :

=====

يطلق على البنك المركزي تسميات ثلاث تمثل في الوقت نفسه ما يتمتع به البنك من سلطات ، وهذه التسميات هي :

( ١ ) البنك المركزي هو بنك الأصدار .

( ٢ ) البنك المركزي هو بنك البنوك .

( ٣ ) البنك المركزي هو بنك الدولة .

١ - البنك المركزي هو بنك الأصدار :

وذلك لأن البنك يتولى مهمة إصدار النقود الورقية ( البنكنوت في كل دول العالم والنقود المعدنية في بعض الدول ) الذي يتفق والسياسة العامة للدولة ، وبمما يعطى الثقة في النقد الذي يتعامل به الأفراد في الدولة .

لذلك يقوم البنك المركزي بوضع خطة الأصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على تنفيذ وتحقيق تلك الخطة<sup>(٢)</sup> .

وهناك اختلاف في الرأي حول مهمة إصدار البنك المركزي للنقود :

( ١ ) فرأى يرى أن يصدر البنك المركزي أية كمية من الأوراق النقدية

( ٢ ) ورأى يرى تقييد سلطة البنك المركزي في عملية الأصدار .

الرأي الأول :

وهو أن يصدر البنك المركزي أية كمية لأوراق النقد في أي وقت

(١) تطور النظام المصرفي في الدول العربية . د . علي الجريتي ، د . شكري قريش . ص ٩٥ .

(٢) انظر : مقدمة في النقود والبنوك . د / محمد زكي الشافعي ص ٢٦٨ .

## تلبية لطلبات الأفراد في المجتمع .

ويتم ذلك على أساس الموازنة بين العرض والطلب ذلك ان كمية النقود التي يصدرها البنك تتوقف على درجة النشاط الاقتصادي .

فاذا كان هناك رواج زاد الطلب على الاقتراض . وبالتالي زاد الطلب على أوراق النقد . فيتعين على البنك المركزي لمواجهة ذلك أن يزيد من الأصدار وإذا كان هناك حالة كساد فانه يقل الطلب على الاقتراض وبالتالي يقل الطلب على أوراق النقد . مما يتعين على البنك المركزي ان يسحب جزءاً من أوراق النقد لمواجهة ذلك . وتتم هذه العملية باستخدام البنك لادوات المراقبة المختلفة كنظام الاحتياطي وسعر الخصم والسوق المفتوحة .

الرأى الثانى :

=====

وهو تقبيد سلطة البنك المركزي فى عملية الأصدار بقيود قانونية من أجل المحافظة على ثقة الأفراد فى العملة الوطنية .

وتتمثل هذه القيود بصفة اساسية فيما يلى :

- ١ - نوع الأصول التى يتعين على البنك تغطيه البنكنوت لها .
- ٢ - نسبة رصيد الذهب أو العملات الأجنبية أو كلاهما التى يجب على البنك المركزى الاحتفاظ بها فى غطاء الأصدار .

وتؤدى هذه القيود الى تحديد سلطة البنك المركزى فى عملية الأصدار والمحافظة على ثقة الأفراد فى العملة النابعة من تركيز الأصدار فى البنك المركزى .<sup>(٢)</sup>

وهذا الرأى هو الذى يعمل على اساسه فى عملية الأصدار فى البنوك المركزية اليوم . وهو الذى ينبغى العمل به لان الرأى الاول يؤدى الى عدم استقرار قيمة النقود فى المجتمع وبالتالي يؤدى الى عدم استقرار النشاط الاقتصادى للدولة .

== مذكرات فى النقود والبنوك . د . اسماعيل هاشم . ص ٧٥ .

تطور النظام المصرفى فى الدول العربية . د . على الجريتلى ، د . فريد ص ٩٦ .

- (١) مذكرات فى النقود والبنوك . د . اسماعيل هاشم . ص ٧٥ .
- (٢) مقدمة فى النقود والبنوك . د . محمد زكى شافعى ص ٢٦٨ .
- (٣) ملحق رقم ١ قانون رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ ، للبنوك والأئتمان ص ١٠ مادة ( ١٨ ) .

## أرباح الأصدار :

تجنس البنوك المركزية أرباحا طائلة من عملية اصدار النقود وتستأثر الدولة بجملة هذه الأرباح وذلك لان هذه البنوك مملوكة للدولة ملكية كاملة .

وتنص المادة ٣٧ من النظام الأساسى للبنك المركزى المصرى على أن " تؤول الأرباح الى الخزانة العامة بعد اقتطاع ما يقرر أن يحتفظ به البنك المركزى لتكوين الاحتياطى " .<sup>(١)</sup>

## ( ٢ ) البنك المركزى هو بنك البنوك :

يطلق على البنك المركزى أنه بنك البنوك ذلك لأنه البنك الذى تحتفظ لديه البنوك التجارية بنسبة من ودائعها النقدية كاحتياطى . كما أنه يعد لها يد العون فى حالات الأزمات الاقتصادية بوصفه المقرض الأخير للجهاز المصرفى ، ويقوم بأعادة خصم الأوراق التجارية التى تملكها تلك البنوك ويتولى الإشراف على عمله المقاصة لتسوية حسابات البنوك التجارية من الأرصدة العائدة لها . والمودعة لديه .<sup>(٢)</sup>

وقد نصت التشريعات فى البنوك المركزية على أن تحتفظ البنوك التجارية بنسبة معينة من ودائعها فى صورة احتياطى نقدى حاضرى لدى البنك المركزى بقصد تمكين البنك المركزى من مزاولة سلطاته فى الرقابة على الائتمان فى البنوك التجارية .<sup>(٣)</sup>

ولكى يقوم البنك المركزى بدوره فى الرقابة على البنوك التجارية وتوجيه الائتمان يستعين بعدة سياسات يتركز عملها أساسا فى التأثير على قدرة البنوك فى احداث الائتمان ، ومن ثم التأثير على الحجم الكلى للنقود وبالتالى

(١) مقدمة فى النقود والبنوك . د . محمد زكى شافعى ص ٢٧٣ .

(٢) انظر : مذكرات فى النقود والبنوك . د . اسماعيل هاشم ص ٨٠ .

مقدمة فى النقود والبنوك . د . محمد زكى شافعى ص ٢٧٦ .

(٣) مقدمة فى النقود والبنوك . د . محمد زكى شافعى ص ٢٧٧ .



التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى فى البلاد . (١)

وتمارس البنوك المركزية ثلاثة أنواع من الرقابة على النشاط الائتمانى للبنوك التجارية . ينتمى كل نوع منها الى عدد من الأساليب أو السياسات التى يختلف مدى اعتماد البنك المركزى عليها باختلاف البنيان الاقتصادى للدولة التى يزاول عمله فيها . (٢)

### "" أنواع الرقابة ""

النوع الأول : الرقابة الكمية :

=====

وتهدف الى التأثير على كمية وحجم الائتمان فى مجموعة ، وهى تشمل سياسة سعر الخصم "" سياسة السوق المفتوحة "" تغير نسبة الاحتياطى النقدى . وتحديد نسبة رأس المال الى الودائع ، وتحديد نسبة ما يقتضيه البنك التجارى من البنك المركزى ، ومعدل زيادة أصول البنك . (٣)

وتحدد وسائل البنك المركزى فى مباشرة الرقابة الكمية على البنوك

التجارية فى ثلاث سياسات :

- أ - سياسة سعر اعادة الخصم .
- ب - سياسة السوق المفتوحة .
- ج - سياسة تعديل نسبة الاحتياطى .

أ ( سياسة سعر اعادة الخصم :

=====

سعر اعادة الخصم أو سعر البنك كما يطلق عليه هو سعر الفائدة الذى يتقاضاه البنك المركزى نظير اعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية . وهو يمثل ايضا سعر الفائدة الذى يتقاضاه

(١) مقدمة فى الاقتصاديات الكلية " النقود والبنوك " . د . عبد الحميد الغزالى

د . محمود برعى ص ٢٨٢ .

(٢) مقدمة فى النقود والبنوك . د . محمد زكى شافعى ص ٢٨١ .

(٣) مذكرات فى النقود والبنوك . د . اسماعيل محمد هاشم ص ٨١ .

البنك المركزي من البنوك التجارية  
نظير تقديم القروض لها (١)

وتنشر البنوك المركزية من وقت لأخر  
الأسعار التي تعمل بموجبها لإعادة الخصم (٢)

وتتعدد سياسه سعر الخصم أقدم وسائل  
البنك المركزي التي لعبت دورا هاما في  
السيطرة على حجم الائتمان عندما كان الأصدار  
يقوم على قاعده الذهب (٣) ولكن بعد  
التحول عن قاعدة الذهب وتدخل الدولة  
في الشؤون الاقتصادية وتقييد التجارة  
الخارجيه والرقابه على انتقال رؤوس الاموال  
لنم يحدد لهذه السياسه

---

(١) مذكرات في النقود والبنوك .

د / / اسماعيل هاشم ص ( ٨٢ ) .

(٢) مقدمه في النقود والبنوك .

د / محمد زكي شافعي ص ( ٢٨٤ ) .

(٣) مذكرات في النقود والبنوك .

د / اسماعيل هاشم ص ( ٨٢ ) .

ذلك الدور الفعال الذى كان لها من قبل<sup>(١)</sup> ولم تعد هذه السياسة هى السياسة الاولى فى الرقابة غير المباشرة على الائتمان .

ومع ذلك لا يزال لسراعاة الخصم دوره فى تحديد الظروف الاقتصادية السائدة والتحكم فى معالجتها :-

فى حالات التضخم يقوم البنك المركزى برفع سعر اعادة الخصم او سعر الفائدة لتقليل وسائل الدفع فى المجتمع . ذلك ان سعر اعادة الخصم يعتبر كلفة اقتراض بالنسبة للبنوك التجارية . فعند ارتفاعه يؤدى ذلك الى ارتفاع سعر الخصم الذى تخصص به البنوك التجارية الاوراق التجارية المقدمة من الافراد والهيئات . وترفع بالتالى سعر الفائدة على القروض المقدمة الى العملاء . ويؤدى ارتفاع سعر الفائدة الى تقليل الطلب على القروض كما يؤدى ارتفاع سعار اعادة الخصم الى تقليل حجم الاوراق التجارية المقدمة من الافراد والبنوك التجارية لخصمها ذلك ان عليه الخصم تؤدى الى حصول البنوك التجارية على ارصده نقدية من البنوك المركزية مقابل الجزء الذى تتنازل عنه " وهو سعار اعادة الخصم فارتفاعه يعنى تقليل قدره البنوك التجارية فى الحصول على الارصده النقدية كما ان ارتفاع سعر الفائدة يؤثر على الأنفاق الكلى ويؤدى الى نقصه نتيجة لنقص الطلب على القروض من قبل الجمهور والمؤسسات ذلك ان سعر الفائدة يعتبر جزئاً من التكلفة نظير الحصول على القروض وارتفاعه بالتالى يؤدى الى تقليل الطلب على القروض . اضافة الى انه يفهم من ارتفاع سعر الفائدة بان البنك المركزى سيتبع سياسة مشددة فى منح القروض .

(١) مقدمه فى النقود والبنوك د / محمد زكى شافعى ص ( ٢٨٤ ) .

وتكون النتيجة النهائية لرفع سعر الفائدة وسعر اعادة الخصم انخفاض الطلب الفعلى وانخفاض حدة التضخم<sup>(١)</sup>.

ويحدث عكس ذلك فى حالات الانكماش حيث يلجأ البنك المركزى الى خفض سعر الخصم الذى يؤدى ان خفض تكلفه الأقرض للبنوك التجارية وحصولها على ارصده نقديه عاليه . فتقوم هى بدورها بتخفيض سعر الفائدة الذى تفرضه عملائها . وتخفيض سعر الخصم على الاوراق التجارية المقدمه اليها . فيشجع هذا الاتجاه رجال الاعمال الى زياده الأقتراض الذى يؤدى الى زياده الاستثمار ويزداد تبعاً لذلك حجم العماله وارتفاع معدلات الارجور مما يؤدى الى زياده الطلب على السلع والخدمات فيزداد بالتالى حجم القوة الشرائية فى المجتمع الذى ينتج عنه فى النهاية تخفيض حده الانكماش الاقتصادى فى المجتمع<sup>(٢)</sup>.

ولكن فاعلية سعة اعادة الخصم لهذا الدور فى كل من الحالات التضخمية والانكماشية فى التأثير على حجم كميته النقود والاقتمان غير مؤكد بصورة كاملة . لما يليحسى :

- ( ١ ) ان سياسته سعر الخصم تقوم على افتراضين غير مؤكدين دائماً :-  
 أ - ان البنوك التجارية تحدد اسعار فائدها تبعاً لتغير سعر اعادة الخصم الذى تحدده البنوك المركزية .  
 ب - ارتباط طلب وعرض القروض فى المجتمع بتغير سعر الفائدة .

وهذين الافتراضين غير مؤكدين دائماً لانه :-  
 بالنسبة للعرض الاول لا يتحقق الا اذا كانت البنوك التجارية بحاجة للاقتراض من البنك المركزى اما اذا لم تكن بحاجة فانها لا تلجأ الى

---

(١) المرجع السابق ص ( ٢٩٦ ) .  
 (٢) النظرية الاقتصادية د / احمد جاع ج ٢ ص ( ٥٠٢ ) دار النهضة العربية ببيروت ١٩٧٦ .

تغير اسعار الفائدة ولا يقل بالتالى الطلب على القروض وذلك ان ارتفاع الأرباح المحققة من هذه القروض يغطى الفائدة ويزيد عليها وهذا ففى حالة الانتعاش الاقتصادى اما فى حالة الكساد فقد ينخفض سعر الفائدة ومع ذلك يحجم رجال الاعمال عن الاستثمار نظرا لظروف الكساد . كما انه فى هذه الحالة تكون احتياطات البنوك التجارية فائضة عن الطلب عليها . فلا تحتاج الى خفض سعر الفائدة لزيادة هذه الاحتياطات.<sup>(١)</sup>

( ٢ ) تناقص استخدام الاوراق التجارية ، من قبل المشروعات والافراد واتجاههم الى القروض المباشرة وفتح الاعتمادات والحسابات الجارية فى الحصول على التمويل . وكذلك حلت القروض المباشرة والتحويلات والاعتمادات المصرفية محل الكمبيالات فى سداد ما يترتب من التزامات مالية فى التجارة الداخلية والخارجية الى جانب قيام الدول بعقد اتفاقيات الدفع والعمل بنظام المقاصة . كل ذلك ادى الى تقليل اهمية الاوراق التجارية وتناقصها وادى بالتالى الى تقليل اهمية هذه السياسة فى التأثير عليها .<sup>(٢)</sup>

( ٣ ) ظهور اذونات الخزانه والصكوك الحكومية وزيادة استخدامها ففى اصول البنوك التجارية . ولجوء هذه البنوك الى رهن هذه الاوراق لدى البنك المركزى للحصول على الارصده النقدية كل ذلك ادى الى عدم استخدام السلطات النقدية تغير سعر اعادة الخصم للتأثير عليها حتى لا تتقلب اسعار الفائدة وتؤثر على ثقة الاسواق فيما تصدره الدولة وتطرحه من قروض عامه .<sup>(٣)</sup>

(١) دراسات فى النقود والتوازن النقدى د / عبد المنعم السيد على ص

(٤٠٤) مطبعة العاني بغداد ١٩٧٠ .

(٢) مذكرات فى النقود والبنوك د / اسماعيل هاشم ص ( ٨٥ ) .

(٣) التحليل النقدى د / زكريا احمد نصر ص ( ١٣٢ ) ط دار الكتاب العربى القاهرة ١٩٥٨ .

٤ ) بفعل انضمام البنوك التجارية لبعضها البعض ظهرت مؤسسات مالية ضخمة ذات موارد مالية هائلة لا تشعر معها بالحاجة الى العودة الى المصرف المركزى للاقتراض منه ولا . للاقتراض من السوق النقدية بصفه عامه .<sup>(١)</sup>

٥ ) عوامل ضعف فعاليه سياسه اعاده الخصم . انما اثبتته التجارب من ان تغير سعر اعاده الخصم وتأثيره على تغير سعر الفائدة لا تنعكس اثاره بسرعة فى مجالات عمل البنوك التجارية .

٦ ) وكذلك فان البنوك التجارية طالما تستطيع تحميل العميل الراغب فى الاقتراض الزيادة فى سعر الفائدة فان سياسه سعر اعاده الخصم لا تقلل من قدرتها فى التوسع فى منح الائتمان .

ومهما قيل فان سياسه سعر اعاده الخصم مازال لها دور هام — حيث تعزز مفعول سياسته السوق المفتوحه وتغير نسبه الاحتياطيات النقدية فى التأثير على حجم الائتمان .<sup>(٢)</sup>

#### ب - سياسه السوق المفتوحه :-

تطلق سياسه السوق المفتوحه على قيام البنك المركزى ببيع وشراء الاوراق الماليه فى السوق المالى . ولهذا الغرض تحتفظ البنوك المركزية بحافطة ضخمة من السندات الحكومية المتفاوته الآجال<sup>(٣)</sup>

وهذه السياسه تعتبر احد الوسائل التى تتبعها البنوك المركزية فى التأثير على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية مما يؤدى الى تغيير امكانيه هذه البنوك فى خلق الائتمان .

(١) المرجع السابق الصفحه ١٧٤ .  
(٢) مقدمه فى النقود والبنوك د / زكى الشافعى ص ( ٢٨٥ ) .  
(٣) المرجع السابق ص ( ٢٩٢ ) .

وتختلف سياسته السوق المفتوحة عن سياسته سعر اعادة الخصم انه فى السياسة الاولى يقوم البنك المركزى فى التأثير على البنوك التجارية عن طريق التأثير على سيوله السوق النقدى اما فى سياسته سعر اعادة الخصم فان التأثير يتم على سيوله السوق النقدى عن طريق التأثير على سيوله البنوك التجارية<sup>(١)</sup> .

فاذا اراد البنك المركزى ان يقلل من حجم الائتمان فى البنوك التجارية فانه يدخل سوق الاوراق المالية بائعا للاوراق المالية مما يؤدي الى التقليل من احتياطات البنوك التجارية والتقليل من السيولة النقدية وتقل معها بالتالى قدرتها على زيادة حجم الائتمان .

واذا ما اراد البنك المركزى التوسع فى حجم الائتمان فانه يدخل السوق المالية مشتريا للاوراق المالية مما يؤدي الى زياده وسائل الدفع والارصده النقدية لدى البنوك التجارية ، ويؤدي الى ان تزيد معها قدرتها على التوسع فى الائتمان .

ومن ناحيه اخرى فان دخول البنك المركزى فى السوق المالية مشتريا يؤدي الى زياده الطلب على السندات والا ذون مما يرفع سعرها وهذا يعنى انخفاض سعر الفائدة عن القيمة الاسمية لهذه السندات ويعتبر ذلك مؤشرا الى اتجاه سعر الفائدة فى السوق الى انخفاض والذي يؤدي فى النهاية الى زيادة طلب رجال الاعمال على الاقتراض<sup>(٢)</sup> والعكس صحيح بمعنى ان دخول البنك المركزى بائعا فى السوق المالية للاوراق المالية يؤدي الى خفض سعر السندات وارتفاع سعر الفائدة والى

(١) النظرية الاقتصادية د / احمد جامع ج ٢ ص ( ٥٠٢ ) .  
(٢) مذكرات فى النقود والبنوك د / اسماعيل هاشم ص ( ٨٢ ) .

انخفاض طلب رجال الأعمال على الاقتراض . فيسهم ذلك فى تقليل حجم الأئتمان .

وهذه السياسة محدودة فى حالات الازمات الانكماشية وذلك بسبب احجام البنوك التجارية عن الاستخدام الكامل لما يضعه البنك المركزى من موارد تحت تصرفها فى التوسع فى احداث الأئتمان . وكذلك فان فعالية هذه السياسة محدودة ايضا فى حالات التضخم فى حدود ما فى محفظة البنك المركزى من اوراق مالية <sup>(١)</sup> .

وقد ذهب بعض الاقتصاديين الى القول <sup>(٢)</sup> ، بان تأكيد فعالية سياسة السوق المفتوحة يستدعى دعمها بسياسة سعر الخصم حتى تكون اكثر فعالية فمثلا : فى حالة معالجة التضخم ، يقوم البنك المركزى ببيع الاوراق المالية بسحب كميته من وسائل الدفع فى المجتمع . وحتى يمنع البنوك التجارية من اللجوء لاعادة خصم ما بحوزتها من اوراق مالية لتعويض النقص فى احتياطياتها النقدية فعلى سياسة السوق المفتوحة يقوم البنك المركزى برفع سعر اعادة الخصم حتى يقلل من اتجاه البنوك لاعادة خصم اوراقها المالية . وهكذا تصل سياسة سعر الخصم لتعزيد سياسة السوق المفتوحة .

ج - سياسة تعديل نسبه الاحتياطى القانونى :-

يقصد بنسبه الاحتياطى القانونى : ذلك الجزء من الودائع والاصول النقدية للبنك التجارى التى تحتفظ بها لدى البنك المركزى <sup>(٣)</sup> .

والغرض من الاحتفاظ بهذه النسبه مايلى :

١ - الاحتفاظ بقدر من الأصول السائلة للبنوك التجارية لدى البنك المركزى .

(١) مقدمه فى النقود والبنوك د / محمد زكى اشافعى ص ( ٢٨٢ ) .

(٢) النظرية الاقتصادية ذ / احمد جامع ج ٢ ص ( ٥١١ ) .

(٣) النظرية والسياسات النقدية د / مصطفى رشدى ص ( ٢٢٦ ) ط دار

الجامعات - الاسكندرية ١٩٧٨ .



## ٢ - توفير حد أدنى من الضمان للمودعين .

وتعد هذه السياسة من أهم وسائل البنك المركزى فى الرقابة على حجم الائتمان . حيث ان الاحتياطى القانونى يؤثر تأثيرا أساسيه على حجم الائتمان للبنوك التجارية لاعتماده عليه وتأثره به زيادة ونقصا .

وتتبدى فعاليه هذه السياسه فى معالجه حالات التضخم حيث يساعد الرواج الاقتصادى على توسع البنوك التجارية فى منح الائتمان الى الحسد الاقصى المسموح به وبالتالي فان اى تقييد فى نسبه الاحتياطى القانونى بالزيادة يؤثر على الحجم الكلى للودائع ، لانه يجبر البنوك التجارية على تخفيض وديائعها واستدعاء قروضها فيؤثر بذلك على العرض الكلى لوسائل الدفع وبالتالي الأ نفاق الكلى .<sup>(١)</sup>

واما فى حالات الأفكماش حيث تقل رغبه العملاء فى الاقتراض من الجها المصرفى بالاضافة الى وجود ارصده نقدية فائضه لدى البنوك التجارية تزيد عن نسبه الاحتياطى القانونى المطلوب . فان تغيير نسبة الاحتياطى القانونى لن يؤدى الى زياده الائتمان المصرفى لان هذا التخفيض يعنى تمكين البنوك التجارية من التوسع فى الائتمان . ولا يعنى تحويل القدره على التوسع الى واقع حقيقى ممثل فى زياده حجم الائتمان<sup>(٢)</sup>؛

ومما يعاب على هذه السياسه انها لا تفرق بين البنوك التجارية الصغيرة والكبيرة والتى سيكون لديها احتياطيات نقدية فائضة . ثم ان تكسـسـرار تغيير نسبة الاحتياطى القانونى يؤدى الى عدم استقرار سياسة الاقـسـراض والاستثمار التى تتبعها البنوك التجارية .<sup>(٣)</sup>

(١) النظرية الاقتصادية د / احمد جامع ج ٢ ص ( ٥١٧ ) .

(٢) النظرية والسياسات النقدية د / مصطفى رشدى ص ( ٢٧٨ ) .

(٣) النظرية الاقتصادية د / احمد جامع ج ٢ ص ( ٥١٦ ) .

وهناك اساليب كمية مباشرة للتأثير على حجم الائتمان الى جانب تلك السياسات . تتلخص فى الآتى (١) :-

#### ( ١ ) تحديد نسبة القروض الى رأس المال :-

يقوم البنك المركزى بتحديد حجم الائتمان الذى يسمح به للبنك التجارى على اساس حجم راسمال كل بنك . وبالتالي يكون البنك مقيدا بهذا الحد ولا يستطيع ان يزيد حجم الائتمان الا بزيادة رأسماله .

#### ( ٢ ) تحديد نسبة الودائع الى رأس المال :-

يقوم البنك المركزى بتحديد نسبة الودائع لرأس مال البنك التجارى للحد من منح الائتمان . مثال ذلك :-

ان يحدد البنك المركزى نسبة الودائع الى رأس المال ٢٠ ٪ وما زاد عن هذه النسبة عن الودائع يلزم البنك التجارى ان يوظفها فى اوراق مالية حكومية او مضمونه من الحكومة او فى شكل ارصده دائنه لدى البنك المركزى .

#### ( ٣ ) تحديد حصص اعادة الخصم :-

ويقوم البنك المركزى لتنفيذ هذا الاجراء بتحديد حد اقصى لما سيقوم باعادة خصمه من اوراق تجارية واذون خزانه للبنك التجارى الواحد كما يقوم بتحديد ما يقدمه من قروض للبنك التجارى .

#### ( ٤ ) القيود على تزايد الأصول المصرفية :-

فى هذه الحالة يقوم البنك المركزى بتحديد حجم الزيادة التى يسمح

بها لمختلف مكونات اصول البنك التجارى . النقدية والعينية خلال فترة زمنية معينة

هـ ) استخدام الودائع الحكومية فى التأثير على حجم الائتمان :-

ان الدور الكبير الذى تقوم به الحكومات فى عصرنا الحاضر فى اقامة المشاريع التنموية " كالمملكة العربية السعودية مثلا " وازدياد نفقاتها وابيراداتها فيمكنها استخدام ودايعها للتأثير على حجم الائتمان وذلك عن طريق الآتى :-

أ - يودى وضع ودايع الحكومة لدى البنوك التجارية . على زيادة احتياطات هذه البنوك وبالتالى قدرتها على احداث الائتمان .

ب - كما يودى حصر هذه الودائع عن البنوك التجارية ووضعها فى البنك المركزى الى تقليل قدرة البنوك التجارية على احداث الائتمان .

النوع الثانى من الرقابة :-

الرقابة الكيفية على الائتمان :

ذكرنا ان الرقابة الكمية المباشرة وغير المباشرة تستخدم للتأثير على حجم الائتمان زياده ونقصانا . اما التأثير على توجيه الائتمان الى القطاعات الانتاجية فى الاقتصاد فلا يتأثر كثيرا بتلك الرقابة فلذلك قامت الاساليب الكيفية لتوجيه وتنظيم استخدام الائتمان للقطاعات الانتاجية فى الاقتصاد . فتبسطه للقطاعات التى يردا تنميتها ، وتقبضه عن القطاعات التى لا تريد الدولة تشجيعها اما لمشاركتها فى زياده المظاهر التضخمية أو لعدم جدواها الاقتصادية (١) .

(١) مقدمه فى النقود والبنوك د / محمد ذكى شافعى ص ( ٣٠٣ ) .  
- النظرية الاقتصادية د / احمد جامع ج ٢ ص ( ٥٢١ ) .

فالغرض من هذه الرقابة توجيه الائتمان الى وجوه النشاط والقطاعات المرغوب فيها . وتشمل هذه الرقابة بعض الاجراءات التى تتعلق بتحديد حصص مختلفه لانواع القروض . والتميز فى اسعار الفائدة باختلاف اغراض القروض لتشجيع القطاعات التى تقرر الحكومة بتنحيثها عبر سياستها الاقتصادية<sup>(١)</sup>.

ويعتمد البنك المركزى على بعض القواعد فى تحقيق هذه الرقابة من اجل تنظيم بعض المسائل كما جاء فى المادة ( ٤٠ ) من قانون الائتمان للبنك المركزى المصرى . وتنص المادة على :-<sup>(٢)</sup>

" لمجلس اداره البنك المركزى ان يضع قواعد عامه تتبع فى الرقابة على البنوك التجارية ويجوز وفقا لمقتضيات حاله الائتمان ان تتناول هذه القواعد تنظيم المسائل الآتية :-

أ - تحديد نسبة ونوع الاموال السائله التى يجب ان تحتفظ بها البنوك التجارية .

ب - تعيين الوجوه التى يمتنع على البنوك التجارية استثمار الأموال فيها وتحديد الاحتياطات الواجب توفرها لمقابلها الأصول المعرضه لتقلبات شديده فى قسمتها . وتعيين الحد الأقصى لقروض البنوك التجارية واستثماراتها بالنسبه لانواع معينه من القروض والاستثمارات " .

وتبعد هذه السياسه اكثر فعاليه من السياسه النقدية الكمية لأنها تؤثر فقط فى الانشطة الاقتصادية المطلوب التأثير فيها بخلاف ما هو عليه الامر فى السياسه الكمية التى تؤثر فى الحجم الكلى للائتمان دون تمييز بين

(١) مذكرات فى النقود والبنوك د / اسماعيل هاشم ص ( ٨١ ) .

(٢) ملحق رقم ١٣ قانون الائتمان والبنوك رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٢ مادة رقم ( ٤٠ ) البنك المركزى المصرى ص ( ١٦ ) .

نشاط وآخر . وهى أكثر قبولا لدى البنوك التجارية لأنها لا تجد من حجم الائتمان الذى تحدده ، وبالتالي لا تحد من حجم أرباحها . وإنما تنظم أوجه استخدام الائتمان وتحدد اتجاهه (١) .

النوع الثالث من الرقابة :-

الرقابة المباشرة :

يعتمد البنك المركزى على هذا النوع من الرقابة فى تعزيز الرقابة الكمية والكيفية على الائتمان ويستخدم كبديل عنهما فى تنظيم النشاطات الائتمانية للبنوك التجارية (٢) .

فحيث لا تجدى الأساليب الكمية والكيفية فى مواجهه الحالات التى تصيب الاقتصاد القومى وتستدعى حلا سريعا . يعتمد البنك المركزى على تطبيق النوع الثالث من الرقابة وهو الرقابة المباشرة .

و الرقابة المباشرة هى :-

الأوامر والتعليمات الصادره من البنك المركزى للبنوك التجارية جميعا وتعلق بالحد الأقصى للقروض والاستثمارات . وكذلك بالسياسات التى تعين على البنوك التجارية التزامها فى ميدان الاقراض والاستثمارا (٣) .

وعلى ذلك يركز البنك المركزى فى تطبيق هذا الأسلوب على :-  
أ - التشريعات التى تحدد العلاقة بينه وبين البنوك التجارية وما يحق له اتخاذ من اجراءات تضمن نفاذ تعليماته .

(١) النظرية الاقتصادية د / احمد جامع ج ٢ ص ( ٥٢٣ ) .

(٢) مقدمه فى النقود والبنوك د / محمد زكى شافعى ص ( ٢٩٦ ) .

(٣) النظرية الاقتصادية د / احمد جامع ج ٢ ص ( ٥٢٥ ) .

ب- المركز المالى القوى الذى يتبع به البنك المركزى ناتج من كونه بنك الاعداد يجعل البنوك التجارية تسعى لتحسين علاقتها معه لتضمن حصولها على القروض فى اوقات الأزمات .<sup>(١)</sup>

ويعتمد البنك المركزى فى تنفيذ هذه السياسة على اسلوبين :-

( ١ ) أسلوب الأقتناع الأدبى :-

-----

هو اسطه هذا الاسلوب يقوم البنك المركزى بشرح الأوضاع الاقتصادية للبنوك التجارية يوضح حقائق المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد القومى والأسباب التى يبنى عليها سياسته فى توجيه الائتمان من اجل معالجة الأوضاع الاقتصادية التى يراها .<sup>(٢)</sup>

ويقدم الاقتراحات اللازمة لها ، و التحذيرات الشفهية والمكتوبة للبنوك التجارية من اجل العمل بسياسة البنك المركزى الائتمانية . من اجل تحديد اتجاهات الائتمان واساليب اتخاذه بحسب السياسة النقدية التى حددتها السلطات الحكوميه .

فتلزم البنوك التجارية بالسياسة التى يعلنها المصرف المركزى بناء على ما تجمع لديها من معلومات عن حالة الاقتصاد القومى وما يعانى منه من مشكلات فتبسط الائتمان فى اوقات الأفكاش وتقبضه فى اوقات التضخم .

وتقاسمها هذه الطريقة بمدى سيطره البنك المركزى على البنوك التجارية واعتمادها عليه .<sup>(٣)</sup>

(١) النظرية الاقتصادية د / احمد جامع ج ٢ ص ( ٥٢٥ ) .

(٢) المرجع السابق ج ٢ ص ( ٥٢٧ ) .

(٣) مقدمة فى الاقتصاديات الكلية ( النقود والبنوك د / عبد الحميد الغزالى

د / محمد خليل برعى ص ( ٢٩٩ ) ط مكتبة القاهرة الحديثه - ١٩٧٣ .

٢ ( التعليمات والاوامر المباشرة :-

وتشمل عددا من الإجراءات أهمها<sup>(١)</sup> مايلي :

أ- تحديد حد اعلى لحجم القروض التى تمنحها البنوك التجارية .

ب- وضع حد ادنى للقروض الممنوحة لأحد قطاعات الاقتصاد القومى بغرض تشجيعه .

ج- منع البنوك من اقراض بعض الأنشطة الاقتصادية .

د - الزام البنوك باستخدام جزء من موارد ها فى مجال استثمارات يحدد ها البنك المركزى كسراء السندات الحكومية و اذون الخزانة .

وتعتبر هذه الاوامر ملزمة للبنوك التجارية والا اتخذا البنك المركزى تجاهها عدد من العقوبات .

٣ ( البنك المركزى هو بنك الدولة :-

ويطلق على البنك المركزى ايضا انه بنك الدولة وذلك لانه يقوم بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية المختصة بوضع وتنفيذ السياسه الاقتصادية العامة للدولة . ولذلك فهو تابع مباشرة لاداره الدولة وتتمثل فى وزارة الاقتصاد الوطنى . حتى يتسنى له تنفيذ كل ما ترسمه الدولة من سياسات وخطط تنموية لتحقيق المصالح الاقتصادية العامة .

وفى هذا ما يفسر اهمية ملكية الدول للبنوك المركزية . اضافة الى ضمان التعاون الوثيق بحسب القانون بين اداره البنك المركزى والسلطات العليا فى الدولة . ذلك لان البنك هو المستشار المالى للدولة والمنظم للائتمان المصرفى فيها<sup>(٢)</sup> .

(١) مقدمة فى النقود والبنوك د / محمد زكى شافعى ص ( ٣٠٨ ) .

(٢) مذكرات فى النقود والبنوك د / اسماعيل هاشم ص ( ٩٣ ) .  
اقتصاديات النقود / د / عيد الرحمن يسرى احمد ص ( ١١٢ ) ط دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ١٩٧٩ .

وبهذا نخلص من بيان البنك المركزى وسلطاته فى النظام الرأسمالى .





## "" المطلب الثانى ""

### "" البنك المركزى فى النظام الاشتراكى ""

تعرضنا فيما سبق لبيان ما هية البنك المركزى فى النظم الاقتصادية الحرة . وبيان سلطاته وننتقل هنا لبيان البنك المركزى . وتحديد سلطاته فى النظام الاشتراكى :-

وقبل ان نعرف البنك المركزى فى النظام الاشتراكى ينبغى الا حاطة بالعالم الاساسيه لهذا النظام وتتلخص فى امرين (١) :-

- ١ ) الملكية العامة للشطر الأعظم من ادوات الانتاج .
- ٢ ) قيام النشاط الاقتصادى على اساس التخطيط المركزى الشامل ذلك التخطيط الذى يتدرج مرهله فأخرى حتى يبلغ مستوى الوحدات الاقتصادية .

وباستعراض النظام الاقتصادى للدول الاشتراكية نجد انه :-

- ١ - فى مجموعها خطة كليه شامله للاقتصاد القومى .
- ٢ - وتتكون تلك الخطة من خطط جزئيه للقطاعات والمناطق التى يتألف منها الاقتصاد القومى .
- ٣ - ونجد فى الخطة الجزئيه خطط فردية تلزمها المشروعات فى مزاولة نشاطها الاقتصادى (٢) .

### النظام المصرفى للدول الاشتراكية :-

يتألف النظام المصرفى فى الدول الاشتراكية من بنك الدولة . الذى

(١) مقدمة فى النقود والبنوك د / محمد زكى شافعى ص ( ٣٠١ ) .

(٢) مقدمة فى النقود والبنوك د / محمد زكى شافعى ص ( ٣٠١ ) .

يتمثل فى البنك المركزى والبنك التجارى الوحيد . وبنوك متخصصة وشبكة من بنوك الادخار .<sup>(١)</sup>

تعريف البنك المركزى فى النظام الاشتراكى :-

يتفق تعريف البنك المركزى : فى النظام الاشتراكى وتعريفه فى النظام الرأسمالى .<sup>(٢)</sup> الا انه يختلف عنه من حيث النظام والسلطات الممولة له .

سلطات البنك المركزى فى ظل النظام الاشتراكى :-

- ١ - ان اهم السلطات التى يقوم البنك المركزى باداؤها هنا هي :-
- ( ١ ) اصدار النقود الورقيه ( البنكنوت ) واصدار العملة المعدنية .
- ( ٢ ) الاحتفاظ بحسابات الحكومة . وودائعها .
- ( ٣ ) الاحتفاظ بارصده الدوله من النقد الاجنبى .
- ( ٤ ) القيام بعمليات المقاصه المصرفيه بين القطاع العام والقطاع التعاونى فى الدوله .
- ( ٥ ) الاشراف على نظم عمل البنوك المتخصصه وبنوك الادخار .

(١) كمثال على ذلك : يتألف النظام المصرفى فى الاتحاد السوفيتى من بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتيه الاشتراكية ( جوسبانك ) ويشكل البنك المركزى والمصدر الاساسى للائتمان القصير الأجل وبنك الاستثمار الذى يتعامل فى الائتمان الطويل الأجل وبنك التجساره الخارجيه : الذى يتولى تمويل التجارة الخارجيه وتسوية عملياتها . وبنوك الادخار التى تعمل على تجميع مدخرات الافراد وتمارس بعض العمليات المصرفية لمرهم . مقدمة فى النقود والبنوك ص ( ٣٠٢ ) د / محمد زكى شافعى .

(٢) انظر صفحة ٢١٥ من هذا البحث .

والى جانب هذه السلطات فان البنك يقوم تمشياً مع مبدأ قيام النشاط الاقتصادي على اساس التخطيط المركزى الشامل بالمشاركة :-  
 ( ١ ) فى اعداد الخطط الانمائية واعداد خطط اصدار العملة والعمل على تنفيذها .

( ٢ ) القيام بسلطة رقابية تتمثل فى الرقابة على نشاط المشروعات من حيث تحقيق الأمداف المخططه لها . ذلك لان البنك المركزى هو الممول لهذه المشروعات لاجال محدد و لاغراض معينة .

لذلك فانه يقوم بالعمل على مراقبة تحقيق المشروع لخطط واهداف الإنتاج . والمبيعات ، والأرباح (١) .

طرق تنفيذ الرقابة :-

يخضع البنك المركزى المشروعات التى يمولها للرقابة بطريقتين (٢) :-  
 ( ١ ) بما انه المقرض الوحيد الذى يمنحها الائتمان فانه يضطلع على حساباتها المعرفه مما تقوم به من اعمال وما تتعرض له من صعوبات .  
 ( ٢ ) عن طريق تتبع ما تجريه هذه المشروعات من مدفوعات و ذلك لانه يتعين على المشروعات اجراء المدفوعات سواء فيما بينها ام مع الوحدات الاداريه عن طريق جهاز المقاصه فى البنك .

سلطات البنك المركزى بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى :-

تتفق سلطات البنك المركزى فى كل من النظام الرأسمالى والأشتراكى فى ان البنك المركزى فى كل منهما يقوم :-

(١) مقدمة فى النقود والبنوك د / محمد زكى شافعى ص ( ٣٠٢ ) .

(٢) المرجع السابق ص ( ٣٠٦ ) .

- ( ١ ) بأحتكار اصدار النقد ( البنكنوت ) .
- ( ٢ ) يقوم بأعمال بنك الحكومة فى اصدار اذون الخزانة وسندات الحكومة .
- ( ٣ ) يقوم بإداره احتياطات الدولة من الصرف الأجنبى .

وتختلف هذه السلطات فى ان النظام المصرفى فى النظم الرأسمالية يتألف الى جانب البنك المركزى من بنوك تجارية . يتولى البنك المركزى الاحتفاظ بأحتياطياتها وإداره عمليات الائتمان المصرفى الذى تعمل به بينما ليس هناك للبنك المركزى فى النظام الاشتراكى مثل هذه الوظيفة من حيث انه هو البنك التجارى الوحيد الذى يتألف منه النظام المصرفى (١) .

وتختلف ايضا فى ان للبنك المركزى فى البلاد الاشتراكية سلطة مراقبة النشاط الجارى للمشروعات التى يمولها من اجل تحقيق الأهداف المقررة بخططها الانتاجية . وليس ذلك من سلطة البنوك المركزية فى الدول الرأسمالية .

ويختلف كذلك مضمون الرقابة على النقد والنشاط المصرفى واساليب هذه الرقابة بين البلاد الرأسمالية والاشتراكية .

#### ( ١ ) ففى البلاد الرأسمالية :

يسعين على البنك المركزى ان يقوم بمهمة الرقابة بحيث تلائم تماماً الأهداف الاقتصادية العامة بل وتسهم فى تحقيقها على الوجه الاكمل ففى البلدان الرأسمالية يتعين على البنك المركزى ان يسهم من خلال رقابته على النقد والائتمان فى :-

---

(١) انظر صفحته رقم ٢٢٦ من هذا البحث .

- أ - تحقيق معدل مناسب للنمو الاقتصادي .  
 ب - تأمين الحد الأقصى للتشغيل للموارد الانتاجية .  
 ج - تثبيت القوة الشرائية للنقود .

واما في البلاد الاشتراكية فان الأهداف الاقتصادية تختلف من جهة ومن جهة أخرى فان التخطيط لهذه الأهداف وكيفية تنفيذها لا يقع في دائرة نشاط البنك المركزي . ولذلك تنحصر مهمة البنك المركزي في إدارة الشؤون النقدية بما من شأنه تسهيل تحقيق الخطة الاقتصادية العامة .

- أهداف اساليب الرقابة بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي :-

ومن حيث اساليب الرقابة فانها تختلف بين كل من النظامين . فنجد ان اساليب الرقابة الكمية التي يزاولها البنك المركزي في البلاد الرأسمالية ليس لها مجال في البلاد الاشتراكية ، حيث ترتبط هذه الاساليب بالنظام المصرفي للبنوك التجارية . فطبيعة المعاملات القائمة على سعر الفائدة وهذه جميعا امور خاصه بالنظام الرأسمالي ولذلك فان سياسات تعديل نسبه الاحتياطي القانوني وسعر اعادة الخصم والسوق المفتوحه . لا سبيل اليها في البلدان الاشتراكية التي لا تعرف بنوكا تجارية او اسواقا مالية او سعر فائده .

ولكن يلاحظ في البلاد الاشتراكية ان هناك سياسة شبيهة بسياسة سعر الخصم تستخدم مع المشروعات ويكون تعديل هذا السعر لخص المشروعات على الاقتصاد في استخدام الموارد الماليه المتاحه وسرعة سداد القروض في مواعيدها <sup>(١)</sup> .

(١) مقدمة في النقود والبنوك د / محمد زكي شافعي ص ( ٣١٠ ) بتصرف .

واما من حيث الرقابة الكيفية :-

وهي عبارة عن تحض على توجيه وتنظيم استخدام الائتمان للقطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي . المرغوب في تنهيتها وتشجيعها<sup>(١)</sup> . بحسب سياسته الدولة الاقتصادية .

واما في البلاد الاشتراكية فان هذه الرقابة لا وجود لها ذلك لان البنك المركزي هو المقرض النهائي والوحيد ويقوم بتوجيه منح الائتمان للمشروعات بحسب الخطة الشاملة والكلية للاقتصاد القومي . ومن خلال منح هذا الائتمان يقوم البنك بمراقبة تحقيق المشروع لخطط الانتاج والمبيعات والأرباح .

فالرقابة عن طريق الوحدة النقدية تعتبر بديلا لهذا النوع من الرقابة في البلاد الاشتراكية<sup>(٢)</sup> .

واما من حيث الرقابة المباشرة :

والتي يقصد بها في النظام الرأسمالي الاوامر والتعليمات المباشرة الصادرة من البنك المركزي للبنوك العاملة في الدولة من أجل تنفيذ ما تراه من معالجة للاوضاع الاقتصادية العامة .

لا توجد مثل هذه الرقابة في النظام الاشتراكي الا على المشروعات التي يمولها البنك المركزي مباشرة . وذلك وفق الخطط الائتمانية التي يلتزم بنك الدولة بما تقرره من حدود ائتمان سواء بالنسبة للحجم الكلي للائتمان ام لنصيب مختلف القطاعات منه . ام لوجوه الاستعمال التي ينساب اليها<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر صفحه رقم ٢٢٩ من هذا البحث .

(٢) مقدمة في النقود والبنوك د / محمد زكي شافلعي ص ( ٣١٠ ) .

(٣) المرجع السابق ص ( ٣١١ ) .

### \*\*\* المبحث الثانى \*\*\*

#### \*\*\* العلاقة بين البنك الاسلامى والبنك المركزى \*\*\*

فى ظل النظم الاقتصادية الوضعيه

مصر

اشرنا فى مقدمة الباب الثانى الى ان البنوك الاسلاميه تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مكونات الجهاز المصرفى فى جميع الدول الاسلاميه التى تتبع نظاما اقتصاديه ومصرفيه وضعيه .

وبالتالى تسرى على البنك الاسلامى كغيره من البنوك التجارية أحكام البنوك المركزيه المنظمه للعمل المصرفى . الا ما ورد خلاف ذلك وفقاً لنص قانونى فى قانونه الاساسى ووافقت عليه السلطات المسئوله فى الدوله .

فرقابه البنك المركزى للنشاط المصرفى امر قانونى تفرضه الدوله . وتشمل الرقابته الجهاز المصرفى بجميع مؤسساته ومن بينها البنك الاسلامى .

من هذا يتبين لنا ان قوانين البنوك المركزيه تسرى وتطبق على البنوك الاسلاميه فى البلدان التى تطبق نظاما وضعيه ويشمل التطبيق نظم الرقابته وغيرها من القوانين والتعليمات المباشره .

وسنبين ذلك بالتفصيل فى المطالب التالى :-

قبل بيان الكيفيه التى يتم فيها تطبيق سياسات الرقابته على البنك الاسلامى نهد بمقدمه عن عمليه احداث الائتفان الذى تنظمه الرقابته عادة فى البنوك الاسلاميه .

(١) ملحق رقم ٧٤ ص (١٦) من قانون الائتمان رقم ١٦٣ لعام ١٩٥٧ مادة رقم ٤٠ و ٤١ جمهوريه مصر العربيه .

احداث الائتمان فى البنوك الإسلامية :- وتعريفه :

قبل الحديث عن احداث الائتمان فى البنوك الإسلامية لا بد من تعريفه :  
فالائتمان فى الأساس هو ( مبادله قيمة حاضره فى مقابل التزام بقيمة  
آجله مساويه لها وغالبا ما تكون هذه القيمة نقوداً <sup>(١)</sup> .

ويعرفه بعض الاقتصاديين بأنه :

منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند  
انتهائها بدفع الدين او قيمته . وفى الشؤون المصرفية يراد بالائتمان  
عادة القرض او الحساب على المكشوف يمنحه المصرف لشخص ما . كما يعنى  
حجم الائتمان المقدار الكلى للقروض التى يمنحها النظام المصرفى <sup>(٢)</sup> .

ويؤدى احداث الائتمان الذى يتم فى شكل قروض وفتح اعتمادات الى  
زيادته حجم الودائع فى الجهاز المصرفى ، بنسبه كبيره وتستخدم الشيكات  
فى تداول هذه الودائع <sup>(٣)</sup> .

ويهدف احداث الائتمان الى :

- ( ١ ) زيادة مصادر التمويل امام المنظمين والمشروعات الاقتصادية .
- ( ٢ ) تحقيق الاستخدام الامثل للفوائض النقدية الموجوده فى البنوك  
التجارية لحساب بعض المشروعات الاقتصادية بتوجيهها الى  
القطاعات التى تحتاج الى دعم مالى .
- ( ٣ ) تيسير عمليات البادله لدعم النشاط الاقتصادى باستخدام ادوات  
الائتمان من شيكات وفتح اعتمادات وكبيالات وسندات اذنية <sup>(٤)</sup> .

(١) النظرية الاقتصادية د / احمد جامع ج ٢ ص ( ٦٤ ) .

(٢) موسوعه المصطلحات الاقتصادية د / حسين عمر ص ٣ دار الشروق .

(٣) النظرية الاقتصادية د / احمد جامع ج ٢ ص ( ٦٢ ) .

(٤) المرجع السابق ج ٢ ص ( ٢٩ ) .



( ٤ ) توفير جزء من موارد الدولة ، وذلك بتوفير المال الذى يستخدم كغطاهاى اصدار العملات الورقية والمعدنيه . ذلك لان استخدام وسائل الائتمان المختلفة فى تسوية المدفوعات تؤدى الى تقليل استخدام النقود القانونية .

الاسس التى تتم بها عمله الائتمان :-

ترتكز البنوك التجارية فى احداث الائتمان على ما يلى :

- ( ١ ) الثقة التى تتمتع بها البنوك التجارية فى نفوس المتعاملين معها والناشئة عن عدم الشك فى قدره البنوك على الوفاء بالتزاماتها وهذا ما شجع الجمهور على ايداع اموالهم لديها ، وقبول اوامر الدفع والتعهدات الصادرة عنها <sup>(١)</sup> .
- ( ٢ ) اعتماد البنوك التجارية على تجاربها حيث ان الارصدة النقدية المودعة لديها من الجمهور لا يتم الاسحب جزء معين منها فى حاله قيام البعض بسحب جزء من ودائعهم يقوم البعض الاخر بايداع جديد لديها - مما جعل هذه البنوك تطمئن الى حجم سيولتها النقدية التى تقابل بها عمله السحب ما ادى الى ان تحتفظ بمقدار معين من النقود لمقابلة ما يقوم المودعون بسحبه معين ودائعهم وتقوم باستخدام الباقي من جملة الودائع الحقيقية لاحداث الائتمان الذى تقرضه للجمهور نظير فائدة محددة . وغالبا ما يكون القرض عبارة عن حساب جارى مديين يفتح باسم العميل يسحب منه متى اراد <sup>(٢)</sup> .

(١) الاقتصاديات الكلية - النقود والبنوك د / عبد الحميد الغزالى

ج ٢ ص ( ١٨٦ ) .

(٢) مقدمه فى النقود والبنوك د / محمد ذكى شافعى ص ( ٢٠٢ ) .

## كيفية احداث الأئتمان :-

لأيضاح كيفية احداث الأئتمان فى البنوك التجارية : (١) نفترض ان جملته ما اودعه الافراد لدى البنوك فى منطقة معينة فى دولة معينة من النقود القانونية مليون من الجنيهات . وان نسبة الرصيد النقدى الحاضر الذى تحتفظ به البنوك التجارية لمواجهة السحوبات من قبل المودعين هى ربع المبلغ ( ¼ ) عندئذ يمكن للبنوك فى مجموعها وقد احدثت تعهداتها بالدفع محل النقود فى الوفاء بالقروض . ان تقدم للجمهور من القروض ما قيمته ثلاثة ملايين من الجنيهات دون ان يؤثر ذلك على نسبة الرصيد النقدى الذى تقتضى دواعى الحيطه والأمان الاحتفاظ به لمواجهة طلبات السحب المحتله من قبل المودعين . ويتضح ذلك بالنظر الى هذا الجدول . الموضح فيه صوره مبسطه لميزانيه مجموعة البنوك المصرفية فى دولة ما .

اصول	خصوم
نقود الخزانه ١٠٠٠.٠٠٠	الودائع الجارية ٤٠٠٠.٠٠٠
سندات وقروض ٣٠٠٠.٠٠٠	
٤٠٠٠.٠٠٠	٤٠٠٠.٠٠٠

و من هذا يتبين حجم النقود الحسابيه التى احدثتها البنوك التجارية بالقيود الدفترية فوديعه اصل قيمتها مليون جنيه احدثت ائتمان بما قيمته ثلاثة ملايين وبصبح حجم النقود المتداولة اربعة ملايين حيث تتمثل النقود القانونية فيها

(١) مقدمه فى النقود والبنوك د / محمد زكى شافعى ص ( ١٨٥ ) .

بنسبة الربح فى حين تتمثل الثلاثة ملايين جنيه الأخرى فى ودائع مستحدثه انشأها النظام المصرفى عيسر ما قامت به البنوك من عمليات التسليف والتمويل والاقتراض ، وهذا يعنى ان البنوك قامت بأقراض الجمهور ما ليس عندها . عن طريق الائتمان (١) .

ومع ذلك لا يجوز ان يفهم من هذا ان باستطاعه أى بنك فى مجموعته البنوك التجارية ان ينشئ بمفرده من الودائع اضعاف ما لديه من الارصده النقدية الحاضره . فمثل هذه المقدرة الواسعه على احداث الودائع للنظام المصرفى فى مجموعة لا تتأتى لى بنك بمفرده ما لم يكن هذا البنك هو البنك الوحيد فى البلاد (٢) . كما هو الحال فى النظام الاشتراكى .

أحداث الائتمان فى البنوك الإسلامية :-

قبل الحديث عن أحداث الائتمان فى البنوك الإسلامية سنعرض بصورة موجزة لأصدار النقد فى النظام الاقتصادى الإسلامى .

ان اصدار النقد فى النظام الاقتصادى الإسلامى تحكمه عدد من الضوابط فى تحديد كميته النقود المصدرة .

فالسلطات النقدية فى النظام الإسلامى بناء على تخصصها فى هذا المجال تحدد كميته النقود بما يتناسب مع حجم الناتج القومى ودرجه نموه وبالتالى ما يدفع عجله النشاط الاقتصادى الى الأمام (٣) .

وأحداث الائتمان الذى يعتبر اضافته الى وسائل الدفع وزيادة كميته النقود فى المجتمع بالصورة التى سبق ايضاحها لا يتفق والشرعية الإسلامية التى تسعى لارساء العدل وتعميق روح التعاون بين افراد المجتمع ومنع الظلم عنه .

(١) مقدمه فى النقود والبنوك د / محمد زكى شافعى ص ( ١٨٦ ) .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٣) نحو نظام نقدى ومالى اسلامى - الهيكل والتطبيق . د / معبد على الجارحى ص ( ٦٩ ) - ١٩٨١ مطبعة الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية .

لما لنظام احداث الائتمان القائم فى البنوك التجارية من عيوب منها :

( ١ ) ان احداث الائتمان يؤدى فى النهايه الى زياده وسائل الدفع وزيادة كمية النقود وهذا يؤدى اذا لم تتناسب مع نمو الناتج القومى الى الآتى :-

أ - التأثير على مستوى الأسعار بالارتفاع فتتخفص القوة الشرائية للنقود مما يؤدى الى تضرر ذوى الدخل المحدود بالإضافة الى الدائنين .

ب - تهتز وظيفة النقود باعتبارها مقياسا للقيم ، وذلك لان ارتفاع النقود وانخفاضها يؤدى الى تقيم الثروة بأقل من او بأكثر من قيمتها . ( ١ )

( ٢ ) ان احداث الائتمان من قبل البنوك التجارية يعنى اشتراك تلك البنوك مع السلطة النقدية فى اصدار النقود . وهذا لا ينبغى ان يشارك الدولة فيه أحد . ( ٢ )

٣- يعتبر احداث الائتمان زياد فى ثروة البنوك التجارية دون مشاركة المودعين فى هذه الارباح الطائلة وذلك لان البنوك التجارية تستغل ثقة المودعين فى اصدار اوامر الدفع بناء على ودايعهم لديها . واصبحت تستخدم هذه الودائع فى اقراض الآخرين دون اذن سابق عنهم . وتنمى بذلك ارباحها الطائلة بما تجنيه من فوائد

والبنك الاسلامى الذى يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع لن يخوض فى ما يؤدى الى الظلم والانهيار والاستغلال .

( ١ ) بنوك بلا فوائد د / عيسى عبده ص ( ٥٨ ) ط دار الاعتصام .

( ٢ ) نحو نظام نقدى ومالى اسلامى د / معبد الجارحى ص ( ٤٩ ) .

وهذا لايعنى ان المينك الاسلامى لا يحدث الائتمان بل يحدثه فى مفهوم آخر فى حدود علاقته وتعامله مع البنوك المحيطه به وقد سبق توضيح ان اي بنك بمفرده لا يستطيع احداث الائتمان الا فى حد وضيقة جدا وكذا لا يستطيع التوسع فيه وعلاقة البنك الاسلامى بغيره محدودة لاختلاف الانظمة القائمة عليها . وحيث ان عدم وجود شبكه قوية من البنوك الاسلامية حتى يتم من احداث الائتمان من جراء القدرة الاستثمارية للودائع لذلك لا يستطيع البنوك الاسلامية بمفردها انشاء ائتمان ذو قيمة فى وسط الاعداد الهائلة من البنوك الربوية .

(١)

لذلك اقترح احد الباحثين ان يختص باحداث الائتمان بنوك ائتمانية مملوكة للدولة فى ظل نظام اسلامى تفاديا للامور التالية :

- ( ١ ) مشاركة الدولة فى اصدار النقود فتصبح بنوك الائتمان بمنها انها مملوكة للدولة احد الاجهزة التى تصدر نوعا معينا من النقود وهى نقود الودائع .
- ( ٢ ) لا يستطيع البنك المركزى التأثير بفاعليه فى الائتمان الذى تحدثه البنوك التجارية ففى اوقات الرواج والكساد . واما فى حالة بنوك الائتمان فانتهى بحكم ملكيتها للدولة يسهل السيطرة عليها وتحديد مسارها بحسب السياسة النقدية .

- ( ٣ ) ان التوسع فى الائتمان يؤدى الى تحقيق ارباح طائلة من الفوائد وذلك يؤدى الى تضخم رؤوس اموال البنوك التى يملكها عدد من الافراد . وفى هذا ظلم للمجتمع حيث تتوطن الثروة فى ايدى عدد قليل من افراده . لهذا فان قصر احداث الائتمان فى البنوك الائتمانية المملوكة للدولة يؤدى الى اشتراك جميع افراد المجتمع فى الارباح المحققة . وذلك على شكل خدمات عامة تؤدىها الدولة للمجتمع .

---

(١) اقتراح / فى رسالة ماجستير / تحت عنوان السياسة النقدية فى الاقتصاد

الاسلامى . اعداد / احمد مجذوب احمد على ص ( ٢٣٣ ) .

لهذه الاسباب مجتمعه يرى الباحث حصر اهداف الائتمان فى النظام الإسلامى ببنوك ائتمانية مملوكة للدولة ولكن هذا رأى المقترح غير متكامل حيث ان حصر احداث الائتمان فى البنوك ائتمانية مملوكة للدولة يودى الى تعطيل عمل البنوك التجارية بوجه عام وتقليل ارباح هذه البنوك مما يقيد يودى الى احجام افراد المجتمع مع التعامل معها وبالاضافة لذلك فان اساليب الرقابة التى يستخد منها البنك المركزى على البنوك التجارية لم تنجح ولم تؤثر تأثيرا فعالا فى التحكم فى حجم نقود الودائع ومن ثم فانه من الجائز الا تنجح فى تحقيق ذلك فى البنوك الائتمانية لذلك من الأفضل من وجهه نظر الباحث الابتعاد عن العمل بنقود الودائع والتركيز على النقود الحقيقية . وذلك بمنح البنك المركزى المرونة فى التوسع فى إصدار النقد مع وجود ضوابط تحدد مسؤوليه البنك المركزى فى المحافظة على الاستقرار النسبى للأسعار فى المجتمع وعلى الاستقرار فى الوضع الاقتصادى العام فى الدولة .

اما فى الوضع القائم . فان احداث الائتمان فى البنوك الإسلامية ممكن الا أنه بصورة تختلف عن صورته احداثه فى البنوك التجارية التى تعمل لتحقيق اعلى ربح ممكن وبأى اسلوب . .

كما سبق ان ذكرنا <sup>(١)</sup> . وذلك لضعف علاقته بالبنوك التجارية المحيطة به ولعدم وجود شبكة للبنوك الإسلامية .

بعد هذا العرض الموجز لأحداث الائتمان فى البنوك الإسلامية نعرض لكيفيه ممارسة البنوك المركزية للرقابة على البنوك الإسلامية فى المطالب التالى . . . . .

---

(١) انظر صفحه رقم ٢٤٥ فى احداث البنك الإسلامى للائتمان . .

ينشأ عن ممارسته الرقابة الكمية على الائتمان عادة التأثير على الحجم الكلي  
لكمية النقود والحد من قدره البنوك التجارية في أحداث الائتمان والبنك  
الإسلامي خاضع لهذه الرقابة إلا أنه لا يتأثر كثيراً بأساليبها لاختلافه أساساً  
مع المبدأ الذي تمارس فيه هذه الرقابة أساليبها .  
أ) سياسية سعر إعادة الخصم .

بالنسبة لسياسة سعر إعادة للخصم والذي هو سعر الفائدة الذي تخصص على  
أساسه الأوراق التجارية <sup>(١)</sup> نجد أنها عديمة الجدوى في تأثيرها  
على البنوك الإسلامية ذلك أن المبدأ الذي يقوم عليه نشاط البنك  
الإسلامي يعتبر مفاهيم اقتصادية جديدة كالمضاربة والمراجحة  
فإنها تختلف عن غيرها في البنوك التجارية . إضافة إلى كون البنك  
الإسلامي لا يتعامل بسعر الفائدة اخذاً أو إعطاءً . حيث يعتبر  
الاستثمار بالمشاركة مصدره الأساسي لتحقيق الربح لذلك لا يعطي  
بعض قوانين البنوك المركزية البنك الإسلامي من هذه الرقابة .

وكمثال على ذلك : فقد استثنى قانون البنك المركزي الأردني البنك  
الإسلامي من نصوص المادة رقم (٤٣) التي تقضي بتحديد الحد الأدنى  
والأعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك التجارية على التسهيلات  
الائتمانية للعملاء <sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) انظر صفحته رقم ٢١٩ سياسة  
(٢) قانون البنك المركزي الأردني مادة رقم (٤٣) ملحق رقم : ١٤  
وانظر المادة ١٣ من قانون إنشاء بنك ناصر الاجتماعي والتي تنص على :  
" تبأشر الهيئة نشاطها دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٧  
بإصدار قانون البنك والائتمان " . ملحق رقم : ١٣

(١)

وورد في بعض القوانين - المطبقة على البنك الاسلامي في بعض الدول ايضا

: ان يكون الحد الادنى لمتطلبات الاحتياطي النقدي والتي على  
البنك الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كما يلي :-

أ - ٨ ٪ من ودائع الاستثمار المشترك بالدينار .

ب - ١١ ٪ من الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية بالدينار .

- مما سبق عن النصوص التي اوردناها نلاحظ ان هذا النوع من الرقابة  
مطبق على البنوك الاسلامية كما هو مطبق على غيرها من قبل البنك المركزي .  
غير ان المصارف الاخرى يطبق عليها جميع اساليب الرقابة الفنية .

\*\*\*\*\*

(١) خطاب موجه للبنك الاردني من البنك المركزي الاردني برقم ٧١٢١

١٥٠٠٩

ملحق رقم : ١٤



## “ المطلب الثاني ”

### “ الرقابة الكيفية على البنوك الإسلامية ”

تخضع البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك العاملة في ميدان النشاط الاقتصادي لهذا النوع من الرقابة الذي له تأثير فعال على نشاطها في توجيه الموارد النقدية للجهاز المصرفي بحسب الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة .

وباستبعاد أسلوب تغيير سعر الفائدة على نوعيه القروض من الرقابة على البنك الإسلامي يمكن تطبيق الأساليب الأخرى الهادفة إليه .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك الإسلامي ذو طبيعة إيجابية في الاستجابة إلى التقيد بسياسه الدوله الانمائية ذلك لانه مؤسسه مالية تعمل لتنمية المجتمع وتحقيق الصالح العام .

وتنحصر الأساليب الأخرى للرقابة الكيفية في :-

أولا : تحديد نسبة السيولة القانونية للبنك :-<sup>(١)</sup>

نسبة السيولة القانونية تحدد في مجموعها بالموجودات السائلة للبنك والتي يمكن اعتبارها كالنقد الحقيقة السائلة .

وعناصر السيولة عديدة منها :

( ١ ) الأوراق النقدية والمسكوكات .

(١) مجله البنوك الاردنيه - مقال د / عدنان الهندي ص ( ٣٧ ) ملح حق  
رقم ١٤

- ٢ ( الارصدة القانونية لدى البنك المركزى .
  - ٣ ( الارصدة الدائنة لدى البنوك سواء بالعمله الوطنيه او الاجنبية  
فى داخل الدوله او خارجها .
  - ٤ ( السندات الماليه الأجنبيه القابله للتداول فى الاسواق الماليه  
العالميه ومحرة بعملة قابله للتحويل تستحق قيمتها فى الاجل  
القصير .
  - ٥ ( الكمبيالات التجاريه .
- هذه مجمل عناصر السيوله والتي تحتفظ بها البنوك التجارية فى  
حافظتها الماليه .

وتختلف نسبة السيوله عن نسبة الرصيد النقدى ذلك ان الرصيد النقدى  
يحتفظ به البنك عادة لمواجهة المسحوبات واوامر الدفع من العملاء . ويسمى  
بالرصيد النقدى الحاضر .<sup>(١)</sup>

اما فى البنك الاسلامى فعناصر السيوله تختلف حيث تستبعد منها  
العناصر ذات العوائد الربويه والتي لا تتعامل بها البنوك الاسلاميه طبقا  
للمبادئ التي قامت عليها . فعناصر السيوله ضمن محفظه البنك الاسلامى  
تقتصر فى الغالب على ما لديها من :-

- ١ ( رصيد نقدى حاضر لديها .
- ٢ ( الاحتياطى النقدى القانونى لدى البنك المركزى .
- ٣ ( ارصدة نقدية مودعه لدى البنوك التجارية دون مقابل .
- ٤ ( الاسهم المتداوله فى الاسواق الماليه .

---

(١) مقدمة فى النقود والبنوك د / محمد زكى شافعى ص ( ١٨٥ ) .

ومن هنا كان تطبيق نفس نسبة السيولة القانونيه على كل من البنوك التجارية والبنك الاسلامى . يضع الاخيرة موضع غير عاد ل مع البنوك التجارية .

وقد قامت بعض البنوك المركزية تفاديا لذلك بأجراء تعديل على تلك النسبه الفروضه على البنك الاسلامى .

واورد احد الكتاب<sup>(١)</sup> مثلا على ذلك لتجربه من تجارب البنوك الاسلاميه العامله فى المملكه الاردنيه الهاشميه : فذكر مجالات توظيف رؤوس اموال كل من البنوك التجاريه والبنك الاسلامى وتحديد نسبته السيوله كالتالى :

#### ( ١ ) توظيف البنوك التجارية لرأس مالها :-

- ٦٧ ٪ : من الودائع ورأس المال تسهيلات ائتمانيه .
- ٨ ٪ : من الودائع كاحتياطي نقدي لدى البنك المركزى .
- ١٠ ٪ : من الودائع اذون خزانة وسندات حكومية .

٨٦ ٪

ويتبقى ١٤ ٪ من الودائع و ٣٠ ٪ من رأس المال البنوك يقوم البنك باستثمارها فى مجالات ضمن عناصر السيوله فضلا عن ان ١٨ ٪ من التوظيفات اعلاه ( احتياطي نقدي القانونى لدى البنوك المركزيه والاذون والسندات الحكوميه ) كلها تعتبر من عناصر السيوله .

#### ( ٢ ) توظيف البنك الاسلامى لرأس ماله :-

- ٦٧ ٪ : من الودائع ورأس المال للاستثمارات .
- ٨ ٪ : من الودائع احتياطي نقدي لدى البنك المركزى .
- ٧٦ ٪

(١) مجله البنوك الادنيه مقاله د / عدنان هندی ص ( ٣٧ ) ملحق رقم ١٤

وتبقى لدى البنك الاسلامى فائض نسبته ٢٤ ٪ دأئعه و ٣ ٪ من راس ماله لا يستطيع التصرف في الجزء الاكبر منها ولا تصدر عليه عوائد لانها غالبا ما تكون مودعه لدى البنك المركزى او البنوك التجارية بدون عوائد . وهذا ما يؤدي الى زيادة تكلفة الودائع في البنك الاسلامى وقله الارباح التي يمكن ان يحققها <sup>(١)</sup> .

وقد رفع الامر الى البنك المركزى لابداء مقترحاته حول هذه المشكلة فابدى التالي :- <sup>(٢)</sup>

١ ( ترفع نسبة الائتمان الى الودائع ورأس المال الى ٧٥ ٪ بدلا من ٦٧٥ ٪ كما كان معمولا به .

٢ ( استثنى البنك المركزى بعض القروض التي يمنحها البنك الاردنى الاسلامى للقطاعات الانتاجيه من ( نسبة الائتمان الى الودائع ) وذلك اسوه بالبنوك التجارية .

٣ ( اعتبر البنك المركزى قيمة مساهمه البنك الاسلامى في اسهم الشركات العامه في الدوله ضمن عناصر السيوله وذلك قياسا على مساهمات البنوك التجارية في السندات والأذونات التي التي تعتبر ضمن عناصر السيوله .

وحدد البنك المركزى ان يستثمر البنك الاسلامى الاردنى ما لا يقل عن ١٥ ٪ من ودأئعه ( عدا ودائع غير المقيمين بالعملات الاجنبيه ) وما لا يزيد عن ٢٥ ٪ من ودأئعه ايضا في اسهم الشركات المساهمة العامة علما بان هذه الاستثمارات تؤخذ بعين الاعتبار لغايات احتساب نسبة السيوله القانونيه للبنك <sup>(٣)</sup> .

(١) مجله البنوك الاردنيه مقال د / عدنان الهندى ص ( ٣٧ ) ملحق رقم

(٢) خطاب موجه الى البنك الاسلامى الاردنى من البنك المركزى برقم

٧١٢١ / تاريخ ١٩٨٢ / ٧ / ٣١ ملحق رقم ١٤

(٣) خطاب موجه الى البنك الاسلامى الاردنى من البنك المركزى برقم ٧١٢١ / ١٥٠٠٩

تاريخ ١٩٨٢ / ٧ / ٣١ ملحق رقم : ١٤

ويمكن ان يستفاد من هذا الاجراء كاقترح تطلب البنوك الاسلاميه  
من البنوك المركزيه العامله فى دولها تنفيذه عليها لتحقيق مبدأ المساواة  
فى العمل .

ثانيا : تغير شروط نسبه الاحتياطى :-

سبق ان اشرنا الى ان تغير نسبه الاحتياطى رفعا او خفضا يؤثر  
تأثيرا فعالا على حجم الائتمان الكلى . وكذلك يؤثر على مقدرة البنوك  
التجارىة فى احداث هذا الائتمان (١) .

والمقصود هنا هو تغيير مكونات نسبه الاحتياطى الذى من شأنه التأثير  
على توجيه كميّه الائتمان الى القطاعات الانتاجيه بحسب ما تقرره السياسة  
الائتمانيه للدوله .

فيرفع ويخفض احد مكونات نسبه الاحتياطى القانونى وليكن مثلا : القروض  
الموجه الى صناعة معينه . فرفع نسبه الاحتياطى على هذا الغرض يؤدى  
الى تقليل حجم القروض الموجه الى تلك الصناعة وعلى العكس فان خفض نسبه  
الاحتياطى هنا يؤدى الى زياده حجم الاقراض لهذه الصناعة .

وهذا الاسلوب يخضع له البنك الاسلامى . ويعمل بموجبه فى توجيه  
الائتمان الى القطاعات التى تشجعها سياسه الدوله الاقتصاديه .

~~~~~

(١) انظر صفحہ رقم ٢٥٠ نسبة الاحتياطى القانونى .

### ” المطلب الثالث ”

#### ” الرقابة المباشرة على البنك الاسلامى ”

يخضع البنك الاسلامى كغيره من البنوك لهذا النوع من الرقابة والذى يتمثل فى الاوامر والتعليمات التى يصدرها البنك المركزى من اجل معالجه اوضاع الاقتصاد القومى . بالتأثير على حجم الائتمان تبعاً للحاله التى يريد معالجتها . او للقطاع الذى يريد تشجيعه او ايقاف نشاطه وذلك بتوجيه الاستثمارات اليه .<sup>(١)</sup>

ولهذه الرقابه اثر فعال فى توجيه النشاط الاقتصادى نتيجة لاستجابة جميع البنوك لاساليبها خشيه ما يفرضه البنك المركزى من عقوبات اقتصادية قد تؤدى فى النهاية الى ايقاف نشاطها .

وقد حددت بعض قوانين البنوك المركزى ان هناك عقوبه قد يتعرض لها من يخالف تعليمات البنك المركزى فى هذا الخصوص .<sup>(٢)</sup>

واستجابه البنك الاسلامى لهذا النوع من الرقابة يكون بدرجة افضل من استجابه البنوك التجاريه من حيث زياده الاستثمار او نقصه تبعاً للسياسة الاقتصادية العامه للدولة وذلك لان البنك الاسلامى من اهم اهدافه ومبادئه العمل من اجل تحقيق الصالح العام وتنمية المجتمع . ولا يعد هذا من اهداف البنوك التجاريه التى تسعى غالباً الى الربح فقط .

مما سبق ذكره نجد ان البنك الاسلامى فى الدول التى يعمل فيها يخضع لانظمة العمل والرقابة لسلبينوك المركزيه بوجه عام الا ما ورد به استثناء بحسب قانون البنك الاساسى الذى وافقت عليه السلطات العليا بالدول كما اشرنا .<sup>(٣)</sup>

(١) انظر صفحه رقم ٢٤٨ الرقابة المباشرة .

(٢) ماده رقم ٦٠ من قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لعام ٥٧ لجمهورية مصر العربيه ملحق رقم : ٢٤

(٣) انظر صفحه رقم ٢٤٨ من هذا البحث .

ومن خلال هذا الاستثناء كانت هناك اقتراحات لاجراء الرقابة على البنوك الاسلاميه باساليب تختلف عن الاساليب المطبقة على البنوك التجارية كما ورد في المثال في حالة البنك الاسلامي الاردني .

ولا عجب في عدم توافق الانظمة المطبقة في البنوك المركزية مع متطلبات العمل وفق النظام الذي تتبعه البنوك الاسلاميه في قيامها بنشاطها وذلك لاختلاف المبادئ والاسس التي تعمل بها البنوك الاسلاميه . عـــــــ  
النظام الوضعي القائم .

\*\*\*\*\*

المبحث الثالث

\*\*\*النشاط المصرفي للبنك المركزي خلال مرحله الانتقال\*\*\*

من نظام اقتصادى وجمعى الى نظام اقتصادى اسلامى

~~XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX~~

تطرقنا فيما سبق الى بحث علاقة البنك الاسلامي بالبنك المركزي ففى ظل النظم الاقتصادية الوضعيه القائمه حاليا فى غالبية البلدان الاسلاميه .

ولكن السؤال الذى يثار هو :-

كيف تصبح هذه العلاقة خلال مراحل التحول من النظام الاقتصادي الوضعي إلى النظام الاقتصادي الإسلامي .

وهذا السؤال يشير قضية ليست مستحيلا او بعيدة عن التحقيق عمليا  
فالبلدان الاسلاميه المعاصره تشهد منذ سنوات موجات مضاده للمذاهب  
والنظم الدخيله سواء منها النظم الغربيه او النظم الشرقيه . وتظهر فيها  
دعوات يقظه حريصه على اعاده تطبيق الشريعه الاسلاميه فيما يتعلق بالنواحي  
الاقتصاديه واحياء التراث الاسلامي .

ولقد قامت كل من الباكستان والسودان باعلان حالة التحول الى تطبيق احكام الشريعة الاسلاميه فى كافه امور الدوله الاجتماعيه والسياسيه والاقتصاديه كما تناقش نفس القضيه فى بعض البلد ان الاسلاميه الاخرى التى بصدد اعلانها دستوريا بعد مرحله الاعداد لها . ولا بد قبل تطبيق نظام اقتصادى اسلامى فى ايه دوله منها ان يسبقها مرحله انتقاليه تصفى خلالها كافه الاعمال المخالفة لنصوص واحكام الشريعة الاسلاميه من اجل اقامة نسوع جديد من الاعمال تحكمه نصوص الشريعة واحكامها .

والذي يعنينا في المبحث الحالي هو بيان تصور وظيفة البنك المركزي



فى ظل تطبيق احكام الشريعة على الجهاز المصرفى ثم تكييف علاقته بالبنوك الاسلاميه على هذا الاساس الجديد وبالبنوك التجارية فى ظل تخليها عن الربا .

والمتمور ان هذا التحويل لا يمكن ان يتم دفعة واحدة بل لا بد من وجود فترة انتقاليه تحدد بزمان معين لانتهاء الاعمال والمعاملات الاقتصادية القائمة على الاسس الوضعيه و اقامه غيرها بناء على التنظيمات الجديدة والمستمده من النظام الاقتصادى الاسلامى الخاص بالجهاز المصرفى .

ومن علاقة البنك الاسلامى بالبنك المركزى فى ظل هذه المرحلة نلاحظ ما يلى :

بان البنك المركزى خلال مرحلة التحويل سيكون هو الموجه والداعى الى تحول الجهاز المصرفى باكملة الى جهاز مصرفى اسلامى بكل مكوناته . من اجل اقامه النظام النقدى والمالى الاسلامى .

فبعد ان كان البنك المركزى فى الدوله يضع قوانين استثنائية لمعمل البنوك الاسلاميه سينعكس الامر . وسيعمل هو بنفسه على تشكيل لجان عمل من اجل وضع القوانين والتنظيمات الملائمة لعمل البنك الاسلامى وتشجيع غيره على التحول الى نظامه بعد وضعهم ولفترة زمنية معينه على قوانين استثنائية .

كما سيقوم بمراقبه تطبيق البنك الاسلامى لاهدافه واغراضه التى قام من اجلها .

---

(١) نشرة ( كلمه صاحب السمو الملكى الامير محمد الفيض آل سعود رئيس الاتحاد الدولى للبنوك الاسلاميه الى اجتماع محافظى البنوك المركزية للدول الاسلاميه ، ١٩ / ١٠ / ١٤٠٠ هـ ص ( ١ )

وظائف البنك المركزى فى ظل المرحلة الانتقالية :-

ان البنك المركزى سيبقى بالطبع على رأس النظام المالى والنقدي  
وسيرأس الجهاز المصرفى للدولة ومن المتصور ان تكون له الوظائف التالية :-(١)

#### ١ ) وظيفة نقدية وائتمانية :-

تتحصل فى الاشراف على تنفيذ السياسة النقدية والائتمانية للدولة  
على اسس اسلامية .

#### أ - فيما يتعلق بالسياسة النقدية :

يتولى البنك المركزى اصدار اوراق النقد ( البنكنوت ) والعمله المعدنية  
المساعدة احياناً بما يكفل ويحقق اكبر قدر من الاستقرار للقيمة الحقيقية للنقود  
اي المستوى العام للأسعار ، اذ يعتبر البنك المصدر الوحيد للأرصدة  
الحقيقية .-(٢)

كما يتولى البنك اداره احتياطات الدولة من الذهب والصرف الأجنبى  
لاغراض التجارة الخارجية .

#### ب - فيما يتعلق بالسياسة الائتمانية

يقوم البنك المركزى بالتأثير على توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه  
بما يكفل تحقيق احتياجات النشاط الاقتصادى مما يؤدى الى استقرار فنى  
المستوى العام للأسعار تنمية قطاعات والصناعة والزراعة  
والخدمات على اسس اسلامية .

ويمكن ان يتم ذلك عن طريق تغيير نسبه الاحتياطى النقدى القانونى

- (١) المصارف وبيوت التمويل الاسلاميه د / غريب الجمال ص ( ٣١ ) .
- (٢) نحو نظام نقدي ومالى اسلامي د / سعيد على الجارحي ص ( ١٠٦ )

أو نسب السيولة القانونية بما يتلائم مع الأهداف المطلوبة في السياسة الاقتصادية العامة . إلى جانب التأشير في نسب توزيع الأرباح بين البنوك وأصحاب الودائع في مشروعات استثمارية معينة وفقاً لمدى الحاجة العامة إليها . كما يمكن إعطاء ضمانات خاصة من البنك المركزي للمشروعات الإنمائية ذات أهميته خاصة بحيث تقلل من درجة المخاطرة فيها . وتشجيع الجمهور على الاستثمار فيها من خلال البنك الإسلامي .

## ٢ ) مصرف الدولة

يقوم المصرف الإسلامي كمصرف للدولة بحفظ أموال الدولة والقيام بها في تحصيل مستحقاتها والوفاء بالتزاماتها . نتيجة لعملياتها التجارية الداخلية والخارجية .

كما أن عليه توفير الأرصدة اللازمة لإمداد أجهزة الدولة وهيئاتها بالتمويل اللازم من أجل تنفيذ خطط وسياسات الدولة الاقتصادية . إضافة إلى تقديم الاستشارة النقدية للحكومة كل ذلك طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

## ٣ ) وظيفة رقابية :-

تحدد هذه الوظيفة في مراقبة البنك المركزي لمكونات الجهاز المصرفي بما يكفل سلامة مركزها المالي ونزاهة معاملاتها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

والتحقق من الأهداف التي قامت تلك الأجهزة المصرفية من أجلها . كل ذلك لتحقيق استقرار النظام النقدي والحد من الاضطرابات الإنكماشية أو التضخمية في البنية الائتمانية للدولة والتحقق من تنفيذ الخطة الاقتصادية العامة للدولة .

هذه مجمل الوظائف التي يمكن ان يقوم بها البنك المركزى فى ظل المرحلة الانتقالية لتطبيق النظام الاقتصادى الاسلامى . وهى لا تختلف عن وظائف البنك المركزى عموما الا من حيث الوسائل دون الأهداف .

ذلك ان اغراض البنك المركزى التى تؤدى الى خدمه الصالح العام وتحقيق الرفاهة لافراد المجتمع تتلخص فى الاتى (١)ـ

- ١ ) توجيه الائتمان كما ونوعا بصورة تضمن الوفاء بالحاجات الاساسية للمجتمع .
- ٢ ) العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى بمنع الاضطرابات الاقتصادية .
- ٣ ) رقابة الجهاز المصرفى بصورة تضمن سلامه مركزهعالى .
- ٤ ) التعاون مع ادارة الدولة لتحقيق سياستها الاقتصادية العامة .
- ٥ ) تحقيق ثبات نسبى للقيمة الخارجيه للعملة الوطنيه .
- ٦ ) العمل على توفير ارصده نقدية اجنبية من اجل تجنب الاضرار السلبية لتقلبات ميزان المدفوعات .
- ٧ ) العمل على تحقيق التوازن الاقتصادى فى دعم مركز المنتجين الوطنيين امام العالم الخارجى .

وهذه الاغراض لا تختلف من دولة الى اخرى الا بما تمليه ظروف تلك الدول الاقتصادية . ويمكن تطبيقها فى النظام الاسلامى مع التزام عدم الخروج على احكام الشريعة الاسلامية فى اساليب تنفيذها .

---

(١) النقد والائتمان فى الرأسمالية والاشتراكية د / زكريا احمد نصير ( ١٦١ ) .

”علاقة البنك المركزى بالبنوك التجارية فى مرحلة “

تحولها الى مصارف اسلامية

—————

ان البنك المركزى والذى سيبقى على راس الجهاز المصرفى كما سبق ان ذكرنا . سيمارس بعض الاجراءات من اجل انهاء العمل بالنظام الربوى الذى كان سائدا قبل تحوله الى تطبيق النظام الاقتصادى الاسلامى تدريجيا .

وفى هذا السياق ستكون علاقه البنوك التجارية به كالتالى (١) :-

أ - اصدار اوامر مباشره من محافظ البنك المركزى للبنوك التجارية تقضى بمنع قبول ايه ودائع مصرفيه جديده او القيام باسرام ايه عقود لفروض جديده على اساس النظام الربوى . ومن ثم تتجه تدريجيا الى التحول الى نظام مصرفى اسلامى او تتخذ الاجراءات اللازمه لتصفية اعمالها بعد انتهاء فترة تلك الاعمال .

ب - اعطاء مهله زمنية محدده للبنوك التجارية لكى تتخلى عن النظام الربوى القائم . اداريا واقتصاديا حتى تتمكن من تصفية جميع معاملاتها الداخليه والخارجيه التى قامت من قبل على اساس النظام الربوى .

ج - يمكن للبنك المركزى حتى يضمن اجراء عمليه تحول البنوك التجارية الى بنوك اسلامية فى اقل فترة زمنية ممكنه ان تطرح جزءا كبيرا من اسهمها على المؤسسات الاسلامية .

---

(١) استعنت بكتابه هذه المقترحات بمناقشاتي مع استاذى د / عبد الرحمن يسرى احمد المشرف على الرسالة . ومع ذلك فان مسؤوليه كتابه هذه المقترحات تقع على وحدى .



د - يمكن للبنك المركزي ان يقوم بدعم كافة البنوك التي ترغب التحول الى نظام اقتصادى اسلامى عن طريق مدّها بالخبرة اللازمة سواء كانت فنية او اداريه حتى يتم لهذه المؤسسات تحقيق النزاهة الشرعية في معاملاتها .

هـ - يقوم البنك المركزي بمد البنك الاسلامى بمختلف انواع المساعدات والاعفاءات لكي ينمو مما يؤدى الى اغراء غيرها من البنوك بالتحول الى نظامها الذي تعمل به .

و - يمكن ايضا للبنك المركزي على سبيل الاغراء بالتحول الى النظام الاقتصادى الاسلامى . ان يمنح البنك الاسلامى الاولوية في تمويل انشطته التجارية والتنمية الاقتصادية في الدولة . مما يساعد على توسيع النشاط الاستثمارى القائم على المشاركة في الربح . وفي نهاية هذا البحث نجد ان هذه المقترحات في مجموعها يمكن ان تسهم وبشكل فعال في اقامة نظام مصرفى اسلامى في اقصر فترة ممكنة من الزمن .

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

---

(١) نشر كلمه صاحب السمو الملكى الامير محمد الفيصل آل سعود رئيس الاتحاد الدولى للبنوك الاسلاميه الى اجتماع محافظى البنوك المركزيه للدول الاسلاميه ص (٤) ١٤٠٠/١٠/١٩ هـ

”المبحث الرابعع“

\*\*\* البنك المركزي والنشاط المصرفي في ظل نظام اقتصادي \*\*\*

اسلامی

[illegible]

قبل التعرض لوظيفة البنك المركزي ، وما يؤديه من دور في النشاط المصرفي .  
في ظل النظام الاقتصادي الاسلامي .

سنقوم بعرض موجز للسياسة النقدية في الاسلام . واهدافه تلك  
السياسة . واهم مرتكزاتها .

ثم نعرض كيفية أداء المصرف المركزي لاساليب السياسة النقدية على  
الجهاز المصرفي الاسلامي لتحقيق اهدافها .

## السياسة النقدية في النظام الاسلامي :

يقصد بالسياسة النقدية ( مجموعة الأجراءات التي تتخذها  
الدولة في إدارة شؤون النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. )<sup>(١)</sup>

وتهدف الدولة من وضع السياسة النقدية الى المساهمة في تحقيق  
الاستقرار الاقتصادى للمجتمع وذلك للعمل على المحافظة على ثبات المعدل .  
العام للأسعار . واستقرار القيمة الحقيقية للعملة فى الأسواق الداخلية  
وثبات القيمة الخارجيه لوحد النقد الوطنيه فى المعاملات الدوليه . وايضا  
الاسهام فى تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الانتاج واتخاذ اجراءات حاسمة  
ضد البطالة اذا ما حدثت فى أى قطاع من القطاعات . والعمل بـعـسـد  
ذلك على تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات وخدمة اهداف التنمية  
الاقتصادية للمجتمع .<sup>(٢)</sup>

(١) السياسات الاقتصادية في الاسلام د / محمد عبد المنعم عفر ص (١١٧).  
ط الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية ١٩٨٠ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

## ” اهداف السياسة النقدية فى النظام الاسلامى ”

يتضح مما سبق ان اهداف السياسة النقدية هى :-

- ( ١ ) المساهمة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى للمجتمع .
  - ( ٢ ) تحقيق التشغيل المناسب لعناصر الإنتاج .
  - ( ٣ ) المحافظة على استقرار القيمة الخارجيه والدخليه للعملة الوطنية
  - ( ٤ ) المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع .
- وللسياسة النقدية فى النظام الاسلامى مرتكزات اهمها (١) :-

- ( ١ ) تحريم سعر الفائدة على القروض بأنواعها .
  - ( ٢ ) احلال مبداء المشاركة فى الربح والخسارة محل سعر الفائدة .
- ويتميز احد مرتكزات السياسة النقدية وهو مبداء المشاركة بما يلى :-

- أ ) يضمن هذا المبدأ الاستخدام الامثل للموارد المالية .
- ب ) يؤدى الى زياده الناتج القومى بتوجيه الموارد المالية نحو القطاعات التى تتعاطم فيها الارباح وتقل فيها نسبة الخسارة .
- ج ) يزيد من تراكم رأس المال لان الشركاء يسعون الى تحقيق اكبر قدر من الربح وتجنب الخسارة .
- د ) يضمن الاستقرار الاقتصادى بما سبق من المزايا الى جانب عدالة التوزيع للثروه بين الافراد فى المجتمع .

---

(١) السياسة النقدية فى الاقتصاد الاسلامى رسالة ماجستير / احمد مجذوب احمد ص ( ٢١٤ ) .



كيفية تنفيذ اساليب السياسة النقدية لتحقيق اهدافها على الجهاز المصرفي الاسلامي :-

قبل بيان كيفية التنفيذ سنعرض لمكونات الجهاز المصرفي الاسلامي :-  
يتألف الجهاز المصرفي الاسلامي كما اقترح بعض الباحثين من <sup>(١)</sup> :

( ١ ) بنك مركزي : مملوك للدولة يقف على رأس الجهاز المصرفي ويسيطر على النشاط المصرفي والنقدى للدولة .

( ٢ ) بنوك ودائع x مملوكة للدولة يمكنها احدث نقود الودائع في المجتمع .

( ٣ ) البنوك التجارية : لا تمارس الاقراض بل الاستثمار بطريق المشاركة

( ٤ ) البنوك المتخصصة : من زراعية - وصناعية - عقارية .

وظائف الجهاز المصرفي :-

سنقدم وظائف البنوك التي تشكل قاعده الجهاز المصرفي . وبعد ذلك نتحدث عن البنك المركزي الاسلامي .

( ١ ) بنك الودائع :-

ويطلق عليها احد الباحثين <sup>(٢)</sup> أيضا ( بنوك الائتمان ) ووظيفتها الاساسية : بانها الوحيدة التي يسمح لها باحدث الائتمان والتوسع فيه حسب الاطار المحدد لها .

(١) السياسات الاقتصادية في الاسلام / محمد عبد المنعم عقرص ( ١٢٠ ) .

(٢) السياسة النقدية في الاسلام رسالة ماجستير احمد مجذوب احمد ص

وتكون مملوكة للدولة حتى يتم لها مشاركتها في زيادة وسائل الدفع في المجتمع خلال أحداث الودائع المشتقة وتخضع في سياستها الائتمانية لما تحدده السلطات النقدية وتقوم الى جانب ذلك باعمال البنوك التجارية في مجال الخدمات والاستثمارات . وتكون موارد هذه البنوك مما يلي :

( أ ) رأس المال المصرح به للعمل ويقدمه البنك المركزي .

( ب ) ودائع البنك المركزي .

( ج ) ودائع الافراد والمؤسسات الاستثمارية .

( د ) ارباح البنوك الائتمانية المتحققة من نشاطها الاستثماري<sup>(١)</sup>

وتقوم هذه البنوك بوظيفة اجتماعية الى جانب الوظيفة الاقتصادية وهي :

( ١ ) اعطاء القرض الحسن . ( ٢ ) جمع الزكاة .

ويعلق على ذلك ان ماراه الباحث قيؤدي الى الغاء الجدوى الفعلية للبنوك التجارية في النشاط الاقتصادي ذلك ان افتراض قيام بنوك الائتمان في ظل النظام الاسلامي لاداء الخدمات المصرفية والقيام بالاستثمارات الى جانب انشاء النقود الكتابية عن طريق احداث الائتمان المصرح لها به من البنك المركزي . والى جانب الثقة التي يتمتع بها من قبل الجمهور وذلك نابع من ملكية الدولة لهذه البنوك وكثرة الموارد التي تتجمع منها رأس مالها وودائعها وكل هذه الامور ستؤدي الى احتمال النتائج التالية :

( ١ ) ارتفاع نسبة ارباح هذه البنوك عن البنوك التجارية .

( ٢ ) قوة الثقة بهذه البنوك سيؤدي الى توجه كل معاملات افراد المجتمع الماليه اليها .

( ٣ ) انخفاض معدلات ربحية البنوك التجارية لاعتمادها على العمليات الاستثمارية

قصيرة الاجل دون عمليات احداث الائتمان .

لكل هذه الاعتبارات فان حصر احداث الائتمان في بنوك الودائع دون غيرها من البنوك التجارية سيؤدي الى الغاء فعاليتها تلك البنوك في النظام المصرفي الاسلامي فضلا عن وجود التشابه مع البنك التجاري الوحيد في النظام الاشتراكي الذي يعمل بنظام التخطيط المركزي .

(١) السياسة النقدية في الاسلام - رسالة ماجستير - احمد مجذوب احمد ص ٢٤ .

(١)

وظائف البنوك التجارية والاسلامية :

- ( ١ ) قبول الاموال فى حساباتها الجارية والاستثمارية والادخارية .
- ( ٢ ) استثمار الاموال بطريق المشاركة والمضاربة وبيع المربحة والسلم وبيع التقسيط
- ( ٣ ) اداء الخدمات المصرفية العادية . مثل فتح الاعتمادات وخطابات الضمان والتحويلات وتأجير الخزائن الحديدية وتمثيل الشركات وادارة ممتلكات الغير<sup>(٢)</sup> .

وظائف البنك المركزى الاسلامى :

ذكرنا ان البنك المركزى يقف على راس الجهاز المصرفى ويسيطر عليها النشاط المصرفى والنقدى للدولة . وتحدد وظائفه بأنه :

( ١ ) بنك الاصدار .

( ٢ ) بنك البنوك .

( ٣ ) بنك الحكومة .

وظائف البنك المركزى (٣)

اولا : بنك الاصدار : سمي بذلك باختصاصه وحده باصدار النقود القانونية ( البنكنوت ) العملة المعدنية المساعدة فى بعض الاحيان . ويقوم بالاصدار بناء على اوامر السلطنة النقدية المستمدة من قواعد الاقتصاد الاسلامى وتحدد كمية الاصدار بنوعيه ونسبة الغطاء الذى يقيد سلطه البنك المركزى فى الاصدار الى جانب ربط نمو الناتج القومى بكمية النقود المصدرة .

ثانيا : بنك البنوك : ويؤدى هذه الوظيفة من النواحي التالية :

( ١ ) الاشراف المباشر على بنوك الودائع او بنوك الائتمان وتوفير اموال لها وتحديد سياساتها .

( ٢ ) الاشراف على البنوك التجارية ومراقبتها .

( ٣ ) القيام باعمال اخرى منها مايلى (٤)

أ ( ٤ ) الاحتفاظ للبنوك الائتمانية فقط باحتياطياتها .

(١) انظر صفحه رقم ٨٧ اعمال البنك الاسلامى من هذا البحث .

(٢) انظر صفحه رقم ١٦٣ الاعمال الخدمية للبنك الاسلامى .

(٣) انظر صفحه رقم ٢١٦ البنك المركزى .

(٤) مقدمة فى النقود والبنوك د . محمد خليل برعى ص ١١٦ .

ويعلق على هذه النقطة بأنه ليس هناك من دأى بوجود ما يسمى بالا احتياط النقدى القانونى الذى ينبغى على البنوك التجارية الاحتفاظ به بانها لا يسمح لها فى ظل النظام الاقتصادى الإسلامى المقترح باحداث النقود الكتابية .

( ب ) اقراض البنوك التجارية والمتخصصة والا ئتمانية بما تحتاجه من قروض بدون فائدة . ويعلق على هذه النقطة بان هذه الوظيفة لا تتلائم ومنطق العمل المصرفى ذلك لان البنوك المقترضة ستستثمر هذه الاموال فى مشاريع استثمارية تد ر عليها عوائد مجزیه فى حين يقوم البنك المركزى بالا قراض بلا عوائد فلا يتصور ذلك بان البنك المركزى هو هيئة مراقبة للجهاز المصرفى فقط وليس هيئة تجارية تمارس الا قراض فاذا تصورنا انه يقرض النظام المصرفى فهذا سيؤدى بنا الى العمل بالسندات على الخزانه وايضا بنظام سعر اعاده الخصم وقد سبق الاشارة الى عدم جواز التعامل بهذه الاساليب .

( ج ) تحديد العلاقات النقدية وتسويتها بين مجمل البنوك عن طريق غرفه المقاصه .  
ثالثا : بنك الدولة :

يقوم البنك المركزى بهذه الوظيفة كما يلى :

( ١ ) انه يحتفظ للحكومة بارصدها النقدية وودائعها .

( ٢ ) يقدم للدولة ما تحتاجه من قروض وتمويل .

ويعلق على هذه النقطة بأنه لا يتصور فى ظل النظام الاقتصادى الإسلامى قيام البنك المركزى باقراض الدولة وذلك لانه لا يتم الاقراض فى هذه الحالة الا عن طريق سندات الخزانه والتي تعمل بنظام الفائدة فضلا على ان ابا حه استخدام هذا النظام سيعطى البنك المركزى فرصة بالتوسع فى الاصدار النقدى دون الالتزام بقواعد الفطاء السليم بحجه احتياج الدولة للقروض .

( ٣ ) تقديم الاستشارات الاقتصادية للدولة .

( ٤ ) ينوب عن الدولة استيفاء الحقوق والوفاء بالالتزامات الناتجة عن العمليات التجارية على الصعيد الداخلى والدولى .

( ٥ ) تنفيذ السياسات النقدية والمالية للدولة .

( ٦ ) التحكم فى الائتمان من حيث انه المالك لادوات ائتمان ( الائتمان ) والموجه لها حيث تسير حسب التوجيهات والسياسات التى يحددها .

---

( ١ ) النقد والائتمان فى الرأس ماليه والاشتراكية . د . زكريا نصر ص ٢٥٧ .

ويما ان البنك المركزى هو بنك الدولة فانه يقوم بمراقبته  
النقد والايمان حسب اهداف السياسه النقدية التي يعمل  
على تنفيذها وتشمل :

- اساليب السياسه النقدية الاسلامية التي يقوم البنك المركزى  
الاسلامى بتنفيذها فى مراقبة النشاط المصرفى ما يلى :-

---

( ١ ) اساليب الرقابة الكمية غير المباشرة .

( ٢ ) اساليب الرقابة النوعية او الكيفية .

( ٣ ) اساليب الرقابة المباشرة .

أولاً : اساليب الرقابة الكمية غير المباشرة :

---

أ) تحديد نسبة الاحتياطى القانونى للبنوك الاثمانية .

ب) تحديد حجم ودائع المصرف المركزى فى البنوك التجارية  
والاثمانية .

أ) نسبة الاحتياط القانونى فى البنوك الاثمانية :

ويكون تحديد هذه النسبة فى البنوك الاثمانية فقط فى

ظل النظام الاسلامى لانها هى الوحيدة المختصة باحداث الايمان فى

ظل هذا النظام وتكون نسبة الاحتياط فى البنوك التجارية نسبة كلية اى

مائه فى المائه من حجم الودائع الاستثمارية .

---

ففى حالات الكساد يقوم البنك المركزى بخفض هذه النسبه ففى بنوك الائتمان مما يزيد من قدرتها على احدث الائتمان والتوسع ففى الاستثمار المباشر وغير المباشر عن طريق المضاربه والمشاركه .

مما يزيد حجم الطلب الاستثمارى الذى يؤدى الى زياده فى الطلب على عناصر الانتاج تبعاً لذلك فيرتفع حجم الطلب الكلى وينتفش بذلك الاقتصاد القومى .

وعلى العكس من ذلك ففى حالات التضخم يرفع البنك المركزى نسبة الاحتياطى النقدى القانونى مما يؤثر على قدره البنوك الائتمانيه فى احدث الائتمان وبالتالي يقل الطلب الاستثمارى ويقل تبعاً له الطلب على ادوات الانتاج مما يضعف الطلب الكلى ويؤدى ذلك الى محاولة علاج حالات التضخم

ب - تحديد حجم ودائع البنك المركزى الاستثماريه فى البنوك التجاريه والائتمانيه :-

فعن طريق هذه الوسيله يتمكن البنك المركزى من التحكم بحجم الاستثمار والائتمان الذى تقوم به البنوك عن طريق زياده ودائعه الاستثماريه لديها او خفضها <sup>(١)</sup> .

ففى حالات التضخم يقوم البنك المركزى بتخفيض ودائعه الاستثماريه عن طريق سحب جزء منها من البنوك التجاريه والاستثماريه مما يجعلها تقلل من استثمارات ومشاركاتها لمواجهة النقص فى الموارد . ويظهر ذلك فى البنوك الائتمانيه . فتقل بذلك قدرتها على احدث الائتمان .

(١) نحو نظام نؤدى ومالى اسلامى د / معبد الجارحى ص ( ١٠٥ ) .

وعلى العكس من ذلك فى حالات الانكماش . فيقوم البنك المركزى بزيادة ودائعه الاستثمارية لدى البنوك التجارية و الائتمانية عن طريق اصدار كميه من النقود . فيزيد بذلك قدره البنوك الائتمانية على احداث الائتمان والتوسع فيه فتزيد ~~مستويات~~ واستثماراتها ومضارباتها وكذلك تؤدى زياده ودائع الاستثمار للبنك المركزى لدى البنوك التجارية الى زياده موارد ها وبالتالي زياده حجم استثماراتها ، مما يؤدى الى رفع الطلب على عوامل الانتاج المختلفه والذى يؤدى بالتالى الى تنشيط <sup>(١)</sup> العليه الانتاجيه . وانعاش الاوضاع الاقتصادية .

ثانياً : اساليب الرقابة النوعيه أو الكيفيه :

يستخدم البنك المركزى هذه الاساليب لتنظيم مجالات استخدام موارد الجهاز المصرفى النقدى .

وتعتبر هذه الاساليب اكثر فعاليه لتمكينها من توجيه الموارد النقدية للجهاز المصرفى حسب الاهميه النسبيه لكل قطاع .

وتشمل هذه الاساليب ما يلى <sup>(٢)</sup> :

- ( ١ ) رفع حصه البنك التجارى وخفضها على المشاركات والمضاربات
- ( ٢ ) رفع حصه البنك التجارى وخفضها من الارباح المحققة فى المشاركات والمضاربات .
- ( ٣ ) وضع شروط وضمانات على المضاربين والمشاركين للجهاز المصرفى فى عملياته الاستثمارية .

(١) السياسه النقدية فى الاسلام احمد مجذوب احمد رسالة ماجستير ( ٢٧ )

(٢) المرجع السابق ص ( ٢٧٢ ) .

٤ ) تحديد عمليات البيع بالأجل .

٥ ) تحديد عمليات الاستثمار عن طريق عقد السلم .

وفيما يلي تفصيلا لهذه الأساليب .

أولا - رفع حصة مساهمة البنك التجارى وخفضها فى المشاركات والمضاربات :

-----

ان الجهاز المصرفى الاسلامى يقوم باستثمار ا. راله باحد الاساليب

التالية :-

أ - استثمار مباشر .

ب - استثمار بالمشاركة .

ج - استثمار بالمضاربة .

ويتم الاستثمار عن طريق المشاركة والمضاربة بالاتفاق على حصة رأس المال

و الربح بين كل من البنك وطالب التمويل .

فاذا ما اراد البنك المركزى التأثير على توجيه الاستثمار لقطاعات

معينه فانه يعد الى التأثير على حجم الحصة التى يشارك بها البنك

التجارى والاقتامنى عملائه . مباشره .

فمثلا لو حدد البنك المركزى الحد الاعلى لحصة البنك فى عملية

المشاركة ٢٥ ٪ من جملة رأس مال المشروع التجارى فان طالب التمويل يجدون انفسهم

ملزمين باحضار ٧٥ ٪ وهو مبلغ قد يعجز عن تأمينه طالب التمويل . وبالتالي تقل

مساهمة البنوك التجارية فى تمويل العمليات التجارية وتركز استثماراتها فى العمليات

الاخرى التى يحدد لها البنك المركزى نسبة مرتفعه من مساهمة البنوك التجارية مثل

٥٠ ٪ للمشروعات الزراعية ، ٧٥ ٪ للمشروعات الصناعية وبذلك يحدد البنك المركزى

من حجم الاستثمارات بهذه الطريقة .

ثانيا : رفع وخفض حصة البنك التجارى من الارباح المتحققه من المشاركات والمضاربات .

يمكن للمصرف المركزى ان يقوم بتحديد حصص متفاوتة من الأرباح للبنك

بحسب رغبته بتشجيع هذا القطاع او ذاك فمثلا يمكن ان يخفض



حصه البنك من الأرباح فى قطاع الصناعة ٤٠ ٪ وفى قطاعات الزراعة ٥٠ ٪  
كما يمكن ايضا للبنك ان يحدد فى القطاع الواحد حصص متفاوتة من الأرباح  
فمثلا فى القطاع الصناعى تكون حصه الارباح للمصرف فى صناعات التشييع  
٣٠ ٪ وفى صناعات الحديد ٢٥ ٪ وفى صناعات الالعاب ٧٥ ٪ . وتختلف  
هذه النسب فى ذلك حسب رغبة البنك فى تقييد هذا القطاع او ذاك .

### ثالثا : تحديد عمليات البيع بالأجل :-

وذلك عن طريق تقليل عدد الاقساط التى يتعين على المستهلكين  
دفعها لتقليل الفترة الزمنية التى يجب عليهم السداد فيها وفى هذه الحالة يجد المستهلك  
ان عليهم دفع اقساط عالية وعلى فترات متقاربة من الزمن مما يؤدى الى تخفيض الطلب على  
السلع وتقل تبعاً لذلك حجم الموارد النقدية التى تمول بها البنوك التجارية  
هذا النوع من النشاط اما فى حاله ما اذا اردا البنك المركزى تشجيع هذا  
النوع من النشاط فانه يزيد عدد الاقساط ويطيل اجل السداد مما يؤدى  
الى انخفاض قيمة القسط وطول الفترة الزمنية التى يتعين على المستهلكين  
السداد خلالها مما يشجعهم على زيادة الطلب على هذه السلع فيزداد بالتالى  
حجم الموارد النقدية الموجهة الى هذا النوع من النشاط (١) .

رابعا - وضع شروط وضمانات على المضاربين والمشاركين للجهاز المصرفى  
فى عملياته ابل استثمارية :-

يمكن للبنك المركزى توجيه عمليات الجهاز المصرفى الاستثمارية عن طريق  
تحديد شروط ونوع الضمان المطلوب للحصول على موافقة البنك التجارى او الائتماني  
على مشاركتهم او التعامل معهم .

(١) السياسة النقدية فى الاسلام احمد مجذوب احمد رساله ماجستير

ففى الوقت الذى يرغب فيه البنك المركزى مثلاً تقييد العمليات بالاستثمارية للجهاز المصرفى والحد منها . يمكنه وضع شروط ضمان متشددة مثل خفض نسبة مساهمة البنوك التجارية او طلب ضمانات متعددة من العميل . .

اما فى الاوقات التى يرغب فيها البنك المركزى تشجيع عمليات الجهاز المصرفى الاستثمارية فانه قد يخفض من انواع الضمان مثلاً او يشترط شروط عاديه مثل الخبرة والامانه .

خامساً : تحديد عمليات الاستثمار عن طريق عقد السلم :-(١)

وعادة ما يستخدم هذا العقد فى الاستثمار فى القطاع الزراعى وتحدد مدة العقد من بدايه المشروع الى ظهور الانتاج .

ففى الحالات التى يرغب فيها البنك المركزى زياده حجم وسائل الدفع فى المجتمع وانعاش الاقتصاد ، فانه يشجع عمليات الاستثمار عن طريق عقد السلم لان عقد السلم يمكن لطالب القمويل فيه من الحصول على ما يحتاجه من السيوله مقدماً . قبل تسلم المسلم فيه .

واذا اردا البنك المركزى تقييد حجم الاستثمارات عن طريق عقد السلم فيمكن ان يقيد نظام الاستثمار فى هذا المجال فيخصره مثلاً فى القطاع الزراعى فى زراعة القمح فقط . ويمكن للبنك المركزى ان يلقي الاستثمار عن طريق هذا النشاط لتقلييل حجم التضخم مثلاً .

\*\*\*\*\*

ثالثا : اساليب الرقابة المباشرة :

(١) وهو الاسلوب الثالث من اساليب السياسة النقدية الذى سبق تعريفه  
بانه الاوامر والتعليمات المباشرة التى يصدرها البنك المركزى لتحديد  
استخدامات الموارد النقدية للجهاز المصرفى لتنفيذ السياسة الاقتصادية  
للدولة .

وتتمثل فى الاوامر المباشرة مثل تحديد حجم القروض والاستثمارات  
وتوجيهها للقطاعات المختلفة .

فمثلا يمكن بان يقوم البنك المركزى باصدار تعليماته لتحديد الحد الاعلى  
للقروض فى القطاع الزراعى بنسبه ٦٥ ٪ وعلى هذا فلا يجوز تجاوز ذلك الحد  
فى حالات الانكماش مثلا وقد يصدر البنك تعليماته فى حالات التضخم بتخفيض  
حجم القروض الى الحد الادنى لقطاعات معينه الى جانب تخفيض نسبة القروض  
الحسنه وتقيد ها بشروط صعبة ومتشده من اجل تخفيض الحجم الكلى للائتمان .

وهذه الرقابة ذات فعاليه فى التأثير على النشاط المصرفى وذلك لالزام  
البنوك التجارية وغيرها بما يلى :

( ١ ) تنفيذ التعليمات والتوجيهات الصادرة من البنك المركزى .

(١) انظر صفحه ٢٣١ .

- ( ٢ ) ملكيه الدوله لبنوك الائتمان .
- ( ٣ ) اعتماد البنوك الائتمانيه على البنك المركزى فى الحصول على جسزء كبير من موارد ها .
- ( ٤ ) امتناع البنوك التجاريه عن احدث الائتمان .

مما سبق يتبين لنا كيفيه اداء البنك المركزى الاسلامى اذا ما تم قيامه بدور فعال فى النشاط المصرفى من حيث تحقيق اهداف السياسه الاقتصاديه عامه واهداف السياسه النقديه بشكل خاص . باستحداث اساليب مختلفه عن اساليب السياسه النقديه فى النظم الرأسماليه والاشتراكيه وذلك لاختلاف المبادئ التى يقوم عليها الجهاز المصرفى فى كل من هذه الانظمه .

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

الشيعة

### ” الخاتمة ”

بسم الله بد أنا وبحمده . اتمننا هذه الرسالة الذى يحوى دراسه وصفيه وقانونيه لعمل البنك الاسلامى فى مواقع العمل من واقع بياناته وما كتب عنه من دراسات توضح ما هو عليه من حيث العمل والتنظيم . الا ان اكثر هذه الدراسات لم تتعرض لموقع البنك من تعامله مع ما يحيط به من بنوك مركزيه وتجاريه بحكم وجوده معها وارتباطه بها على الصعيدين : صعيد العمل المصرفى . وصعيد النظم القانونيه .

فلذلك قامت الدراسه :

( ١ ) ببيان ما هيه البنك الاسلامى وتعريفه وبيان طبيعه اعماله التى تختلف عن اعمال البنوك الوضعيه من حيث انها تقوم على تطبيق اسس الشريعة الاسلاميه واحكامها .

( ٢ ) ووضحت الاختلاف الجوهرى بين نظام العمل الاسلامى الذى يرفض الربا ويحرمه اخذا وعطاء ويقر بديلا عنه وهو نظام المشاركة فى استثمار الموارد الماليه للبنك وتحقيق الارباح . وبين نظام العمل فى البنوك الربويه الذى يقوم على الاتجار بالديون وتحقيق الارباح من الفرق بين سعر الفائدة الدائنه والمدينه .

( ٣ ) وبينت الدراسه الاعمال التى يقوم بها البنك الاسلامى وتتلخص :

١ - الاعمال الاستثمارية . ٢ - الاعمال المصرفيه .

( ٤ ) وتعرضت الدراسه لمعايير الاستثمار والاسلوب الاسلامى له . والذى يتمثل بنظام المشاركة وبينت مجالاته . وذكرت ان الويات الاستثمار يحدد لها المسؤولون عن الاستثمار فى البنوك الاسلاميه تبعا لحاله المجتمع التنمويه .

- ( ٥ ) وذكرت الدراسة ان غالبية البنوك الاسلامية في هذه الفترة توجه استثمارات الى المجالات التي تحقق اكبر قدر من الربح . مع ضمان السيولة وذلك بسبب ما يتعرض له من منافسة البنوك التجارية لها . من حيث تحقيق العوائد المرتفعة لتشجيع الجمهور على التعامل معها .
- ( ٦ ) وبينت الدراسة ان التركيز الاساسي للبنك الاسلامي في الاستثمار والتي تتمثل بشركة المضاربة والشركات الاخرى تصلح كاسلوب عملي في النشاط المصرفي بكل مجالاته وقطاعاته .
- ( ٧ ) ووضحت الدراسة وسائل الاستثمار المصرفي في البنك ذات الطابع الاسلامي والتي تعمل باحكام الفقه الاسلامي وهي :-
- ١ - المشاركة في راس المال - على سبيل شركة العنان .
  - ٢ - المشاركة المنتهية بالتملك
  - ٣ - المضاربة على اساس الصفقة المعينة .
  - ٤ - بيع المرباحه للامر بالشراء .
  - ٥ - بيع التقسيط .
  - ٦ - وبيع السلم .
- وكيفية تطبيق هذه الوسائل في البنك الاسلامي .
- ( ٨ ) وظهرت الدراسة الاعمال والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك لعملائه نظير اجر عن القيام بها مع بيان صور التعامل ببعضها والتكييف الشرعي لها . والبديل الذي تسوى به بعض تلك العمليات الهامه كالاتمادات المستندية وخصم الكميات .
- ( ٩ ) ووضحت الدراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعمل البنك الاسلامي باسلوب المشاركة والتي مايلي :
- اتخاذ احدى الاساليب في تنفيذ الاستثمارات مما يؤدي ان رفع كفاءة الاستثمار في المجتمع وظهور المنتجات الاقتصادية في السوق . الى جانب

تحقيق العدل في توزيع العائد من الناتج بما يتناسب مع مشاركته اموال المستثمرين في العملية الاستثمارية .

( ١٠ ) وظهرت الدراسة افراد البنك الاسلامي بخدمة الرسالة الاجتماعية عن طريق القرض الحسن الذي يعمل على ايجاد التوازن الاجتماعي والاستقرار النفسي في المجتمع . التي جانب قيامه بمهمة تعبدية اجتماعية الا وهي القيام بجمع الزكاة نيابة عن المستثمرين والمساهمين وتوجيهها الى مصارفها الشرعية من اجل رفع الحاجة عنهم واعادة توزيع الناتج القومي بما يحقق العدالة لدى المجتمع .

( ١١ ) اوضحت الدراسة ان البنك الاسلامي كان لا بد له ان يقيم علاقات تعاملية مع البنوك المحيطة به والمخالفة له في نظام العمل واهداف السياسة اصلا وموضوعا . على الاقل في المرحلة الاولى من قيامه ومزاولة نشاطه . الى ان تتغير الظروف المحيطة به . ويتغير بالتالي النظام الذي تقوم عليه البنوك المحيطة سواء كانت مركزية تراقب النظام الائتماني النقدي تطبيقيا للسياسة النقدية او كانت تجارية تسهم في النشاط الانتاجي للاقتصاد القومي .

( ١٢ ) اقترحت الدراسة بعض التصورات لكيفية عمل البنك الاسلامي مع غيره في ظروف النظم الوضعيه ، وما ستكون عليه تلك الاعمال في ظل التحول الى تطبيق الشريعة الاسلامية في المجالات الاقتصادية .

ويمكن تحديد ما توصل اليه البحث من نتائج وما يقترحه من توصيات بما يلي :-

#### - النتائج

١ - توصلت الدراسة الى ان عمل البنك الاسلامي بالصيغة الاسلامية للاستثمار



يؤدي الى مايلي :

- أ - المساهمة في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي للدولة .
  - ب - رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي الحقيقي .
  - ج - ابراز دور العنصر البشري في النشاط الانتاجي عن طريق وسائل استثمار الموارد البشرية .
  - د - مشاركة البنك في عائد الاستثمارات سلبا او ايجابا يساهم في ضمان عدالة توزيع الدخل بين افراد المجتمع .
  - هـ - التزام البنك بالاستثمار في دائره الحلال يعنى توجيه الاستثمارات للقطاعات الفعالة والمنتجة في المجتمع .
- ٢ - توصلت الدراسة الى امكانيه قيام بنك اسلامي مركزي يترأسه الجهاز المصرفي ويقوم بتوجيه الجهاز المصرفي تبعا للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص . الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفاهه الاقتصادي للمجتمع من خلال وظائفه التي تتلخص فيمايلي :
- ( ١ ) بنك الاصدار
  - ( ٢ ) بنك البنوك
  - ( ٣ ) بنك الحكومه .

- ٣ - عرضت الدراسة امكانيه احداث الائتمان في البنوك الاسلاميه بحجم مناسب مع النشاط الاقتصادي الحقيقي وبصورة لا تؤدى الى وجود حالات تضخميه في الاقتصاد كما هو الحال في البنوك الوضعيه لقد حققت هذه المهمه في بنوك تختص بهذه الوظائف مملوكه للدولة حتى لا يكون هناك تعدد قسوى مراكز عرض النقود في المجتمع بالاضافه الى ما سبق توضيحه من تعليق حول هذا الموضوع .

٤ - توصلت الدراسة الى التحقق من نزاهة المعاملات الاقتصادية للبنوك الاسلامية من واقع بياناتها الدورية وتقاريرها السنوية واعتمادا على تقارير هيئة الرقابة الشرعية في تلك البنوك .

#### التوصيات :

- ( ١ ) توصي الدراسة البنوك الاسلامية بالقيام بالاعلان عن حقيقة العلاقة القانونية مع البنوك المركزية الحالية في الدول العاملة فيها مع محاولة اقناع الجهات المسؤولة عن النظام المالي والنقدي للدولة عن اهمية دور البنوك الاسلامية في الاقتصاد القومي .
- ( ٢ ) توصي الدراسة البنوك الاسلامية برفع درجة تبادل الكفاءات والخبرات فيما بينها ، للشهوض بها ، وسرعه انتشارها . لتفادي ما تعتير بها من صعوبات وعقبات .
- ( ٣ ) توصي الدراسة البنوك المركزية في الدول الاسلامية باعطاء مرونه اكبر في قوانينها واساليب رقابتها ، على البنوك الاسلامية لتحقيق أهداف تلك البنوك في خدمة النشاط الاقتصادي للدولة .

وبعد :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبشكره يتم العمل . وأسألك اللهم ان يكون هذا عملا خالصا لوجهك وجهدا في سبيل دعوتك ونشر دينك واعلاء كلمتك فان كنت قد وفقت تلك ربي الحمد والشكر . وان كان غير ذلك استغفرك واتوب اليك .

=====